

الإصدار الثالث
2
كتيب
رامسار
الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

السياسات الوطنية للأراضي الرطبة





حول اتفاقية الأراضي الرطبة

اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار، إيران، 1971) هي معاهدة الحكومية الدولية التي تتمثل مهمتها في الحفظ والاستخدام الرشيد لجميع الأراضي الرطبة عن طريق الإجراءات المحلية والإقليمية والوطنية والتعاون الدولي، وذلك كمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. اعتباراً من يونيو 2007، 155 دولة انضمت إلى الاتفاقية والأطراف المتعاقدة، وأكثر من 1700 المستنقعات في مختلف أنحاء العالم، التي تغطي أكثر من 151 مليون هكتار، وقد تم تعيين لإدراجها في قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.

ما هي الأراضي الرطبة؟

على النحو المحدد في الاتفاقية، والأراضي الرطبة وتشمل طائفة واسعة من الموائل مثل المستنقعات، والمستنقعات والسهول الفيضية والأنهار والبحيرات، والمناطق الساحلية مثل المستنقعات الملحية والمانجروف، والحشائش البحرية، ولكن أيضاً الشعاب المرجانية وغيرها من المناطق البحرية أي أعماق من ستة أمتار عند انخفاض المد، وكذلك الأراضي الرطبة التي من صنع الإنسان، مثل النفايات والمياه المعالجة والبرك والخزانات.

حول هذه السلسلة من الكتيبات

هذه السلسلة قد أعدتها الأمانة العامة للاتفاقية بعد اجتماعات مؤتمر للأطراف المتعاقدة السابعة والثامنة والتاسعة (COP8، COP7، وCOP9) التي عقدت على التوالي، في سان خوسيه، كوستاريكا، في أيار / مايو 1999 فالنسيا، إسبانيا، في تشرين الثاني 2002، وكمبالا، أوغندا، في نوفمبر عام 2005. المبادئ التوجيهية بشأن المسائل المختلفة التي اعتمدها الأطراف في وقت سابق من مؤتمرات الأطراف، أعدت سلسلة من الكتيبات لمساعدة الدول التي لها مصلحة في، أو مع المعنيين مباشرة في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية أو المحلية. كل كتيب يجمع، وذلك رهنا حسب الموضوع، والتوجيهات ذات الصلة التي اعتمدها مختلف الأطراف، على أن تستكمل بحلول مواد إضافية من الأطراف وورقات المعلومات، ودراسات الحالة وغيرها من المنشورات ذات الصلة وذلك لتوضيح الجوانب الرئيسية لهذه المبادئ التوجيهية. الكتيبات متوفرة في لغات العمل الثلاث للاتفاقية (الانكليزية والفرنسية والإسبانية).

الجدول على الغطاء الخلفي يغطي القوائم الكاملة من المواضيع التي تشملها هذه السلسلة من الكتيبات في الوقت الحاضر. الكتيبات الإضافية سوف تكون على استعداد لتشمل أي مزيد من التوجيهات التي اعتمدها الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف المتعاقدة. اتفاقية رامسار تعزز حزمة متكاملة من الإجراءات لضمان الحفظ والاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة. تقديراً لهذه النهج المتكاملة، وسوف يجد القارئ أن داخل كل كتيب هناك العديد من الإشارات إلى الآخرين في هذه السلسلة.

حقوق التأليف والنشر © 2007،

أمانة اتفاقية رامسار

الاقتباس: أمانة اتفاقية رامسار، 2007.

السياسات الوطنية للأراضي الرطبة: وضع وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة. كتيبات رامسار في سبيل الاستعمال الحكيم للأراضي الرطبة، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني. أمانة اتفاقية رامسار، غلاند، سويسرا.

يسمح باستنساخ المواد من هذا المنشور للأغراض التعليمية وغيرها من الأغراض غير التجارية دون إذن مسبق من أمانة اتفاقية رامسار.

سلسلة المحررين: ساندرنا يشيد، دوايت بيك

سلسلة المشرف: نيك دافيدسون

التصميم والتخطيط: دوايت بيك

صورة الغلاف: بحيرة زالينج مواقع رامسار، من باب المجاملة لاتفاقية رامسار

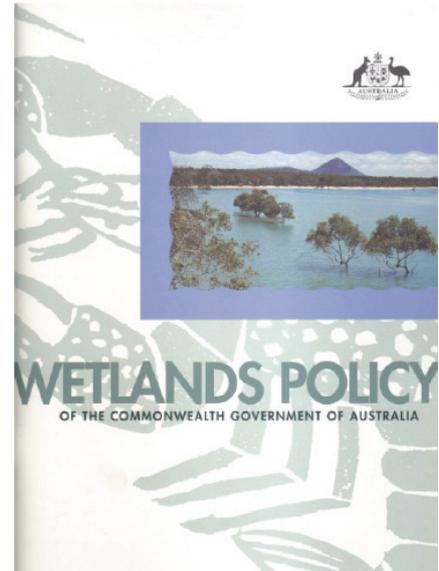
تنفيذ مكتب الصين ادارة الدولة للغابات

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

الإصدار الثالث، 2007

تطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة

كتيبات
2



تستبدل هذه الطبعة الثالثة من كتيبات رامسار تلك
السلسلة بتلك التي نشرت في مايو 2004.

وتشمل توجيهات ذات صلة اعتمدها عدة اجتماعات لمؤتمر
الأطراف، خاصة مؤتمر الأطراف السابع (عام 1999)،

مؤتمر الأطراف الثامن (عام 2002)، ومؤتمر الأطراف التاسع (عام 2005)، بالإضافة إلى مجموعة من
الوثائق المختارة ذات خلفيات عن الموضوع والتي قدمت في هذه المؤتمرات.



وقد خرج الإصدار الثالث من سلسلة كتيبات
رامسار إلى النور نتيجة مساهمات لا تقدر بثمن
من جانب وزارة الخارجية الأمريكية ومكتب
خدمات الأسماك والحياة البرية

شكر

لم يكن ممكنا إصدار هذا الكتيب بدون مساهمات عدد كبير من الأشخاص من كثير من أنحاء العالم. كما تود أمانة اتفاقية رامسار أن تشيد، على وجه الخصوص، بجهود مؤلف ومنسق المشروع الرئيسي، كلايتون روبيك، والمساهمين الرئيسيين، نادرا ناهاي جيان، وبول مافابي، وديفيد بريتشارد، وبيل فيليبس. كما قام كل من ماريز ماهي، بولين لينش ستيوارت، ووبرتا تشيو، جيلبرتو سنترون، جوزيف لارسون وسونداري راماكريشنا بتقديم مساهمات إضافية من المعلومات والنصوص.

تم إخراج النص النهائي من خلال سلسلة من المسودات التي استفادت من ملاحظات الاجتماعات الإقليمية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية والتي عقدت في كل من أفريقيا وأمريكا وآسيا وأوقيانوسيا. بالإضافة إلى ذلك، تطوع كل من دلمار بلاسكو، مايكل سمارت، كين كوكس ولايل جلووكا بتقديم اقتراحات مفيدة أدت إلى تحسين النص.

ملاحظة: هذا الدليل يرتكز على القرار رقم VII.6 وملحقه، لكنه يضم أيضا معلومات إضافية ذات صلة بهذا الموضوع. كما أن الآراء التي أعرب عنها في هذه المعلومات الإضافية لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أمانة اتفاقية رامسار أو الأطراف المتعاقدة، ومثل هذه المواد الإضافية لم يقرها مؤتمر الأطراف المتعاقدة.

في هذه الطبعة الثالثة من الكتيبات، ترد العبارات التي تمت إضافتها أو حذفها من النص الأصلي من المبادئ التوجيهية، التي تطلبها نتائج مؤتمري الأطراف الثامن والتاسع، بين قوسين معقوفين (...).

جميع قرارات مؤتمرات الأطراف المتعاقدة متوفرة على موقع اتفاقية رامسار من خلال الرابط التالي:

http://www.ramsar.org/index_key_docs.htm#res

كما يمكن الاطلاع على الوثائق التي تمثل خلفية أساسية عن الموضوع والمشار إليها في هذه الكتيبات من خلال الروابط التالية:

http://www.ramsar.org/cop7/cop7_docs_index.htm

http://www.ramsar.org/cop8/cop8_docs_index_e.htm

http://www.ramsar.org/cop9/cop9_docs_index_e.htm



اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة تهدف إلى منع السياسات والقوانين والممارسات التي لا تسمح بالاستخدام الرشيد مثل تلك

جدول المحتويات

2	شكر
6	I. الإعداد لسياسة الأراضي الرطبة
6	1.1 مقدمة
8	2.1 فرص للحفاظ على الأراضي الرطبة
13	3.1 السياق التاريخي للاستخدام الرشيد وسياسة الأرض الرطبة بالاتفاقية
15	4.1 لماذا الحاجة لسياسات الأراضي الرطبة؟
15	5.1 ما هي سياسة الأراضي الرطبة؟
18	6.1 استعراض وضع سياسات الأراضي الرطبة لمناطق رامسار
21	7.1 العلاقة بين السياسة والاستخدام الرشيد
21	8.1 مستوى الموافقة/ اعتماد السياسة الوطنية للأراضي الرطبة
21	II. تطوير السياسة الوطنية للأراضي الرطبة
22	1.2 إنشاء هيئة رائدة
22	2.2 التفكير في إنشاء لجنة وطنية للأراضي الرطبة
23	3.2 بيان بالقضايا الوطنية ووثيقة خلفيات أساسية
25	4.2 تعريف الأراضي الرطبة على المستوى الوطني
26	5.2 تحديد أصحاب المصالح
26	6.2 الشروع في عمل مشاورات وطنية
28	7.2 تنفيذ ورش عمل وطنية ومحلية لسياسة الأراضي الرطبة
30	8.2 تكوين فريق عمل لكتابة سياسة الأراضي الرطبة
30	9.2 ضمان الدعم السياسي للخطوات المقبلة
31	10.2 المقاييس الزمنية
31	11.2 استكمال المشاورات وإعداد المسودات الإضافية للسياسة
31	21.2 تطوير مذكرة مجلس الوزراء
31	31.2 التصديقات والموافقات والبيانات الحكومية
31	III. تنظيم وثيقة السياسة

31	1.3 أجزاء نص السياسة
33	2.3 الأهداف والمبادئ
33	3.3 أهداف السياسة الوطنية للأراضي الرطبة
34	4.3 استراتيجيات تنفيذ السياسة
39	5.3 أمثلة على استراتيجيات وطنية
41	VI. تنفيذ السياسة
41	1.4 تحديد المسؤول عن التنفيذ
41	2.4 تطوير مبادئ توجيهية للتنفيذ
41	3.4 تحديد الموارد اللازمة
42	4.4 المتطلبات التشريعية
43	5.4 التنسيق بين الوزارات
46	6.4 احتياجات التنسيق
46	7.4 تطوير خطة تنفيذية
46	8.4 التدريب
48	9.4 تبادل الخبرات بين الدول
49	10.4 إنشاء برنامج مراقبة وطني
50	11.4 ثبت المراجع
51	V. المراجع
52	ملحق 1 : أولويات لوضع سياسات الأراضي الرطبة
54	ملحق 2 : التوصية رقم 9.6 إطار لتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية للأراضي الرطبة
55	ملحق 3 : موجز للسياسات الوطنية للأراضي الرطبة وخطط عمل / استراتيجيات من قبل الطرف المتعاقد لرمسار أو المنطقة
65	قرارات صلة
65	القرار 6.IV مبادئ توجيهية لتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة

مبادئ توجيهية لتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة

(اعتمدت كملحق للقرار VII.6 في المؤتمر السابع للأطراف المتعاقدة، بسان خوسيه، كوستاريكا، 1999)

مقدمة

1 - السياسة الوطنية للأراضي الرطبة هي أحد الملامح الرئيسية المتوخاة في تنفيذ مفهوم الاستعمال الرشيد لاتفاقية رامسار. ومع ذلك، فإن تحديد وتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية التي تشجع على الحفاظ على واستخدام الأراضي الرطبة لا تزال هدفا يصعب على كثير من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار، إيران، 1971) تحقيقه. وللمساعدة في تحقيق هذه المصالح، استجاب المؤلفون للتوصية رقم 6.9، المعتمدة في المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة في مارس 1996 في بريسيان بأستراليا، والتي دعت إلى التعاون ما بين الأطراف المتعاقدة ومكتب رامسار والمساهمين الآخرين لإعداد "تقرير إطار عمل" للسياسات الوطنية للأراضي الرطبة.

2 - تم إعداد تطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة بواسطة فريق من المساهمين ذوي خبرات ومعرفة حكومية أو غير حكومية في مجال تطوير سياسة الأراضي الرطبة. ويضم الفريق بعض الكتاب من هيئات رامسار الإدارية في أستراليا وكندا وترينيداد وتوباغو وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى مساهمات عدد من الهيئات غير الحكومية مثل: منظمة حماية الطيور الدولية، وجامعة ماساتشوستس، والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة.

3 - المساهمون الرئيسيون: كلايتون روبيك (بصفته منسق المشروع والمؤلف الرئيسي)، نادرا ناهاي جيان، بول مافابي، ديفيد بريتشارد وبيل فيليبس. ساهم كل من روبرتا تشيو، وجيلبرتو سنترون، وجوزيف لارسون بتقديم عدد من دراسات الحالات المبنية على خبرات في الولايات المتحدة، كما قام سونداري رامكريشنا بتقديم دراسة حالة مبنية على المبادرة الماليزية للسياسة الوطنية للأراضي الرطبة. قدمت ماريز ماهي من مكتب رامسار معلومات عن العديد من وثائق السياسات الوطنية، خاصة في أوروبا. قدم مكتب بولين لينش - ستيوارت في كندا مقترحات مفيدة ونصوص أولية لعدة أجزاء من الكتيب. قام كل من دلمار بلاسكو، الأمين العام للاتفاقية، ومايكل ستيوارت وكين كوكس من مجلس أمريكا الشمالية للحفاظ على الأراضي الرطبة (كندا)، ولايل جلووكا من الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) ومركز قانون البيئة الدولي وآخرون بتقديم اقتراحات مفيدة لتحسين النص.

4 - يقر المؤلفون بأن بعض المصطلحات والأساليب المستخدمة في هذه الوثيقة تعتمد بشكل رئيسي على النظام الحكومي في الكومنولث البريطاني، والذي يمثل الخبرة الوطنية للعديد من المؤلفين. ومن المأمول من القراء من ذوي الخبرة بالنظم الحكومية الأخرى أن يتمكنوا من "قراءة ما بين السطور" ويستبدلوا المصطلحات والكلمات اللازمة بما هو مناسب.

5 - يجب التأكيد على أن هذه الوثيقة ليست نموذجا يحتذى عند كتابة السياسات الوطنية للأراضي الرطبة. وإنما هي عبارة عن مجموعة من ملاحظات المؤلفين المبنية على أساس من الخبرة المباشرة. في البداية قام المؤلفون بكتابة موجز لهذه الوثيقة بناء على الخبرة التي شعروا أنها قد تكون الأكثر فائدة. ثم تم إعداد مسودات خلال عام 1998 والتي قدمت لاستعراضها من قبل المشاركين في الاجتماعات الإقليمية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية والتي عقدت في كل من أفريقيا وأمريكا وأسيا وأوقيانوسيا. كانت هذه الاجتماعات بمثابة جلسات تحضيرية

للاجتماع السابع للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية والذي عقد في سان خوسيه، كوستاريكا في مايو 1999، حيث تم اعتماد هذه المبادئ التوجيهية بعد المناقشات والتعديلات التي أجريت خلال الجلسة الفنية الثانية للمؤتمر.

6- هذه المبادئ التوجيهية ستفيد للغاية الدول التي تفكر في الالتزام بصيغ جديدة للسياسات أو الاستراتيجيات الوطنية للأراضي الرطبة. تبحث أجزاء الكتيب بالتسلسل الخطوات المقترحة والقضايا التي قد تطرح فيما بعد. وهذا يشمل تحديد الغرض من هذه المبادرة، وتنظيم عملية مناسبة، والبت في كيفية تقديم محتوى الوثيقة السياسية، وتطوير استراتيجيات للتنفيذ والمراقبة. قد تكون أي من هذه المواضيع ذات أهمية أيضا في الدول التي لديها طرق راسخة لمعالجة مثل هذه المسائل. بعض المواضيع التي يجري بحثها هنا قد لا تكون جزءا من هذه الطرق أو من خلال هذه التوليفة من الخبرة الدولية، قد تسلط الضوء على كيفية النظر لهذه الجهود الخاصة في السياق الأوسع.

7- كما هو مبين في الفقرة 3، ملحق بالدليل سبع دراسات حالات والتي تشمل: دور المنظمات غير الحكومية في الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة لجوزيف لارسون من جامعة ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتحديد أصحاب المصلحة في السياسة الوطنية للأراضي الرطبة لنادرا ناثاني جيان من ترينيداد وتوباغو؛ بعض المشاورات الخاصة بوضع سياسة الأرض الرطبة لكلايتون روبيك من كندا؛ وسياسات الأراضي الرطبة داخل دولة فيدرالية لبيل فيليبس من أستراليا؛ واستعراض السياسات القطاعية والتشريعات المتعلقة بالأراضي الرطبة لبول مافابي من أوغندا؛ واستراتيجيات الامتثال لروبرت تشيو وجيلبرتو سنترون من الولايات المتحدة الأمريكية؛ سياسة ماليزيا للأراضي الرطبة: عملية التنمية والتنسيق لسونداري رامكريشنا عضو الهيئة الدولية للأراضي الرطبة لآسيا والمحيط الهادئ في ماليزيا.

8- ومن المؤمل أن توفر هذه المبادئ التوجيهية مرجعا تشجع من خلاله جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار على إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات بلدانهم على الصعيد الوطني، بحيث يمكن تحقيق أكبر استفادة من تبادل الخبرات والمصالح والتي تعد ركنا اصيلا في اتفاقية رامسار .

I. الإعداد لسياسة الأراضي الرطبة

1.1 مقدمة

9- تم تعريف الأراضي الرطبة باعتبارها واحدة من النظم الرئيسية لدعم الحياة على هذا الكوكب فيما يتعلق بالأراضي الزراعية والغابات. وقد كان هذا موضوعا رئيسيا في دعم التطور العالمي والالتزام السياسي من أجل التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة كما هو مبين في الخطة الاستراتيجية لاتفاقية رامسار 1997-2002، والاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، والعناية بالأرض، وتقرير لجنة برونتلاند، وأجندة 21. وقد برز دور الأراضي الرطبة بوصفه عنصرا أساسيا في إيصال المياه العذبة الداخلية والحفاظ على النظم البيئية الساحلية من خلال اتفاقية التنوع الأحيائي. إن أهمية الأراضي الرطبة تتعدى كونها موطنا لكثير من الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، إذ تشكل عنصرا حيويا من عناصر النظم البيئية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي.

10- إن خطورة استمرار فقدان الأراضي الرطبة تتطلب نهجا جديدا لإدارة الأراضي الرطبة. قد تم تحويل جزء كبير من مساحة الأراضي الرطبة في المناطق المأهولة من حالتها الطبيعية لدعم الاستخدامات البديلة للأراضي، ويشمل ذلك الزراعة، والتحضر، والصناعة، والاستجمام. كما تدهورت حالة الأراضي الرطبة بفعل ممارسات

استخدام الأراضي التي أدت إلى تدمير الحياة النباتية، وتحميلها بالمواد المغذية والسمية، والترسيب، والتعكر، ونظم الفيضانات المتغيرة. كما أثر كل من التجريف، وتربية الأحياء المائية المكثفة، وقطع الأشجار والأمطار الحمضية على التوازن الطبيعي للأراضي الرطبة.

11- إن تعطيل وظائف الأراضي الرطبة يتسبب في خسارة عالية - اقتصادية واجتماعيا وبيئيا. كما أن حدوث اضطراب في التوازن الطبيعي لتلك الأراضي يمكن أن يدمر مجتمعات من الجينات الحيوية اللازمة للأغراض الطبية والزراعية، إذ يمكن أن يؤثر على قدرتها على تحسين نوعية المياه بشكل طبيعي، كما يمكن أن يدمر استعمالها من أجل أغراض تعليمية وترفيهية. لذا يجب أن يتوقف تعطيل الأراضي الرطبة النافعة، كما يجب الإبقاء على تنوع الأراضي الرطبة المتبقية، وينبغي القيام بمحاولات لإصلاح وإحياء وإعادة تهيئة الأراضي الرطبة حيثما أمكن ذلك. وفيما يلي بيان موجز للعقبات والحلول الممكنة لهذه القضية من فقدان الكمي والنوعي للأراضي الرطبة.

12- من الضروري إبراز أهمية الأراضي الرطبة والحفاظ عليها كأساس لمنفعة المواطنين. إن الحفاظ على الأراضي الرطبة أمر حيوي لتحقيق أهداف الحفاظ على التنوع الإحيائي والتي تم وصفها في المعاهدات الدولية وما يتعلق بها من التزامات دولية. تلعب الأراضي الرطبة دورا هاما في إنجاز هذه الأهداف كما هو مبين في عدد من عناصر الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة:

- الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية ونظم دعم الحياة: تؤدي الأراضي الرطبة هذه المهام بطرق مختلفة؛ فبعضها يقوم بالحفاظ على وتحسين نوعية المياه، وبعضها يعمل على تنظيم تدفق المياه للحد من الفيضانات وربما تزيد من تدفق مجرى السيل في نهاية الصيف، وبعضها يغذي امدادات المياه الجوفية. كما تظهر أهمية الأراضي الرطبة باعتبارها مناطق لتجمع وتزواج للطيور المهاجرة، وكأماكن لوضع وحضانة بيض الأسماك، وكمواطن لعدد كبير من اللاقاريات والزواحف والبرمائيات والنباتات.
- الحفاظ على التنوع الوراثي: الأراضي الرطبة تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على الحياة البرية، حيث توفر موطنا رئيسيا لحيوانات ونباتات عصور مختلفة. كما تمثل الأراضي الرطبة موطنا لحوالي ثلث عدد الأنواع البرية التي تم تحديدها على أنها مهددة بالانقراض أو معرضة للخطر أو نادرة.
- الاستفادة المستدامة من الأنواع والنظم البيئية: يعتمد اقتصاد الكثير من المناطق المحلية أو الإقليمية بشكل مباشر على موارد الأراضي الرطبة مثل الأسماك والحياة البرية، والمنتجات النباتية والخشب. الموارد المتجددة المرتبطة بالأراضي الرطبة هي عنصر محوري في أنماط الحياة التقليدية لكسب العيش للسكان الأصليين. كما تتيح أيضا الأراضي الرطبة فرصا كبيرة للسياحة الترفيهية، مثل الصيد وصيد الأسماك ومراقبة الطيور وتصوير الطبيعة.

13 - مواجهة التحدي المتمثل في الحفاظ على الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية والوطنية يتطلب سياسات وطنية شاملة وذلك لتوفير أساس للعمل الوطني وإطار للتعاون الدولي والوطني. هذه السياسة بالنسبة للأراضي الرطبة يمكن أن تكون ذات قيمة، إذ تسعى الدول لمعالجة إدارة ومتطلبات مواطن الحياة البرية وغيرها من الموارد الإحيائية وكذلك الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.

14 - تنص المادة 3.1، ضمن نص اتفاقية رامسار الذي اعتمد في عام 1971، على أن «الأطراف المتعاقدة سوف تصيغ وتنفذ خططها من أجل تعزيز الحفاظ على الأراضي الرطبة المدرجة في القائمة (الخاصة بالأراضي الرطبة ذات

الأهمية الدولية)، وبقدر الإمكان، الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة في أراضيها »

15 - تعد صياغة السياسات الوطنية التي تعزز من الحفاظ على الأراضي الرطبة واحدة من الإجراءات الموصى بها والتي تأخذها الأطراف المتعاقدة في الاعتبار لقبول اتفاقية الأراضي الرطبة. وقد تم مراعاة ذلك في عدد من الأمثلة الوطنية التي أنجزت حتى اليوم، والتي انطوت في بعض الأحيان على عملية طويلة ومعقدة. إن القيود السياسية والقضائية والمؤسسية والقانونية والمالية تؤثر على صياغة هذه السياسات، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تساهم في فقدان الأراضي الرطبة في حين لا تزال العملية السياسية في طور الإعداد.

16 - من المهم أن ندرك أن عملية وضع وتنفيذ سياسة للأراضي الرطبة على المستوى الوطني قد تستغرق وقتاً وتحتاج لمشاورات كافية للتغلب على العوائق مثل ندرة الموارد المالية أو عزوف المؤسسة لتغيير طرق أداء الأعمال التجارية في هيئات حكومية وغيرها. ولكي تصبح السياسة الوطنية للأراضي الرطبة فعالة بشكل كبير يجب أن تكون واسعة النطاق بحيث لا تقتصر على كونها، أو أن ينظر إليها على أنها، مجرد سياسة لحماية الحياة البرية. إن التركيز التام على جوانب الحياة البرية للسياسة الوطنية للأراضي الرطبة قد يهمل قيمتها لدى المجتمع والأمة. إن تطوير مثل هذه السياسة هو في الواقع «فرصة ذهبية» لتعزيز التعاون والعمل على العديد من المستويات. ويمكن تطوير هذه السياسة في مواجهة الشك؛ إذ لا تتطلب توفر قائمة شاملة أو معلومات علمية قبل البدء في العمل.

2.1 فرص للحفاظ على الأراضي الرطبة

17 - فيما يلي عدد من الفرص لحل قضايا وتحقيق الحفاظ على الأراضي الرطبة.

وضع أهداف للحفاظ على الأراضي الرطبة في السياسات الحكومية

18 - الحكومات الفيدرالية والمحلية وحكومات الإقليم والمقاطعات والولايات نادراً ما تدرك قيمة الحفاظ على الأراضي الرطبة في سياساتها وبرامجها. وينتج عن عدم التوجيه الحكومي في هذا الصدد ما يلي:

- استمرار وتزايد فقدان الأراضي الرطبة بسبب أن قرارات تحويل الأراضي الرطبة المستقلة إلى استخدامات أخرى للأراضي ليست خاضعة، ولا متصلة، بجميع سياسات الحفاظ على الأراضي؛
- انعدام المساءلة الكاملة لتلك الهيئات الوطنية وشبه الوطنية المكلفة بالإشراف على الموارد الطبيعية مثل الأراضي الرطبة؛
- عدم وجود ملف لقضايا الأراضي الرطبة، مما يؤدي إلى عدم تولية اهتمام كاف لقيمة الأراضي الرطبة عند اتخاذ أو مراجعة قرارات بشأن استخدام هذه الأراضي؛
- عدم وجود توجيهات لصانعي القرارات (هيئات الفيدراليات والأقاليم والمقاطعات والولايات والبلديات، وملوك الأراضي) الذين يجب أن يوازنوا بين مزايا وعيوب القرارات المتعلقة باستخدام هذه الأراضي؛
- الفضل في تطبيق التشريعات والسياسات القائمة حيث تم استيفاؤها.

19 - يمكن أن تساعد السياسات الوطنية للأراضي الرطبة هذه الهيئات الحكومية في إرساء دعائم المساءلة عن أفعالهم، وتعديل سياساتها القطاعية بما يعود بالنفع على النظم البيئية للأراضي الرطبة.

تعزيز التنسيق والاتصالات بين الهيئات الحكومية

20 - السلطة القضائية على الأراضي الرطبة في معظم الدول تنتشر بين الحكومات الفيدرالية، أو حكومات الأقليم أو المقاطعة أو الولاية، وبين مختلف الإدارات والهيئات الحكومية. ولن يكون كل هذا العدد الهائل من الإدارات والهيئات على أي مستوى، مسؤولاً عن جميع جوانب الإدارة والحفاظ والاستخدام المستدام للأراضي الرطبة. على الرغم من محدودية الجهود المبذولة، لا يزال التنسيق والاتصال داخل وبين الحكومات غير كاف. ليست الحاجة لوجود هيئة واحدة تعنى بالأراضي الرطبة، بل الحاجة إلى ضرورة تحسين الاتصالات ووضع سياسة متسقة وفاعلة تتبعها جميع الهيئات الحكومية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تمثل السياسات الوطنية للأراضي الرطبة آلية لتحسين وتعزيز التنسيق الفعال والتواصل بين هذه الهيئات.

21 - في العديد من الدول، غالباً ما تتوفر للهيئات الحكومية التي لديها فرصة لتقديم دور قيادي لبرامج الحفاظ على الأراضي الرطبة موارد قليلة فيما يتعلق بالموظفين والتمويل. وقد تكون أيضاً منزلتها السياسية في التسلسل الهرمي للحكومة في مرتبة أدنى وأقل تأثيراً، حيث تنقل تقاريرها عن طريق واحدة أو أكثر من الوزارات الكبرى. وغالباً ما يصعب على الحكومة النظر بعين الاعتبار إلى الروابط التي بحاجة لأن تكون ذات فاعلية، مثل تنسيق برامج الفرص النافعة للأراضي الرطبة مع الأولويات الوطنية المائية والزراعية والتنمية.

خلق مزيد من الحوافز للحفاظ على الأراضي الرطبة

22 - غالباً ما تتعارض البرامج التحفيزية (الحكومية وغيرها) مع جهود الحفاظ على الأراضي الرطبة. في بعض الدول، غالباً ما تكون التحفيزات الضريبية على الدخل والممتلكات، والصرف الصحي وإعانات بناء السدود، وخصص الإنتاج الزراعي مغريات مالية قوية للمزارعين لاستصلاح الأراضي الرطبة. إذ بدون هذه المغريات، عادة ما تعوق العوامل الاقتصادية عملية الاستصلاح. وعلى العكس، هناك عدد قليل من الحوافز لملاك الأراضي للحفاظ على الأراضي الرطبة في دولة طبيعية. وحيث يستفيد العامة من الأراضي الرطبة، يمكن أن يكون ذلك مبرراً كي تقوم الحكومة بتمويل أو دعم الحوافز لجهود الحفاظ على الأراضي. يمكن للسياسات الوطنية للأراضي الرطبة أن تكون أداة لتعزيز تنفيذ حوافز قطاعية واقتصادية جديدة وكذلك الحد من العوامل والعوائق التي تؤدي إلى تدهور الأراضي الرطبة.

تعزيز وتحسين إدارة الأراضي الرطبة بعد اكتسابها أو استبقائها

23 - غالباً ما تجد المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وملاك الأراضي الخاصة، والهيئات الحكومية صعوبة في إدارة شؤون الأراضي الرطبة التي اكتسبها أو استبقوها بغرض الحفاظ عليها. إذ غالباً ما تكون ضرائب الملكية وتكاليف الموظفين مرتفعة، كما أن المديرين ليسوا على دراية جيدة بأساليب زيادة الإيرادات من استخدام الأراضي الرطبة بطريقة متوافقة بيئياً. الإدارة طويلة الأجل، والتي يمكن دعمها من خلال توليد الدخل، تعد مصدر اهتمام متزايد من جميع هيئات الحفاظ على الأراضي الرطبة. إن السياسات الوطنية للأراضي الرطبة تعد فرصة للتصدي لهذه العوامل وإيجاد حلول لها.

المعرفة الأفضل وتطبيقها

24 - هناك معلومات محدودة عن الأداء البيئي ووضع وقيمة الأراضي الرطبة (مثل القيمة المائية أو الاقتصادية). قد أحرزت العديد من الدول تقدماً في مجال تصنيف ووضع قوائم للأراضي الرطبة، لكن على الصعيد العالمي، فإن هذه المهمة لم تكتمل بعد. تم بذل جهود كثيرة لوضع أهداف لتحديد أعداد وأنواع الأراضي الرطبة اللازمة. ويمكن للسياسات الوطنية للأراضي الرطبة أن تساعد في تحديد المعلومات الضرورية ووضع استراتيجية للحصول على والاستفادة من المعلومات اللازمة لإدارة الأراضي الرطبة.

25 - معدلات تحويل الأراضي الرطبة وقيمتها الاقتصادية لم يتم تقديرها بصورة كافية. فالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفوائد استصلاح الأراضي الرطبة هي أشياء لم يتم فهمها بصورة كافية حتى الآن، ولكن ثمة مؤشرات متزايدة على أن الأراضي الرطبة تمثل أهمية من الناحية الاقتصادية فضلاً عن الناحية البيئية والاجتماعية. المعرفة الحالية عن الأراضي الرطبة ليست موظفة توظيفاً جيداً وليست مستخدمة بشكل فعال في التأثير على قرارات استخدام الأراضي. بينما تبقى فجوة عدم معرفة الكثير حول الأراضي الرطبة عائقاً كبيراً، ويجب المضي قدماً في اتخاذ إجراءات الحفاظ على الأراضي دون انتظار النتائج الجارية من الأنشطة البحثية.

26 - في العديد من الدول حيث لا تزال التنمية الاقتصادية تواجه صعوبات، أو في الدول التي يمارس اقتصادها بمرحلة انتقالية، تكون العقبات الاجتماعية والسياسية أمام البرامج البيئية كبيرة للغاية. وسيظل الحفاظ على الأراضي الرطبة أولوية ثانوية طالما كان الرخاء الاقتصادي والاستخدامات المستدامة للمياه والموارد الطبيعية لا تزال غير واضحة. في البلدان التي مزقتها الكوارث الطبيعية وصراعات الحدود المدنية أو الدولية، يمكن استنتاج أن الاحتياجات البيئية لهذه الدول تكون ذات أولوية ثانوية بالنسبة لأعمال الحكومة.

التعليم الموجه إلى الجمهور العام وصناع القرار، وملاك الأراضي والقطاع الخاص

27 - برامج التعليم المتعلقة بالأراضي الرطبة لا يتم دعمها بقوة، وتكون متضاربة ولا تؤكد على أهمية الإدارة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. في أمثلة عديدة على الصعيد الوطني أو شبه الوطني، قد ثبت أن أفراد الشعب يكونون أكثر تأييداً لبرامج الحفاظ على الأراضي إذا تم إعلامهم بطريقة أفضل عن أهمية الأراضي الرطبة. وذلك ينشأ من خلال مبادرات التوعية العامة التي تقدم فهماً أفضل لقيمة ووظائف ومنافع الأراضي الرطبة، والنتائج المترتبة على استمرار فقدان الأراضي الرطبة.

28 - ملاك الأراضي بحاجة إلى معرفة كيفية تحسين إدارة مواردهم الطبيعية المتجددة لإنتاج فوائد اقتصادية مستدامة. كما أن صناع القرار بحاجة إلى تعلم أهمية قضايا الأراضي الرطبة، والعلاقة وثيقة الصلة بين الحفاظ على الأراضي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وكيفية تطبيق التفهم البيئي على تخطيط وإدارة الموارد. التعليم هو عملية تفاعلية: إذ يمكن للقادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين والعلماء وأصحاب الأراضي ومستخدمي الأراضي الرطبة أن يتعلموا الكثير من بعضهم البعض حول الأراضي الرطبة والحفاظ عليها. إن التشييد وأنشطة تنمية السياحة، على سبيل المثال، والتي من المحتمل أن تضيف إلى الضغوط التي تواجه الأراضي الرطبة، يمكن أيضاً أن توفر فرصاً هامة لإشراك أصحاب المصلحة في النهج الذي يعزز الإدارة المستدامة.

(انظر
أيضاً تقرير
رامسار الفني 3،
قيمة الأراضي
الرطبة)



تطوير سياسات الأراضي الرطبة يجب أن يشمل التشاور مع المستفيدين من المستوى الوطني والمحلي كما هو في النيجير. تصوير دينيس لانديبيرج وانا تيجي

29 - تعد السياسات الوطنية للأراضي الرطبة فرصة هامة لتحديد الأولويات بصورة مشتركة وآليات لتعزيز الوعي بموارد الأراضي الرطبة في البلاد.

تعزيز مشاركة منظمات غير حكومية ومجتمعات محلية

30- لم تعترف الحكومات اعترافا كاملا بجمع التبرعات ومهارات الحفاظ على الأراضي والجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، ولا بإمكانية هذه الجماعات للمساعدة في حفظ الأراضي الرطبة وتطوير السياسات. هذه المنظمات والمجتمعات المحلية غالبا ما تكون في وضع جيد لجمع الأموال من الأعضاء المهتمين من أفراد الشعب، وتقديم مساهمات عينية لتغطية التكاليف المرتبطة بصيانة الأراضي الرطبة. فمن الممكن أن تصبح هذه المنظمات شريكا فعالا مع الحكومة في تنفيذ مشاريع الحفاظ على الأراضي الرطبة، وخاصة في مراقبتها وحراستها، محليا ووطنيا. كما أن المصاريف الإدارية الكامنة في هذه المنظمات والمجتمعات المحلية تكون أقل من الحكومية. كثيرا ما تكون المنظمات غير الحكومية ذات المصداقية وجماعات المجتمع المحلي قادرة على حشد التأييد الشعبي اللازم للتغلب على "العوائق" البيروقراطية والسياسية. (انظر دراسة الحالة 1).

دراسة حالة (1)

دور المنظمات غير الحكومية في الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الأرض الرطبة

جوزيف لارسون، جامعة ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

يتم الحفاظ على الأراضي الرطبة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات العامة والخاصة من بينها: اللوائح الحكومية، شراء الأرض الرطبة من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية الخاصة، المنح الاختيارية للأراضي الرطبة التي يقدمها الملاك للمنظمات غير الحكومية أو منح أو بيع حقوق التطوير من قبل الملاك بالإضافة إلى تعديل الإعانات المالية الحكومية. يعتبر استخدام الأرض مسئولية الدولة والحكومات المحلية. هذا وتمنح التشريعات الوطنية والرسمية الحكومات من فرض القيود على استخدام الأرض في حالة الملكية الخاصة دون الحصول على مدفوعات مالية. بينما تبنت الحكومات الفيدرالية وبعض حكومات الولايات أهدافاً تتعلق بعدم "وجود خسائر صافية" في الأراضي الرطبة، إلا أن القيود التشريعية على قدرة الحكومة على فرض استخدامات محددة للأراضي كانت حائلاً دون اعتماد سياسة وطنية للأرض الرطبة مثل السياسات التي تطبقها الدول الأخرى.

هذا وقد كانت استراتيجية الحفاظ على الأراضي الرطبة التي دامت طويلاً في الولايات المتحدة الأمريكية هي شراء ملكية الأرض. لقد تم تشجيع مالكي الأراضي على منح حقوق تطوير الأراضي الرطبة للهيئات الحكومية أو الشركات الاتحادية الخاصة للحفاظ على الأرض الرطبة. يقتضي هذا المنهج أن تظل الأرض الرطبة خاضعة للملكية الخاصة وتسفر عن ضرائب عقارية للحكومات المحلية. لكن مالك الأرض يتنازل للأبد عن حقوق تطوير الأرض الرطبة للمنظمات العامة أو المنظمات غير الحكومية سواء من خلال بيعها أو منحها. وفي الكثير من الحالات يحمل سند التنازل التزامات قانونية دائمة للحماية من التغييرات المستقبلية في سياسة الهيئة. لقد كان شراء ومنح الأراضي الرطبة من الاستراتيجيات ذات الأهمية الكبرى للحفاظ على الأراضي الرطبة في الولايات المتحدة منذ ثلاثينيات القرن العشرين لكن هذه الاستراتيجيات لن تكفي وحدها للمحافظة على قيمة أراضي الرطبة. يعد امتلاك المنظمات غير الحكومية للأراضي الرطبة أحد أكثر الاستراتيجيات أهمية لضمان الحفاظ على الأراضي الرطبة بالولايات المتحدة الأمريكية. عند عدم قدرة الحكومة على التصرف السريع لاستغلال الفرص وشراء الأراضي الرطبة من الملاك الخواص، يمكن أن تتصرف المنظمات غير الحكومية على نحو أكثر سرعة وتستحوذ على هذه الأماكن. يمكن أن تذكر المنظمات غير الحكومية في سند ملكية الأرض بعض الشروط التحفظية الدائمة على الشراء اللاحق أو يمكن لها الاحتفاظ بحقوق الإشراف الأبدي على الأرض. انتشر بيع أو منح حقوق تطوير الأرض الرطبة في الكثير من المناطق ويمكن أن يلعب ذلك دوراً رئيسياً في الحفاظ على الأرض الرطبة.

عمل تنظيم الأرض الرطبة على وضع أداة رئيسية للوفاء بالأهداف الوطنية للحفاظ على الأرض الرطبة. فبالإضافة إلى البرنامج التنظيمي، تبنت جميع الولايات الساحلية تنظيماً رئيسياً استثنائياً للأرض الرطبة. تسري التنظيمات الخاصة باستخدام المياه العذبة لري الأرض الرطبة في 14 ولاية. على المستوى المحلي، يعد تنظيم الأرض الرطبة شديد التنوع بشأن تطبيقه وفعالته. تطبق الولايات الواقعة في نفس المنطقة برامجاً تنظيمية مختلفة مما يؤدي إلى صعوبة وضع برامج ثابتة تتضمن مستجمعات المياه الواقعة فيما بين الولايات. يوضح تاريخ البرنامج الوطني لتنظيم الأرض الرطبة عدم تطبيق البرنامج على نحو ثابت بين مختلف المناطق. ولكن، نتيجة للقيود على قدرة الحكومة لتطبيق الضوابط على استخدام الأرض، سوف تظل البرامج التنظيمية أداة هامة في الولايات المتحدة لكنها لن تجد حيزاً كبيراً للتطبيق في الدول الأخرى.

يقتضي تنظيم الأرض الرطبة حصول أي فرد أو مؤسسة خاصة أو هيئة عامة على تصريح من الهيئات الحكومية قبل تغيير الأرض الرطبة عن طريق التصريف أو الردم. هذا وقد بدأ أول برنامج يفرض القيود على الأرض الرطبة بالولايات المتحدة الأمريكية على المستوى المحلي في ولاية ماساتشوستس عندما أصدرت الولاية اللوائح التي قضت بوقف تدمير مستنقعات الأملاح التي يغمرها المد بالولاية، وذلك بناء على طلب المجتمعات المحلية الساحلية. أدرك المواطنون بالمجتمعات أن مستنقعات الأملاح كانت من المشاتل الزراعية ومصادر الغذاء الرئيسية للحيوانات الصدفية المائية المحلية والأسماك الغذائية البحرية التجارية التي تعد ذات أهمية للاقتصاد المحلي. وقد أيدت المحاكم هذه اللائحة دون إعطاء أي تعويض لأصحاب المستنقعات على أساس حماية المصلحة العامة.

على مدار الزمن، بدأت حماية مواطن الأسماك والحيوانات البرية الهامة في الحصول على مزيد من القبول من الناحية القانونية كهدف عام لتنظيم الأرض الرطبة بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأت التعديلات التي تم إدخالها على ضبط الفيضان وتأمينه وسياسات تخفيف الكوارث في الحصول على التأييد أيضاً. يعد ذلك أمراً مبشراً بالنسبة للأراضي الرطبة المعرضة للانغمار بمياه الفيضان ويشتمل على بعض المبادئ التي يمكن تطبيقها على نطاق واسع عند عدم ملائمة الاستخدامات البشرية للسهول المعرضة لمياه الفيضان مع أحداث الفيضانات الرئيسية المنتظمة. بما أن الزراعة كانت من الأسباب التاريخية الرئيسية لخسارة الأرض الرطبة في الولايات المتحدة، كانت الإعانات التي تقدمها الحكومة للمزارعين لدعم زراعة بعض المحاصيل المحددة واتباع ممارسات معالجة الأرض من المسائل ذات الأهمية في جهود الحفاظ على الأرض الرطبة بالولايات المتحدة. يتم بذل المزيد من الاهتمام لتعديل سياسات الإعانات الخاصة بالمحاصيل وتشجيع الممارسات المعدلة لاستخدام الأرض من أجل الحد من التأثيرات الحادة للزراعة على الحفاظ على الأرض الرطبة.

(ملحوظة المحرر: لم يتم تحديث دراسة الحالة الماثلة منذ أول إصدارها)

السياق التاريخي للاستخدام الرشيد وسياسة الأرض الرطبة بالاتفاقية

31- أصبح مفهوم الاستخدام الرشيد سمة مميزة للاتفاقية الخاصة بالأرض الرطبة. تم تعريف الاستخدام الرشيد في المادة 1-3 من الاتفاقية والتي تنص على أن الأطراف المتعاقدة من المتوقع أن: ” يقوموا بصياغة وتطبيق تخطيطهم من أجل التشجيع على..... الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة في منطقتهم بأقصى قدر ممكن“. يعد الاستخدام الرشيد أحد أكثر عناصر الاتفاقية التي تواجه صعوبة في تطبيقها. ونتيجة لذلك، وضعت الاتفاقية التعليمات والإرشادات الإضافية لمساعدة الأطراف المتعاقدة على تطبيق المفهوم.

32- لا ينطبق مفهوم ”الاستخدام الرشيد“ على المواقع المدرجة في اتفاقية ”رامسار“ فقط لكنه ينطبق على جميع الأراضي الرطبة في منطقة الطرف المتعاقد. تم وضع التوجيهات الخاصة بالاستخدام الرشيد للأرض الرطبة في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف بكندا عام 1987. تطالب التوصية 3-3 الأطراف المتعاقدة باستخدام التعريف المذكور للاستخدام الرشيد⁽¹⁾ والتعليمات التي يتضمنها الملحق بالتوصيات.

33- ساعدت التعليمات التي وضعتها الاتفاقية العديد من الأطراف المتعاقدة على وضع السياسات الوطنية للأرض الرطبة. توضح هذه التعليمات الحاجة لتحسين الترتيبات المؤسسية والتنظيمية والتعامل مع الاحتياجات التشريعية والسياسية وزيادة المعرفة والوعي بقيم الأرض الرطبة، وتقييم ومتابعة وضع الأراضي الرطبة وتحديد أولويات البرنامج ووضع خطط عمل لبعض المواقع المحددة كعناصر للسياسة الوطنية للأرض الرطبة.

34- في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف المنعقد في سويسرا عام 1990، وضع الأطراف تعليمات تطبيق مفهوم الاستخدام الرشيد كالتوصية رقم 10-4 (والتي عملت على إلغاء التوصية 3-3) مؤكداً على أن مفهوم الاستخدام الرشيد يمتد ليشمل جميع نواحي الحفاظ على الأرض الرطبة. أوضحت التوصية أن السياسات الوطنية للأرض الرطبة يجب أن تتعامل مع مجموعة كبيرة من المشكلات والأنشطة ذات الصلة بالأراضي الرطبة بأقصى قدر ممكن، داخل السياق الوطني. تم اقتراح خمس مجموعات للإجراءات على المستوى الوطني (يتم ذكر هذه المجموعات بالتفصيل في الملحق⁽¹⁾):

(أ) تحسين الترتيبات المؤسسية والحكومية التنظيمية،

(ب) مراجعة التشريع الحالي والمستقبلي والسياسات الوطنية الأخرى التي تؤثر على الأراضي الرطبة،

(ج) تنمية الوعي والمعرفة بمهام وقيم الأرض الرطبة،

(د) التقدير والتقييم الاقتصادي للأراضي الرطبة من أجل وضع أولويات إدارة الموقع الخاصة بها، و

(هـ) وضع الإجراءات على أساس الموقع مثل آليات الحماية القانونية وإحياء المواطن الطبيعية.

35- دعت الخطوط الإرشادية للعديد من الإجراءات التي يجب أن تحصل على الاهتمام الفوري على المستوى الوطني وذلك سواء تم وضع السياسات الوطنية للأراضي الرطبة أم لا. قد تؤدي هذه الخطوط الإرشادية إلى تيسير إعداد السياسات

(1) تعرف التوصية 3-3 الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة على أنه «الاستخدام المستدام للأرض الرطبة لصالح البشر بطريقة تتماشى مع صون الخصائص الطبيعية للنظام البيئي» (تم تعديل ذلك التعريف عام 2005 كما يلي «صون طابعها البيئي من خلال تطبيق المنهجيات الخاصة بالنظام البيئي، في سياق التنمية المستدامة» (القرار IX.1، الملحق أ)

الوطنية للأرض الرطبة وتجنب التأخير في التطبيق العملي لاستراتيجية الحفاظ عليها والاستخدام الرشيد لها. وكما هو متوقع، فإن الأطراف المتعاقدة تختار الإجراءات بناء على أولوياتهم الوطنية الخاصة. يطبق البعض التدابير المؤسسية أو التشريعية أو التعليمية ويبدوون في نفس الوقت في استخدام المقاييس أو الأعمال العلمية. وبالمثل تم حث الأطراف المتعاقدة التي ترغب في تشجيع الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة دون الانتظار حتى يتم وضع السياسات الوطنية للأرض الرطبة على ما يلي:

- تحديد المسائل التي تتطلب الاهتمام الأكثر إلحاحاً،
- اتخاذ الإجراءات بشأن واحدة أو أكثر من تلك المسائل،
- تحديد مواقع الأرض الرطبة التي تتطلب الإجراء الأكثر إلحاحاً، و
- اتخاذ الإجراءات على واحدة أو أكثر من هذه الأراضي الرطبة على أساس الخطوط الإرشادية المحددة في ظل "الإجراءات ذات الأولوية في بعض المواقع المحددة للأرض الرطبة".

36- وهكذا نجد أن الاتفاقية عملت على تشجيع الاستخدام الرشيد لموارد الأرض الرطبة منذ بدايتها عام 1971 وخاصة على مدار الاثنى عشر عاماً الأخيرة مما ساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكل دولة. يسعى مفهوم الاستخدام الرشيد إلى وضع وتطبيق السياسات العامة للأرض الرطبة بالإضافة إلى الاستخدام الرشيد لبعض الأراضي الرطبة المحددة. تعتبر هذه الأنشطة جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

37- ولكن إعداد السياسات الوطنية للأرض الرطبة قد يتطلب عملية طويلة الأجل، بناء على تقرير ورشة العمل على الاستخدام الرشيد الذي تم تقديمه بالاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف. مع الأخذ بالاعتبار أن القيود السياسية والوطنية تعد من العوامل الهامة التي تعوق وضع مثل هذه السياسات، أوصى الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف بأن تعمل جميع الأطراف المتعاقدة نحو وضع السياسات الوطنية الشاملة للأرض الرطبة على المدى الطويل وأن يتم وضع هذه السياسات بالطريقة الملائمة لمؤسساتهم وأوضاعهم الوطنية.

38- في عام 1993، تساءل الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في كاشيرو باليابان عن عدم وضع الدول الأعضاء للسياسات الوطنية للأرض الرطبة وكيفية دمج السياسات الخاصة بالأرض الرطبة مع السياسات البيئية الوطنية أو الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الأرض. وعلاوة على ذلك فقد لاحظ الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية كانت هي الأسباب الرئيسية لخسارة الأرض الرطبة، ووجوب دراستها خلال عملية إعداد السياسات الوطنية للأرض الرطبة.

39- في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في بريسبان باستراليا عام 1996، وضعت الاتفاقية الخطة الاستراتيجية 1997-2002. وبما يتماشى مع القرارات الماضية الأخرى لمؤتمر الأطراف، يحد الهدف التشغيلي 1-2 من الخطة الاستراتيجية الدول الأعضاء على إجراء استعراض وتعديل التشريع الوطني أو فوق الوطني والمؤسسات والسياسات الوطنية أو فوق الوطنية لضمان تطبيق إرشادات الاستخدام الرشيد. يحد ذلك الهدف على تطبيقه من قبل كل طرف من الأطراف المتعاقدة عن طريق مراجعة التشريع والممارسات في منطقتهم وذكر كيفية تطبيق الإرشادات في التقارير الوطنية لمؤتمر الأطراف التالي.

40- وعلاوة على ذلك فقد طُلب من كل طرف من الأطراف المتعاقدة عام 1996 تشجيع بذل المزيد من الجهود لوضع السياسات الوطنية للأرض الرطبة سواء على أساس مستقل أو كعنصر يمكن تحديده بوضوح من بين مبادرات التخطيط الوطنية الأخرى للحفاظ على الأرض الرطبة مثل خطط العمل الوطنية البيئية أو استراتيجيات التنوع الأحيائي الوطنية أو استراتيجيات الحفاظ الوطنية. توضح التوصية 9-6 من الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف (انظر الملحق 2) الحاجة إلى إطار لتنمية وتطبيق السياسات الوطنية للأرض الرطبة لكي يستخدمها هؤلاء الأطراف الذين ليس لديهم أي سياسة من هذا النوع. كما تنادي التوصية أيضاً بتقديم الأمثلة والتوضيحات الخاصة بهذه السياسات. تعمل نفس التوصية على توجيه مكتب رامسار لتنسيق بعض المهام المحددة لوضع الإرشادات الخاصة بوضع وتطبيق السياسات الوطنية للأرض الرطبة.

4.1 لماذا الحاجة لسياسات الأراضي الرطبة؟

41- نادراً ما يتم التطرق إلى مناقشة وضع الأراضي الرطبة صراحة على الصعيد الوطني في السياسات الإدارية للموارد الطبيعية الأخرى الموجودة مثل السياسات الخاصة بالمياه أو الغابات أو الأرض أو الزراعة أو القطاعات الأخرى. يمكن أن يكون وضع بيان سياسي مميز أو فريد و/أو استراتيجية سياسية مميزة أو فريدة للأرض الرطبة خطوة هامة في إدراج مشكلات الأرض الرطبة والإجراء المحدد للتعامل معها. توفر سياسة الأرض الرطبة الفريدة من نوعها فرصة لا تشوبها شائبة للتعرف على الأرض الرطبة كأنظمة بيئية تتطلب مناهجاً مختلفة لإدارتها وصونها ولا تدخل في إطار أية أهداف إدارية قطاعية أخرى.

42- في الكثير من الحالات تعد سياسات أو استراتيجيات الأرض الرطبة من مكونات التنمية الوطنية المستدامة أو السياسات الخاصة بالمياه أو السياسات البيئية القطاعية الأخرى. وهكذا يمكن أن تنتشر الرسائل الخاصة بالأرض الرطبة وتحصل على مزيد من الدعم عن طريق هذه الأهداف الحكومية الأوسع نطاقاً. في الكثير من الدول عندما يكون عدد العاملين في الهيئات الإدارية قليلاً ويواجهون الكثير من الطلبات والتحديات والتوقعات الجديدة على أساس يومي، يمكن أن يضيع وقت العاملين المخصص لتطبيق الالتزامات أو الأهداف الخاصة بالأرض الرطبة نتيجة للضغط الواقع على كاهلهم من التعامل مع مجموعة كبيرة من المشكلات. يتعارض ذلك مع أي هدف للحفاظ على الأرض الرطبة.

43- تعمل سياسة الأرض الرطبة المميزة والفريدة على جذب قدر كبير من الاهتمام نحو الأمور المتعلقة بالأرض الرطبة وخاصة من قبل المشرعين والعامّة. يؤدي التعبير عن الأهداف والأغراض الواضحة لهذه النظم البيئية إلى تحديد مسؤوليات الحكومة بالإضافة إلى توقع وفاء الحكومة بالفعل بهذه الالتزامات.

5.1 ما هي سياسة الأرض الرطبة؟

44- من الجدير بالأهمية توضيح ما هي "السياسة" وربما يكون الشيء الأكثر أهمية هو توضيح ما لا يطلق عليه "سياسة". لقد تم تعريف السياسة على أنها مجموعة من المبادئ توضح النشاط أو التوجيه المستهدف والمقبول للمنظمة أو الحكومة". وقد اتضح أيضاً أن السياسة تشبه الفيل، "تعرفها عندما تراها لكن لا يمكنك تعريفها بسهولة". دون شك، يجب رؤية السياسة على أنها بياناً للاعتبارات التي سوف تقوم عليها كل من القرارات والإجراءات المنطقية. يتم اقتراح التوجيهات التالية لوضع وتطبيق السياسات الوطنية للأرض الرطبة في ظل الاتفاقية الخاصة بالأرض الرطبة في إطار هذا التعريف الخاص بالسياسة.

45- تم استخدام مصطلح "السياسة الوطنية للأرض الرطبة" في أماكن أخرى بنفس معنى "الخطة الوطنية للأرض الرطبة" أو "الاستراتيجية الوطنية للأرض الرطبة". لا يمكن فصل جميع هذه المصطلحات بطريقة واضحة وضمان استخدام اللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية أو اللغات الأخرى لنفس المصطلحات. لكن واضعوا هذه الوثيقة يودون وضع مفهوماً عاماً يتعلق بفكرة "السياسة". في هذه الوثيقة، تشير السياسة بوجه عام إلى البيان الذي تنشره الحكومة الوطنية أو فوق الوطنية والذي غالباً ما يتضمن أهدافاً قابلة للقياس ومواعيداً زمنية والتزامات بالإضافة إلى تحديد الموازنات الخاصة بالإجراءات. في بعض الحالات، ترقى الخطة أو الاستراتيجية لهذا المعيار موضحة الرؤية التي ترغب الحكومة من خلالها المضي قدماً مع مجموعة من الأنشطة والشراكات المحتملة التي قد تتطلب مزيداً من التجديد لبعض الجداول الزمنية والموازنات والالتزامات القابلة للقياس. تعرف جميع السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالأرض الرطبة على أنها شديدة الأهمية. نحن لا نحاول في هذا السياق تقليل الجهود المبذولة لتحقيق هذه السياسات والخطط والاستراتيجيات في واقع الأمر، كما لا نحاول تحديد المصطلحات أو التعريفات الخاصة التي تعد أكثر ملائمة.

46- يدرك الكتاب استمرار وجود نقص في الاستخدام الدقيق والتعريف المعياري لمصطلحات "سياسة" و "خطة" و "استراتيجية" الأرض الرطبة. وعند محاولتهم لإجراء الأبحاث على الصورة العالمية الخاصة بسياسات الأرض الرطبة، لاحظ الكتاب في واقع الأمر أن الكثير من الهيئات والحكومات استخدمت هذه الكلمات على نحو متغير.



تعليم الطلاب الصغار عن قيمة الأراضي الرطبة يساعد على نجاح السياسات المستقبلية للأراضي الرطبة
مركز تعليمي في المحمية الطبيعية بموقع راسار بحيرة ريفايا - الجزائر تصوير نسيمه أغانم

47- قد يكون الرأي الأكثر شيوعاً عن السياسة هو أنها عبارة عن وثيقة وبالطبع من الملائم أن يتم وضعها في صيغة مستخدمة على هذا النحو. قد يكون من المفيد أيضاً أن يتم التفكير في صنع السياسة كعملية تتضمن بناء الإجماع ودمج الأفكار والالتزامات والتطبيق والمحاسبة والاستعراض. يمكن رؤية السياسة على أنها أعلى مستويات التدرج. إنها آلية تستخدمها إحدى الإدارات للسيطرة على إرادة العامة أو يتم إصدار أمراً بإصدارها ثم تعديلها الإدارة حسب رؤيتها الخاصة. وقد تكون كيفية التعامل مع هذا الأمر بعد ذلك من قبل الهيئة التشريعية أو الحكومة بعيداً عن نطاق السياسة كما ينص التشريع. هذا وقد تتعامل إحدى هيئات التطبيق مع السياسة أيضاً عن طريق الاستراتيجيات وبرامج العمل.

48- تستمد السياسات فعاليتها وشرعيتها من العديد من المصادر. يتم إقرار بعض السياسات سواء من قبل الحكومة على أساس كلي أو من قبل أحد الوزراء. يجب أن يعلم المرء أن الموافقة السياسية على السياسة لا تضمن نجاحها "المؤكد". في الكثير من الحالات تكون العملية المستخدمة لوضع السياسة هي أكبر مصادر قوتها خاصة عند التعامل مع القضايا والمصالح المتعددة لأصحاب المصالح.

49- سوف تعكس السياسة الاتجاهات وتعبر عن المبادئ المطلوبة وتحدد النوايا (على سبيل المثال، غالباً ما تتم صياغتها في شكل أهداف/ أغراض/ مقاصد) كما توضح الاختيارات الخاصة بالاتجاهات الاستراتيجية وتجدد الالتزامات وتقدم تركيزاً للإجماع وتعبر عن الاهتمامات وتوفر النصائح وتوضح الأدوار والمسئوليات.

50- تم إدراك السياسة الوطنية للأرض الرطبة على أنها ذات نطاق وطني لكنها يمكن وضعها على أساس فوري أو تابعي على مختلف المستويات الحكومية. في استراليا وكندا، على سبيل المثال، وضعت كلا من الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات (أو المقاطعات) سياسات الحفاظ على الأرض الرطبة. يعكس ذلك الطبيعة الفيدرالية لهاتين الدولتين حيث يتم تقسيم السلطة الدستورية لإدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك إدارة الأرض الرطبة) بين المستويات الحكومية.

51- في بعض الدول، يمكن اعتماد السياسة على أساس رسمي عن طريق عملية ملائمة تجريها الحكومة الوطنية على أحد المستويات (مجلس الوزراء على سبيل المثال) الذي قد يستخدم جميع الأسلحة الخاصة بالحكومة لتنفيذها. في الدول الفيدرالية ذات الاختصاصات الدستورية المشتركة، قد لا يكون هذا هو الحال. قد تعبر إحدى الحكومات الفيدرالية عن التزاماتها نحو الحفاظ على الأرض الرطبة من خلال السياسة الفيدرالية. بيد أن مثل هذه السياسة قد لا تنطبق إلا على السلطات الفيدرالية ونواحي السيطرة الفيدرالية. هذا وقد يعتمد قدر تطبيق هذه السياسة -مقابل وضع مثال جيد أو التوجيه غير الملزم على الاختصاصات فوق الوطنية (مثل الحكومات الإقليمية أو حكومات الولايات أو حكومات الضواحي)- على ظروف كل دولة.

52- سوف تعمل سياسة الأرض الرطبة الوطنية كإطار يمكن من الحصول على النتائج الواضحة بشأن الإجراءات اللازمة والنتيجة النهائية المتوقعة (لكنها لا تحدد وصفات تفصيلية للإجراءات). لا بد وأن يكون واضحاً، كيف كان من الممكن أن تختلف الأمور حال عدم وجود السياسة - ومن ثم تتضح قيمتها الإضافية الصافية. إذا كان المقصود بذلك التعبير النهائي للسياسة الوطنية للأراضي الرطبة، فقد يكون ذلك تعبيراً غير كامل ومجرد "إطار" في طبيعته. لا يعد العمق أمراً حاسماً لكن السياسة يجب أن تكون تامة في تغطيتها للموضوعات السياسية الرئيسية التي تؤثر على الأراضي الرطبة (ومن ثم يكون العرض أمراً حاسماً) حتى إذا كان الاختصاص القضائي لبعض هذه الموضوعات يكمن خارج الهيئة المنشأة يتضمن ذلك السلطة القضائية لإدارة الموارد الطبيعية مثل الموارد المائية والتخطيط التنموي والسيطرة على التلوث والتعليم والعلاقات الأجنبية.

6.1 استعراض وضع سياسات الأراضي الرطبة لمناطق رامسار

53- تم تقديم بحث عن وضع السياسات الخاصة بالأرض الرطبة في الدول الأطراف في اتفاقية رامسار في الاجتماع السادس من مؤتمر الأطراف (روبيك، 1996). تم تنظيم البحث من قبل سبع مناطق أعضاء باتفاقية رامسار آنذاك يضمون 92 دولة. في الوقت الحالي، تضم الاتفاقية 14 طرفاً متعاقداً (إبريل 1999).

54- لقد فصل بحث روبيك بين التقارير الخاصة "بسياسات الأرض الرطبة" والتقارير الخاصة "باستراتيجيات وسياسات الأرض الرطبة بناء على المصطلحات المستخدمة في التقارير الوطنية للأطراف المتعاقدة. لقد شعر روبيك (1996) بأهمية هذا التمييز بناء على تجربته الوطنية التي اتضح له من خلالها أن "السياسة" المستقلة هي في الكثير الغالب عبارة عن تعبير عن التزام الحكومة بالأهداف والجدول الزمني والموازنات والهيكل الموضح تماماً للمضي قدماً في التطبيق. على الجانب الآخر، شعر الكاتب أن "الخطط والاستراتيجيات" تشير في غالب الأمر إلى عملية طويلة الأمد دون الالتزام الفوري بالتقدم كما أن مجموعة الأهداف تعد أقل تحديداً.

55- من المسلم به أنه، في الكثير من الحالات، قد يكون هناك قدراً كبيراً من التداخل فيما يتعلق بكيفية استخدام هذه المصطلحات من قبل مختلف المنظمات الحكومات الوطنية. ومن ثم يجب معالجة التحليل المقدم في هذا السياق (انظر الجدول 1) مع العلم بأن القرار الخاص بالمبادرات الوطنية الخاصة بالأرض الرطبة التي يتم إدراجها "كسياسة" مقابل المبادرات الأخرى التي يتم إدراجها "كاستراتيجية/ خطة" يعد غير دقيق مثل مصادر المعلومات المستخدمة لجمع الأرقام. يود الكتاب قطعاً توضيح عدم وجود أي مبادرة من هذه المبادرات أفضل أو قل تطوراً أو أكثر ملائمة من الأمثلة الأخرى.

56- اعتمد روبيك في بحثه على المعلومات التي تم الحصول عليها من التقارير الإقليمية التي تم إعدادها لاجتماع عام 1995 للجنة الدائمة لاتفاقية رامسار بالإضافة إلى التقارير الوطنية التي تم إعدادها للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف باستراليا في شهر مارس 1996، هذا وقد تم تحديث ذلك البحث بالمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة بالاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في كوستاريكا في شهر مايو 1999 وتم نشره على الموقع الإلكتروني لمكتب رامسار (مكتب رامسار 1998 سي).

57- اعتباراً من شهر إبريل 1999، أعلن 24 من أطراف اتفاقية رامسار البالغ عددهم 114 عن مشاركتهم في وضع أو تطبيق السياسة الوطنية للأرض الرطبة. كما أعلنت غالبية الدول (39) أنها في إطار وضع خطة عمل وطنية موازية للأرض الرطبة أو استراتيجية وطنية موازية للأرض الرطبة من خلال آليات أخرى أو كوثيقة مستقلة بالإضافة إلى السياسة الوطنية للأرض الرطبة. تم توزيع هذه المبادرات عبر مناطق رامسار السبعة. أوضح 12 فقط من الأطراف المتعاقدة باتفاقية رامسار اعتماد الحكومة لمثل هذه السياسة. كما أوضح ستة أطراف إضافيين أن السياسة الوطنية للأرض الرطبة كانت في صيغة مسودة وأوضح 26 آخرين أن وضع مثل هذه السياسة كان قيد المناقشة أو تم اقتراحه. كانت العديد من الدول، مثل كامبوديا، التي لم تكن من أطراف اتفاقية رامسار تضع برامجاً وطنية للأرض الرطبة. وهناك 70 عضواً في اتفاقية رامسار لم يعلنوا بعد عن تخطيط السياسة الوطنية للأرض الرطبة بأي طريقة كانت.

58- أوضحت عدد من الدول وخاصة الدول ذات الطبيعة الديمقراطية أو الفيدرالية مثل أستراليا وبلجيكا وكندا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها لسياسة واستراتيجيات الأرض الرطبة أو عن مناقشة ذلك الأمر على المستوى فوق الوطني أيضاً. يعكس ذلك السلطة الدستورية المشتركة للحفاظ على الأرض الرطبة على كل من الصعيد الوطني

وفوق الوطني أو على مستوى الولايات أو الأقاليم في هذه الدول. في بعض الحالات لا يمكن توقع أي مبادرة وطنية خاصة بالأرض الرطبة حيث تخضع الأراضي الرطبة لسلطة الاختصاصات القضائية فوق الوطنية. يتم إدراج بعض من هذه السياسات أو الاستراتيجيات في الملحق 3.

59- في الاستعراض الخاص بالاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف، تمت مناقشة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالأرض الرطبة على نحو مستقل عن السياسات الوطنية للأرض الرطبة. واعتباراً من شهر مايو 1999، أوضح 50 من الأطراف اعتمادهم للاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية للأرض الرطبة وأوضح 12 من الأطراف وضع مسودة للسياسات والخطط الخاصة بهم. وكان 39 منهم لديهم مبادرة خاضعة للمناقشة أو مقترحة. كان هؤلاء الأعضاء من بين جميع المناطق السبع المشاركين في اتفاقية رامسار. كان عدد الأطراف الذين لم يعلنوا عن اتخاذ أية خطوات نحو وضع هذه الاستراتيجية أو خطة العمل الوطنية ثلاثة عشر طرفاً فقط. وعليه فإن معظم أطراف اتفاقية رامسار كانوا في هذه الأثناء يطبقون البرامج الوطنية للحفاظ على الأرض الرطبة على نحو مستقل عن أو بالإضافة إلى السياسات الوطنية للأرض الرطبة.

60- كان تحليل الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف (روبيك 1996) هو أول محاولة لجمع معلومات عن سياسة الأرض الرطبة في ظل الاتفاقية. يوضح استعراض إجراءات الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف عبر الاجتماع السادس لنفس المؤتمر بالإضافة إلى التقارير الوطنية الخاصة بالاجتماع السابع له أنه بحلول عام 1999، سيتضح وجود قدر كبير من التقدم على نطاق عالمي حيث بدأت اتفاقية رامسار عام 1971. من المتوقع أن يستمر ذلك الاتجاه فيما بعد الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف.

61- يلخص الجدول (1) حالة وضع وتطبيق السياسات الوطنية للأرض الرطبة والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للأرض الرطبة بداية من عام 1987 (يونيو 205). تم وضع هذا الجدول عن طريق استعراض أبحاث المؤتمرات التي عملت على تلخيص السياسات والاستراتيجيات الوطنية للأرض الرطبة بناء على التقرير الصادر من كل دولة عن كل ناحية من نواحي تطبيق الاتفاقية (.....).

62- على مدار الفترة (1987-1999)، زاد عدد الدول التي لديها سياسة وطنية رسمية للحفاظ على الأرض الرطبة من صفر إلى 12 دولة وبدأت 23 دولة إضافية تطبيق مثل هذه السياسة أو تناقش تطبيقها في الوقت الراهن. على مدار نفس الفترة، زاد عدد الدول التي أوضحت انتهائها من وضع استراتيجية أو خطة عمل وطنية للأرض الرطبة من أربع دول إلى 50 دولة.

63- في عام 1987، أوضح خمسة فقط من الأطراف مشاركتهم في نوع ما من السياسة أو الاستراتيجية أو خطة العمل الوطنية للأرض الرطبة. وبحلول عام 1999، زاد العدد حتى وصل إلى 10 دول على الأقل. يدخل الكثير من نفس هذه الدول مع الدول التي رفعت التقارير عن وضع أو تطبيق سياسة وطنية مستقلة للأرض الرطبة في إبريل 1999 والبالغ عددهم 44 دولة (39%) (.....). سجلت التقارير الوطنية للاجتماع الثامن من مؤتمر الأطراف أن 71 (59%) من الأطراف أوضحوا تقدمهم في تطبيق، صياغة أو مناقشة صياغة سياسة وطنية للأرض الرطبة بينما أوضح 49 (41%) من الدول "عدم اتخاذ أي إجراء". سجلت التقارير الوطنية للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف أن 72 (77%) دولة من أطراف الاتفاقية أوضحوا تقدمهم في تطبيق أو صياغة أو مناقشة صياغة السياسة الوطنية للأرض الرطبة بينما أوضحت 20 دولة (23%) من الدول "عدم اتخاذ أي إجراء".

الجدول 1: وضع السياسات الوطنية للأرض الرطبة والاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية للأراضي الرطبة

(ملحوظة المحرر: تم تحديث البيانات في الجدول الأصلي بالمعلومات التي تم الحصول عليها من الاجتماعين الثامن والتاسع لمؤتمر الأطراف. بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تيسير التحليل تمت إعادة حساب جميع الأرقام كنسب. وبالنسبة للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، رغم تقديم 110 تقريراً في هذا الوقت للتحليل، إلا أن 88 دولة فقط أكملت التقرير الذي يحتوي على تساؤلات بشأن السياسات الوطنية للأرض الرطبة.)

1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	
ريجينا	مونترو	كوشيرو	بريسبان	سان جورج	فالنسيا	كامبالا	
الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف	الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف	الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف	الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف	الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف	الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف	
وضع السياسات الوطنية للأرض الرطبة							
0%	0%	6%	7%	11%	32%	40%	(أ) معتمدة
0%	2%	12%	9%	5%	6%	28%	(ب) يتم إعدادها
لا توجد بيانات	2%	12%	14%	23%	21%	9%	(ج) يتم مناقشة وضع السياسات أو اقتراحها
100%	96%	71%	71%	61%	41%	23%	(د) لم يتم الإعلان عن أي إجراء بعد
وضع الاستراتيجيات، خطط العمل الوطنية للأرض الرطبة							
24%	20%	18%	35%	44%	×	×	(أ) معتمدة
6%	2%	8%	12%	11%	×	×	(ب) في صيغة مسودة
أن دي	إن دي	10%	8%	34%	×	×	(ج) يتم مناقشة وضع السياسات أو اقتراحها
71%	78%	65%	40%	11%	×	×	(د) لم يتم الإعلان عن أي إجراء بعد
17 من 35	45 من 60	51 من 76	92 من 92	107 من 114	120 من 133	88 من 146	عدد التقارير الوطنية المقدمة

المصادر: مكتب رامسار (1987، 1990، 1993، 1998، 1998، ج) قاعدة البيانات الخاصة بالتقارير الوطنية و(2005)، روبيك (1996، 9، سماتر 1993).

إن دي= لا توجد بيانات

ليس هناك بيانات يمكن مقارنتها من التقارير الوطنية لعام 2002 أو عام 2005.

7.1 العلاقة بين السياسة والاستخدام الرشيد

64- يعد الاستخدام الرشيد للأرض الرطبة مفهوماً يمكن استخدامه على جميع المستويات. وبناء عليه فإنه يعد مبدءاً يساعد على صياغة الاختيارات الخاصة ببعض الأفعال المحددة بالإضافة إلى الاختيارات الخاصة بالتوجيه الاستراتيجي على مستوى السياسة. يمكن أن يساعد الاستخدام الرشيد على اختيار جميع الركائز الرئيسية للسياسة الوطنية للأرض الرطبة فيما يتعلق بالتعريف المعتمد للاستخدام الرشيد الذي وضعته الاتفاقية الخاصة بالأرض الرطبة وذلك من أجل ضمان وفاءها بهذا الجانب الرئيسي من الاتفاقية.

65- من حيث المبدأ، تقبل أي دولة تنضم للاتفاقية تحمل الالتزام بتشجيع الاستخدام الرشيد للأرض الرطبة في منطقتها، بأقصى قدر ممكن (المادة 1-3 من نص الاتفاقية). وبناء عليه يصبح ذلك تلقائياً هو الحد الأدنى من السياسات الخاصة بالموضوع. يمكن أن تعمل السياسة الوطنية للأرض الرطبة على تعديل رأي الدولة عن طريقها للمضي قدماً نحو تحقيق هذا الهدف بما يعكس ظروفها الخاصة. يمكن بالطبع أن تقدم هذه السياسة معياراً أكثر دقة لتحقيق الهدف عن ذلك المعيار العام الذي تنص عليه الاتفاقية الخاصة بالأرض الرطبة (لكن لا يجوز أن يكون المعيار أقل دقة).

66- وبالتالي فإن السياسة الوطنية للأرض الرطبة تعد إحدى الأدوات في مجموعة كبيرة من الإجراءات المقترحة في الخطوط الإرشادية المحددة لتطبيق مفهوم الاستخدام الرشيد والتوجيه الإضافي لتطبيق مفهوم الاستخدام الرشيد للاتفاقية. لا يتوقع أحد أن السياسة الوطنية للأرض الرطبة هي الإجراء المسيطر أو الوحيد اللازم في إطار برنامج الاستخدام الرشيد للحفاظ على الأرض الرطبة.

8.1 مستوى الموافقة على / اعتماد السياسة الوطنية للأرض الرطبة

67- هناك الكثير من العوامل التي سوف تحكم مكونات المستوى الأكثر فعالية أو الأكثر تفضيلاً الذي يتم بناء عليه اعتماد أو الموافقة على السياسة الوطنية للأرض الرطبة (أو المبادرة فوق الوطنية). في الواقع، يتم اعتماد السياسة من قبل مجلس الوزراء. وفي بعض الحالات يعني ذلك اعتمادها بموجب القانون الوطني أو من خلال التعديل الدستوري. قد لا يكون مثل هذا الإجراء ملائماً دائماً في بعض الدول حيث تعتبر استمرارية السياسات الحكومية من أحد الأنظمة الحكومية إلى النظام التالي هو الإجراء المعياري. في دول مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، في واقع الأمر، يتم استخدام مجموعة من الأدوات التشريعية والسياسية المدعومة معاً. لا يتم العمل بقانون وطني واحد خاص بالأرض الرطبة على نطاق جميع الاختصاصات القضائية. في بعض الدول الصغيرة ذات الأوضاع القضائية الأقل تعقيداً قد يكون القانون الوطني الواحد بشأن الأرض الرطبة أداة ملائمة. وبناء عليه يعد ضمان مرونة مكان وزمان مناقشة الأدوات التشريعية أمراً هاماً.

68- في بعض الدول، يتم التفاوض في بعض الأحيان عن الأمور غير الواردة في القانون أو تجاهلها من قبل الحكومات اللاحقة. وبالتالي يتم اعتبار اعتماد السياسة من قبل مجلس الوزراء أو المرسوم الحكومي هو الحد الأدنى من الاعتراف والتصديق من جانب الحكومة.

II- وضع السياسة الوطنية للأرض الرطبة

69- تهتم الأجزاء التالية من القسم (II) كما يهتم القسم (IV) بأكمله من هذه الإرشادات بدراسة الاعتبارات

والخطوات التي يمكن اتباعها في وضع وتطبيق السياسة الوطنية للأرض الرطبة على أساس فعلي. يقدم الشكل (1) رسماً تخطيطياً عاماً لبعض من هذه الخطوات عبر مرحلتين يتم من خلالهما الوصول إلى اعتماد وتطبيق السياسة الوطنية للأرض الرطبة:

المرحلة 1- وضع السياسة والمرحلة 2- اعتماد وتطبيق السياسة

1.2 إنشاء هيئة رائدة

70- يجب إنشاء هيئة لقيادة وضع وتطبيق السياسة الوطنية للأرض الرطبة. بادئ ذي بدء، يحتاج وضع بيان المسائل وتخطيط الاجتماعات وورشات العمل ثم الكتابة الفعلية للسياسة أو الاستراتيجية في الوقت المناسب إلى التنسيق ودعم الموارد (مثل التخصيص من وقت العاملين والدعم المكتبي وتكاليف السفر).

71- يجب أن تقوم الهيئة الحكومية الوطنية بتنسيق وتيسير مرحلة وضع السياسات بالتعاون مع السلطات الإقليمية أو المحلية الملائمة. في الكثير من الحالات يكون من الملائم إلى حد ما إجراء دراسة فورية على مشاركة القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص في تخطيط المراحل. في بعض الحالات تم التعاقد مع إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية من قبل الحكومة لتيسير هذه العملية.

72- بيد أن الهيئة التي تقود عملية وضع السياسة قد لا تكون هي نفس الهيئة التي تقود عملية التطبيق. سوف يخضع تحديد ما تخضع له هذه المرحلة ومن يقودها، بدرجة كبيرة، لنتائج التشاورات الوطنية ورغبات الحكومة.

2.2 اعتبارات تتعلق باللجنة الوطنية للأرض الرطبة

الشكل 1: الرسم التخطيطي للخطوات الرئيسية التي يتم اتخاذها عند وضع وتطبيق السياسة الوطنية للأرض الرطبة

المرحلة 2: اعتماد وتطبيق السياسة

الاستعراض فيما بين الإدارات
إعداد وتطبيق الخطة والموازنة
إعداد وثيقة مجلس الوزراء
تقديم الوثائق للهيئة المركزية / مجلس الخزانة
اعتماد مجلس الوزراء / الحكومة
الإعلان العام
تطبيق خطة العمل
إنشاء هيئة تطبيق وطنية / هيئة قائدة
تحديد الأدوار المستمرة للجنة الوطنية للأرض الرطبة
وضع إرشادات التطبيق
التنسيق مع السياسات الأخرى
وضع برنامج تدريبي للهيئات المتأثرة
التطبيق أو المراجعة التشريعية

المرحلة 1: وضع السياسة

المبادرات التحضيرية
تكوين فريق الكتابة
إنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية للأراضي الرطبة
إعداد بحث (بحوث) عن الخلفيات بالإضافة إلى بيان القضايا الوطنية.
نشر الأبحاث وبيان القضايا
الاستعراض التشريعي
التشاورات الوزارية
وضع مشروع السياسة
المشاورات المستهدفة وورش العمل الوطنية والمحلية
التشاورات فيما بين الحكومات
مشروعات السياسة المنقحة
التشاورات الإضافية فيما بين الهيئات
صياغة مشروع السياسة النهائي.

73- خلال اجتماعاتها المختلفة، قدمت الاتفاقية الخاصة بالأراضي الرطبة توجيهاً لإنشاء اللجنة الوطنية للأرض الرطبة قد يخدم أو لا يخدم الأدوار المباشرة في تطبيق أهداف الاتفاقية على المستوى الوطني. في بعض الدول، اتضح كون تكوين هذه اللجنة أداة فعالة لمساعدة الحكومة في وضع السياسة الوطنية للأرض الرطبة.

74- من بين الأمثلة على ذلك ترينيداد وتوباغو حيث عملت اللجنة الوطنية للأراضي الرطبة على تيسير المناقشة الوطنية للسياسة الوطنية للأرض الرطبة المقترحة من جانبها على مدار العديد من السنوات. تمت دعوة الممثلين من العديد من القطاعات (الحكومة، والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والصناعة) من قبل الحكومة للعمل كهيئة استشارية لتخطيط المادة والاستشارات المكتوبة عن السياسة الوطنية. هذا وقد تمت مراعاة وجود المقطع العرضي من التخطيط والخطة المناسبة لدى أعضاء هذه اللجنة الذين يتم اختيارهم بعناية وذلك من أجل كونهم ذوي فائدة في عملية وضع السياسة. (بريتشارد 1997)

75- قد تتكون اللجنة من مجموعة من الممثلين من جميع الاختصاصات القضائية المختلفة (مثل حكومة المناطق أو القطاعات أو الولايات أو المدن، أو غير ذلك) والحكومة الاتحادية التي تعد مسئولة عن استخدام الأرض وسياسة استخدام الأرض في اختصاصاتها القضائية. قد يكون الإدراج الاستراتيجي لواحد أو أكثر من الممثلين الحكوميين فعالاً في دفع السياسة نحو الأمام في إطار نظام الحكم.

76- قد تتضمن اللجنة الوطنية للأرض الرطبة أيضاً ممثلون عن المنظمات غير الحكومية وغيرها من المعنيين مثل ممثلوا الصناعة والذين يعد وجودهم هاماً لنجاح العملية التي تقوم بها الحكومة الوطنية. تعد مجموعة الخبرات والتخصصات ذات فعالية في هذه اللجنة ويمكنها أن تخدم في مساندة قدرة فريق عمل كتابة السياسة. قد تتعامل هذه اللجنة بطريقة مباشرة أكثر مع القضايا الوطنية للأرض الرطبة عند كونها أكثر فعالية فيما يتعلق بتبادل المعلومات والبرنامج الخاص بها وتنسيق السياسة والبحث والتعاون.

77- تم إنشاء اللجنة الوطنية للأرض الرطبة في بعض الحالات نتيجة لاعتماد السياسة الوطنية للأرض الرطبة أو تطبيق البرامج الوطنية الشاملة للأرض الرطبة. يمكن أن تساعد هذه اللجان التي تلعب دوراً استشارياً الحكومة (الحكومات) على إدارة الموارد الوطنية للدولة عند تصميم وتطبيق إدارة الأرض الرطبة وسياساتها والمبادرات العلمية الخاصة بها.

78- في كلتا الحالتين، يعد إنشاء اللجنة الوطنية للأرض الرطبة من الإجراءات الفعالة التي اتخذتها الحكومة لتشجيع وترسيخ الدعم من العديد من القطاعات وأصحاب المصالح سواء قبل أو بعد اعتماد السياسة. يمكن أن تساعد اللجنة بدرجة كبيرة في منع وتسوية النزاعات بشأن الحفاظ على الأرض الرطبة.

3.2 بيان بالقضايا الوطنية ووثيقة خلفيات أساسية

79- عند استجداء الإجماع الوطني عن الحاجة إلى السياسات أو الاستراتيجيات الخاصة بالأرض الرطبة، اتضحت أهمية إعداد "بيان القضايا" أو "بيان الرؤية" الوطني المختصر كأساس لتقديم الاستشارة الوطنية عن السياسة المقترحة. يتم تقديم مثال على بيان الرؤية الخاص بالأرض الرطبة بناء على أحد البيانات الذي تم وضعه في كندا (مجلس الحفاظ على الأرض الرطبة بأمريكا الشمالية- كندا 1998) في الشكل 2. قد يعبر مثل ذلك البيان عن مخاوف الحكومة والاهتمام الوطني فيما يتعلق بالحفاظ على الأرض الرطبة. يمكن استخدام

الشكل 2: مثال على بيان الرؤية الخاص بالحفاظ على الأرض الرطبة

الرؤية: سوف تعمل القطاعات الحكومية وغير الحكومية والخاصة بالتضامن والتعاون نحو التأمين طويل الأجل للأنظمة البيئية للأرض الرطبة من أجل تحقيق الاستخدام المستدام للأراضي الرطبة من قبل الحيوانات الضارية والشعب. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، تم وضع ستة أهداف:

الهدف (1) تطبيق السياسات الشاملة للحفاظ على الأرض الرطبة

- وضع وتطبيق السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالحفاظ على الأرض الرطبة في جميع الاختصاصات القضائية بالدولة.
- وضع وتطبيق سياسات إدارة الأرض الرطبة في الصناعات القائمة على الموارد.
- إدراج أهداف الحفاظ على الأرض الرطبة ضمن السياسات الخاصة باستخدام الأراضي الحكومية والمياه.
- عقد مؤتمر وطني خاص بالأرض الرطبة لتقييم واستعراض الأهداف والحفاظ على الأراضي الرطبة.

الهدف (2) تحسين التعاون مع الاختصاصات الوطنية والدولية

- إنشاء لجنة وطنية للأرض الرطبة ذات اختصاص شامل لتعزيز التعاون من أجل الحفاظ على أنواع وموارد الأرض الرطبة والتنوع الأحيائي بها في جميع مناطق الدولة.
- تبادل الخبرات والتجارب الوطنية على الصعيد الوطني والدولي.
- دعم مبادرات واتفاقيات المحافظة البيئية الدولية (مثل اتفاقية الأراضي الرطبة واتفاقية التنوع الأحيائي) وبرامج المنظمة الدولية للحفاظ على الطبيعة والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة.

الهدف (3) ضمان إدارة بيانات الأرض الرطبة

- وضع منهج وطني معياري لتصنيف الأرض الرطبة ودمج المقاييس والبيانات.
- إجراء دراسة وطنية على وضع الأرض الرطبة والاتجاهات نحوها على أساس منظم.
- وضع أنظمة وطنية لوصف مهام وقيم التنوع الأحيائي للأنظمة البيئية للأرض الرطبة.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة على موقع ووضع الأراضي الرطبة.

الهدف (4) تشجيع العلوم الفعالة للأرض الرطبة

- وضع أولويات وطنية للبحث العلمي على الأرض الرطبة مع إجراء استعراض منظم.
- الربط بين الهيئات العلمية والباحثين والمدراء الذين يعملون بشأن الأرض الرطبة في شبكة اتصالات وطنية فعالة تخدم الأهداف الإدارية والسياسية.
- كفالة الندوات وورشات العمل العلمية والإقليمية المنتظمة عن الأرض الرطبة.
- وضع برامج تحفيزية لتشجيع الأبحاث الوطنية والإقليمية ومراكز الخبرة ذات الأولوية بشأن الأرض الرطبة.
- إنشاء المنح الدراسية الوطنية الخاصة بالأرض الرطبة لتشجيع على الأبحاث الإبداعية العلمية والاقتصادية الاجتماعية والأبحاث التكنولوجية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالأرض الرطبة ذات الأهمية للشعب.
- دعم البحث الفعال عن الأرض الرطبة في ضوء الأولويات الوطنية والمبادرات وذلك من أجل الحفاظ على التنوع الأحيائي والأراضي الحساسة ومصادر المياه بالدولة.

الهدف (5) تحقيق الحفاظ المحلي على الأرض الرطبة

- دعم البرامج لتأمين مواقع الأرض الرطبة في جميع المناطق بالدولة.
- وضع أو توسيع الشبكة الوطنية لمناطق الأرض الرطبة المحمية في الحقائق الوطنية والإقليمية وحدائق الولايات والمناطق ومناطق الحيوانات الضارية ومحميات الطيور المهاجرة والمناطق المحمية والبرية الأخرى.
- تأمين الأراضي الرطبة ذات الأولوية لأغراض الحفاظ عليها عبر الدولة.

الهدف (6) توعية الشعب بشأن قيمة الأراضي الرطبة

- إنشاء برنامج وطني شامل للتعليم والتوعية بشأن الأرض الرطبة من خلال التكنولوجيات الإبداعية بالتعاون مع جميع الحكومات والقطاعات غير الحكومية والخاصة.
- إبراز الخصائص والقيم الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تقدمها الأنظمة البيئية للأرض الرطبة للمجتمع.

البيان "كفكرة" تمهيدية لاقتراح المناقشات في اجتماعات التشاور أو ورشة العمل الوطنية.

80- يعد بحث الخلفية المفصل على نطاق ووضع الأراضي الرطبة بالدولة أداة ذات قيمة في المساعدة في المناقشات الوطنية

الخاصة بسياسة أو استراتيجية الأرض الرطبة. يمكن أن يشمل مثل هذا البحث على ما يلي:

(أ) مهام وقيم الأراضي الرطبة في الدولة،

(ب) أنواع الأراضي الرطبة والموارد الحالية في الأراضي الرطبة الموجودة في الدولة،

(ج) استعراضاً تاريخياً لاستخدامات وتأثيرات تطوير الأراضي الرطبة،

(د) استعراض الإحصائيات الحالية الخاصة بفقدان المخزون والأراضي الرطبة،

(هـ) دراسة علاقات القضايا الخاصة بالأراضي الرطبة بالقضايا الأخرى الخاصة بإدارة الموارد القطاعية.

(و) ملخص للمسئوليات التشريعية والحكومية الحالية للأراضي الرطبة.

(ز) دراسة فرص برامج التنمية والشراكة والدعم، و

(ح) قيمة الأراضي الرطبة بالنسبة للبيئة والشعب مع تقديم القيم الاقتصادية الكمية.

81- يمكن أن يتضمن بحث الخلفية تعريفاً تمهيدياً بالأهداف والمقاصد والمبادئ والتوجيهات الاستراتيجية المحتملة

للسياسة الوطنية للأرض الرطبة. يمكن تصميم بحث الخلفية ليتم نشره واستخدامه على أساس عام كرسالة

وأداة تعليمية. قد يكون الاستخدام المكثف لرسومات الجرافيك والرسومات التوضيحية الفوتوغرافية ذا فائدة.

يمكن وضع ذلك بالبحث بالتعاون مع المعلمين والمنظمات البيئية في الدولة.

4.2 تعريف الأراضي الرطبة على المستوى الوطني

82- يجب تعريف مصطلح "الأرض الرطبة" بوضوح باستخدام تعريف اتفاقية الأرض الرطبة أو التعريف الذي

اعتمده الاتفاقية للأرض الرطبة وهو: "منطقة من البرك والمستنقعات أو الخثيات أو المياه الجوفية أو

الصناعية، الدائمة أو المؤقتة سواء كانت هذه المياه ثابتة أو متدفقة عذبة أو مالحة بما في ذلك مناطق المياه

البحرية والتي لا يتجاوز عمقها عند انخفاض المد والجزر ستة أمتار" ويتضمن ذلك "المناطق التي" قد تشمل

على المناطق الواقعة على ضفة النهر والمناطق الساحلية المتاخمة للأراضي الرطبة والجزر أو المسطحات المائية

البحرية التي يزداد عمقها عن ستة أمتار في حالة المد والجزر المنخفض والتي تقع داخل الأراضي الرطبة (المواد

1-1 و1-2)

83- يتم استخدام مصطلح "الأرض الرطبة" على أساس عام لوصف الأراضي التي تكون في حالة رطبة على أساس دائم

أو متقطع والمياه الضحلة وحواف المياه الجوفية. يمكن أن تتواجد الأراضي الرطبة في جميع أنواع المياه العذبة أو

المالحة وتتسم في حالتها الطبيعية بنباتات وتربة وحيوانات التي تتكيف مع الظروف الرطبة بوجه عام.

84- عند وجود تعريف معتمد للأراضي الرطبة واعتماد هذا التعريف على الخبرة العلمية الوطنية، سوف يكون

من الملائم أن يتم استخدام هذا التعريف، ويعد ذلك ذا فائدة خاصة عند ربطه بنظام تصنيف الأرض الرطبة

الوطني الذي يحدد نقطة مرجعية مفصلة للمقاييس الخاصة بالأرض الرطبة والبرامج الخاصة بالحفاظ

عليها. لقد تم تصميم نظام رامسار لتصنيف أنواع الأرض الرطبة ليعمل كمصدر عام وهام في غياب التفاصيل على المستوى الوطني.

85 - في بعض الدول مثل الولايات المتحدة أو النرويج أو كندا هناك تعريفات للأراضي الرطبة منذ الكثير من السنوات وقد تمت إضافتها، في الكثير الغالب، في التشريع والسياسة. تتماشى هذه التعريفات بوجه عام مع التعريف العام الذي اعتمده الاتفاقية (انظر الفقرة 83) وتعد أساساً لبرامج الأرض الرطبة بهذه الدول. قد تختلف هذه التعريفات عن تعريف رامسار في نطاقها التام بشأن ما يتم إدراجه كأرض رطبة وخاصة فيما يتعلق بالأنظمة الساحلية والبحرية. تعد هذه التعريفات وأنظمة التصنيف الوطنية للأرض الرطبة من العناصر الهامة لمرونة اتفاقية رامسار. لا تعد الاختلافات قيماً، لكن هناك أهمية واحدة لإدراك وجود الأراضي الرطبة وضمان وعي الهيئات الملائمة بذلك الأمر.

86 - فيما يلي عدد من الأمثلة على الاختلافات بين تعريفات الأرض الرطبة الوطنية مقارنة بتلك التعريفات التي تستخدمها الدول الأخرى والتعريفات التي اعتمدها الاتفاقية. يمكن ذكر العديد من الأمثلة الأخرى.

(أ) حدود عمق المياه لأنظمة الأرض الرطبة - تحدد الاتفاقية ذلك العمق بستة أمتار بينما تحدد بعض الدول عمق الأراضي الرطبة بالمياه الضحلة - وخاصة في المناطق البحرية - بمترين أثناء انخفاض المد والجزر،

(ب) حدود تحديد وجود المياه على أساس سنوي - يتم استخدام عدد أيام وجود المياه على سطح الأراضي الرطبة سنوياً في بعض الدول كأداة تشخيصية. لم تنص الاتفاقية على أي توجيه في هذا الصدد بينما تحدد بعض الدول عدد 7 أو 14 يوم أو عدد غير محدد لكن يمكن قياسه من الأيام التي يمكن خلالها ملاحظة العمق الأدنى للمياه غير المقيدة على أساس سنوي، و

(ج) عمق المواد العضوية عند تحديد الخثيات - من بين الأمثلة العالمية على ذلك العمق الذي يصل إلى 30 و40 و100 سم. ويتم استخدام هذه الأمثلة على الصعيد الوطني من أجل تحقيق توافق البيانات مع دراسات النفط الوطنية. لم تقدم الاتفاقية أي توجيه بهذا الشأن.

5.2 تحديد أصحاب المصالح

87 - من بين الخطوات الرئيسية في أي مبادرة لسياسة الأرض الرطبة تحديد المتأثرين أو المشاركين في تصميم ومناقشة وتطبيق السياسة. يتسم هذا الأمر بالأهمية فيما يتعلق بضمان شمول المشاورات لجميع هذه المجموعات ذوي المصلحة أو الذين يمكنهم تحقيق النتيجة النهائية بأقصى قدر ممكن من الفعالية والقابلية للإنجاز. يشتمل أصحاب المصالح على تلك الهيئات والمؤسسات والجماعات التي يكون لها مصلحة في السياسة الوطنية للأرض الرطبة أو تتأثر بها. ويتضمن ذلك الدوائر الحكومية والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية والكثيرين من غيرهم. سوف تتنوع المجموعة التي يغطيها أصحاب المصالح حسب كل دولة (راجع دراسة الحالة 2).

6.2 الشروع في عمل المشاورات الوطنية

88 - سوف يختلف نطاق المشاورات الوطنية التي يتم إجراؤها قبل وضع السياسة الوطنية للأرض الرطبة في كل دولة. يجب أن تحدد الهيئة المسؤولة مدى تصميم هذه السياسات في ضوء أصحاب المصالح والوقت والسفر والتعقيد. في الدول الاتحادية، على سبيل المثال، قد يعتمد الاختصاص القضائي لإدارة الأرض الرطبة، في الواقع، على مستوى أدنى من الحكومة عن مستوى الحكومة الوطنية. في الدول الكبرى، سوف تواجه هذه الهيئات المكلفة بإجراء هذه المشاورات مهمة

دراسة حالة (2)

تحديد أصحاب المصالح في السياسة الوطنية للأرض الرطبة

نادرة ناثاي- جيان، قسم الأرض الرطبة، حكومة ترينيداد وتوباغو

رغم رؤية إعداد السياسة الوطنية للأرض الرطبة في ترينيداد وتوباغو كأحد الالتزامات الرئيسية لتطبيق اتفاقية رامسار على الصعيد الوطني إلا أنه أضحى أمراً ملحاً نتيجة للجدل الموضوعي للغاية عن تدمير مستنقع ناريفا الموقع الوحيد بالدولة الذي تشمله اتفاقية رامسار. تمثل هذه القضية أهمية وطنية بل دولية وقد ناصرتها وأيدتها مختلف المنظمات بما في ذلك: (أ) قسم الحياة البرية وشعبة الغابات (الهيئة الوطنية الإدارية لاتفاقية رامسار)، (ب) صندوق حماية الحياة البرية (وهو عبارة عن منظمة غير حكومية معنية بالقضايا الخاصة بالأرض الرطبة)، (ج) الأفراد المعنيين من المنظمات البيئية غير الحكومية الأخرى، (د) مجموعات المستخدمين من منطقة ناريفا و (هـ) والأفراد الذين يتمتعون بالوعي من بين العوام. لقد عمل الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام، سواء المطبوعة أو الإلكترونية بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته هذه الوسائل على استكمال هذه الكوادر من أصحاب المصالح.

أدت هذه العملية إلى التعريف الطبيعي بأصحاب المصالح المذكورين من قبل إحدى الهيئات الرائدة، اللجنة الوطنية للحفاظ على الأرض الرطبة. كان بعض من الهيئات والأفراد المشاركين في "قضية مستنقع ناريفا أعضاء باللجنة الوطنية للأرض الرطبة، ولذلك تمت الاستعانة بتجاربههم وخبراتهم في صياغة المسودة الأولى من السياسة الوطنية للأرض الرطبة التي تعتمد على المدخلات التي قدمها أصحاب المصالح. اشترك بعض من أصحاب المصالح الرئيسيين بشكل مباشر في صياغة هذه المسودة. من بين النقاط الهامة التي يتم التأكيد عليها هي أنه عند السعي للحصول على مدخلات أصحاب المصالح تكون هناك حاجة إلى وثيقة موحدة للتركيز على المناقشات وتيسير المساهمات ذات الجدوى. مع وضع التعريف العام لأصحاب المصالح "وهو أي شخص تكون له مصلحة في أمر ما" في الاعتبار وعند تبرير تطبيق عملية أصحاب المصالح تم استخدام استراتيجيتان. الاستراتيجية الأولى التي تم استخدامها هي الاستشارات الوطنية لتحديد الأفراد المعنيين من العوام والهيئات والوزارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية ومجموعات المستخدمين الرئيسيين ذات الصلة. تم تقديم مشروع السياسة لهذا الجمهور من قبل أعضاء اللجنة الوطنية للأرض الرطبة وتبع ذلك فترة مناقشة مهيكلية (مع تقديم نسخ من مشروع السياسة للجميع قبل الاجتماع). أوضح الدعم الوزاري من خلال تقديم العناوين الرئيسية التزام الحكومة بهذا التعهد.

وقد كان من الواضح في أعقاب هذه المشاورات الوطنية أن المدخلات التي تم الحصول عليها من المجتمعات التي تعيش على مقربة من مناطق الأرض الرطبة - والذين كان يعتمد معظمهم إلى حد كبير على موارد هذه المناطق - كانت غير كافية. هناك عدد من العوامل، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت بهم إلى الابتعاد عن هذه البيئة الرسمية. وبالتالي تم اتخاذ القرار من قبل اللجنة الوطنية للأرض الرطبة لتعيين أعضاء على دراية بهذه المجتمعات من أجل عقد مزيد من المشاورات داخل هذه المناطق. تم إجراء هذه المجموعة من المشاورات المحلية بفعالية وتم الإعلان عنها من خلال لصق النشرات الإعلانية على أماكن استراتيجية داخل المجتمعات. هذا وقد أخذت الاجتماعات الطابع غير الرسمي وبعد بعض من العروض البسيطة عن دعوة المشاركين إلى تقديم تعليقاتهم، بما في ذلك التعليقات التي تبدو ذات طابع مهمش. لقد كان من المثير للاهتمام، أن نلاحظ أن المخاوف التي أعرب عنها هؤلاء المشاركون عملت على ضمان ملائمة أهداف السياسة.

وقد كان الدرس الهام الذي تم تعلمه من هذه التجربة هو أن أصحاب المصالح يجب أن يشاركوا على جميع المستويات وأن طبيعة المشاركة يجب أن تتكيف مع كل بيئة بعينها وأن هناك ضرورة لبذل الجهود لتجنيد جميع أصحاب المصالح داخل الشبكة.

(ملحوظة المحرر: لم يتم تحديث دراسة الحالة الحالية منذ الطبعة الأولى)

يمكن رؤية السياسة الوطنية للأرض الرطبة الخاصة بترينيداد وتوباغو على الامتداد الخاص بها على موقع رامسار الإلكتروني: <http://www.ramsar.org/wurc/wurc-policy-trinidad.htm>

أكثر تعقيداً حيث سيزداد معدل رحلاتهم للحصول على المدخلات.

89- من بين المناهج المفيدة السعي للحصول على المدخلات من خلال استضافة ورشة عمل وطنية لأصحاب المصالح (انظر القسم ٧-٢). قد يجمع ذلك بين ممثلي الحكومات الرئيسية ومنظمات العمل والمنظمات غير الحكومية والسكان الأصليين والوطنيين والمجتمعات المحلية والمواطنين الخواص، حسب اقتضاء الحال. قد يعمل هذا الاجتماع على تكوين دائرة داعمة واستخدام هذه الدائرة كوسيلة مفيدة لتكوين شبكة من الشركاء الذين يتمتعون بالمعرفة ويمكنهم «نشر الكلمة» عن السياسة ومقترحاتها. قد يقوم هؤلاء الأفراد بتنظيم وقيادة المشاورات المحلية ولاسيما على مستوى المجتمع. في هذا السياق يمكن استخدام اجتماع المشاورات الوطنية كورشة عمل تدريجية إلى حد ما.

90- قد تتضمن المشاورات المباشرة الكثير من الاجتماعات الصغيرة على المستوى المحلي أو مع المجموعات أو المنظمات المستهدفة. يمكن وضع عرض معياري للمشاورات في صيغة سمعية بصرية ومواد خطية. في الكثير الغالب، تكون هذه الاجتماعات «المباشرة» ذات أهمية كبرى بالنسبة للمشاورات فيما بين الوزارات والحكومات والمنظمات الحكومية المحلية وغير الحكومية الرئيسية.

91- قد تتضمن العقود غير المباشرة التي لا تشتمل على الزيارات أو الاجتماعات المنظمة على أساس محلي نفس مواد المشاورات لكنها يتم إجراؤها عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني. يتطلب ذلك عدد أكبر من عقود المتابعة لضمان الحصول على الإجابات لكن التكلفة تكون أقل بوجه عام سواء فيما يتعلق بعدم السفر أو بتوفير وقت العاملين.

92- تعد المشاورات فيما بين الوزارات مع الهيئات الحكومية المتأثرة أو المؤثرة في هذه المرحلة ذات أهمية إلى حد ما. يمكن الشروع في ذلك من خلال المراسلات الملائمة بين الوزراء والدعوة لمشاركة دوائرهم وإسهامهم في المشاورات.

93- قد تتطلب المشاورات العامة برامجاً إعلامية عامة متطورة وقد يتكلف ذلك الكثير. لكي تكون مثل هذه المشاورات ذات فعالية فإنها تتطلب السفر على نحو مكثف بالإضافة إلى التخطيط اللوجستي التفصيلي والخبرة. ولكن، في الكثير من الاختصاصات القضائية، ينص القانون على أن تقدم مثل هذه المشاورات العامة مبادرات حكومية جديدة وبالتالي لا يمكن تجنبها. قد تحتاج المشاورات العامة إلى أنواع كثيرة من المنتجات المطبوعة والإلكترونية للاجتماع كما تتطلب عقد العديد من الاجتماعات العامة التي قد تمثل صعوبة.

94- تعد القضية الرئيسية في هذا السياق هي إيجاد التوازن الصحيح عند تقديم الاقتراحات الخاصة بالمشاورات حيث تكون هذه الاقتراحات مبكرة ومفتوحة بما فيه الكفاية لتحقيق الاستفادة الفعلية من المدخلات الاستشارية. من الضروري بمكان خلق شعور من التمكين والملكية فيما بين هؤلاء الأفراد والهيئات الذين تتم استشارتهم (بمعنى عدم فرض الأمر الواقع) وفي نفس الوقت حيافة المعلومات التي تتم دراستها بشكل كاف لتوضيح التأثيرات المختلفة المترتبة على الخيارات السياسية.

95- من المفيد أن يتم تقديم مخطط رئيسي من أجل تحديد نطاق العملية وتركيز المناقشات. قد تكون هناك حاجة إلى ثمة قدر من التكرار في هذه العملية كأن يكون هناك مسودة نص أو شك الانتهاء منها. يجب أن يظل ذلك ضمن حدود معقولة لكي تكتمل العملية وتكون فعالة من ناحية الموارد!

7.2 تنفيذ ورش عمل وطنية ومحلية لسياسة الأراضي الرطبة

96- في العديد من الدول، اتضح كون ورش العمل التي يتم إجراؤها لأصحاب المصالح بشأن السياسة الوطنية للأرض الرطبة آلية فعالة لتحقيق الإجماع. قد يتم تنظيم هذه الورش للحصول على فهم عام للقضايا ذات الصلة بالحفاظ على الأرض الرطبة وإدارتها وتحديد العقبات والمشكلات التي تنشأ عند التعامل مع هذه القضايا واقتراح الحلول أو وسائل التغلب على المشكلات الراهنة. يمكن تنظيم ورش العمل المذكورة على العديد من المستويات. في بعض الحالات، تكون الاجتماعات المحلية وغير الرسمية ذات أهمية كبرى حيث قد يجد بعض الأفراد في المجتمعات الصغيرة صعوبة أو استحالة في حضور الاجتماعات الكبرى والمركزية. وفي حالات أخرى يمكن أن تكون ورش العمل السياسية الوطنية الرسمية ملائمة إلى حد ما.

دراسة حالة 3

بعض المشاورات الخاصة بوضع سياسة الأرض الرطبة

كلايتون روبيك وزارة البيئة، حكومة كندا

بدأت حكومة كندا في وضع السياسة الاتحادية للحفاظ على الأرض الرطبة في بداية عام ١٩٨٧. وقد كان من بين الخطوات الفورية التي تم اتخاذها مناقشة نطاق وتعقيد المشاورات مع أصحاب المصالح عبر كندا. وقد ارتبطت أول خطوة من هذه الخطوات بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية عبر ورشة عمل استشارية وطنية في فبراير ١٩٨٧. وقد ضم هذا الاجتماع ٢٥ ممثلاً من المنظمات البيئية الوطنية ومجموعات المستخدمين لموارد الأرض الرطبة مثل القائمين على نصب الشراك للحيونات والقائمين على الزراعة ومصائد الأسماك الترفيهية. هذا وقد نشر تقرير هذا الاجتماع وتسليمه مباشرة لعدد مختار من الوزراء في كل من الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعات. لقد عمل هذا التقرير على وضع الخطوط العريضة لمسار عمل استخدمته الحكومة الاتحادية لتوجيه تطبيقها للمشاورات. وفي وقت لاحق تم عقد اجتماع للجنة الكندية بشأن استخدام الأراضي شارك فيه كبار الممثلين من الحكومات الاتحادية وحكومات المقاطعات كما وضع الاجتماع بحثاً يرسم مساراً للإنشاء المقترح لسياسات الأرض الرطبة حسب الاختصاص القضائي وبالتالي يعترف بالحاجة إلى مجموعة من السياسات مقابل وثيقة وطنية واحدة.

حرر العاملون بالحكومة الاتحادية في نهاية عام ١٩٨٧ - المسودة الأولى من السياسة الاتحادية وقاموا بإجراء مجموعة أولى من اجتماعات المعلومات. وقد تضمنت هذه الاجتماعات مجموعة من العاملين في المقار الرئيسية والمكتب الإقليمي للبيئة في كندا بالإضافة إلى مجموعة مختارة من الهيئات الفيدرالية. لقد ساعدت هذه الاجتماعات على تركيز وإعادة تصميم طول وتعقيد مشروع السياسة. تم إعداد مسودة ثانية وأصبحت هذه المسودة هي أساس عملية المشاورات التفصيلية على مستوى الدولة. أدركت الحكومة الفيدرالية قدرتها على إجراء ثلاثة مستويات من المشاورات: (١) مشاورات فيما بين الوزارات (٢) مشاورات فيما بين الحكومات والمنظمات البيئية الوطنية / منظمات أصحاب المصالح أو (٣) مشاورات فيما بين العامة من الجمهور. نتيجة لوجود شعور بأن السياسة الاتحادية لن تؤثر بشكل مباشر على قرارات استخدام الأراضي المحلية من قبل أي مالك للأراضي في كندا نتيجة لاقتصارها على إدارة الأرض الاتحادية والمناطق ذات الاختصاص القضائي الاتحادي، تم اختيار الخيار الثاني للمشاورات المحدودة. وقد تمت ملاحظة كون هذا الخيار الثاني أقل تعقيداً وأقل تكلفة فيما يتعلق بحجم السفر ووقت فريق العمل الذي يؤثر على الموارد المتاحة لمثل هذه المشاورات.

على مدار فترة ستة أشهر خلال العام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ تم تنظيم ١٨ اجتماع عبر كندا وضمت هذه الاجتماعات مجموعة مختلطة من الهيئات الفيدرالية والإقليمية في جميع المدن الرئيسية الاثنى عشر وبعض من المدن الأخرى. تم إعداد عرض سماعي مرئي متخصص يلخص السياسة المقترحة باللغة الإنجليزية والفرنسية لصالح هذه الاجتماعات. وقد تضمن هذا العرض سؤالاً معيارياً ومجموعة من الإجابات عليه. في معظم الحالات، كان اثنان من أعضاء فريق المشاورات الاتحادية يحضران كل اجتماع أحدهما لإدارة العروض والآخر لتسجيل التعليقات والاستفسارات. وكانت الاجتماعات التي حضرها عضو واحد من أعضاء الفريق قليلة وكانت هذه الاجتماعات على وجه التحديد هي الاجتماعات التي يتم عقدها في الأماكن التي تعد تكلفة السفر إليها باهظة مثل المناطق الإقليمية الشمالية. تم إجراء اجتماعات المشاورات والمراسلات الخطية والمقابلات الشخصية عبر الهاتف مع ممثلي ٣٦ منظمة غير حكومية و ٢٠ اتحاداً مستخدمي الموارد/اتحاداً صناعياً. تم وضع عروض للاجتماعات الفيدرالية مثل المؤتمر السنوي للمكتب العقاري لمجلس الخزانة واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالمياه. في كل اجتماع، تم توزيع مواد استشارية مطبوعة ثنائية اللغة على جميع المشاركين. كان فريق المشاورات يسافر جواً على نطاق واسع لتقديم هذه العروض في الاجتماعات المحددة على المستويات العليا. لقد كانت الترتيبات المحلية معقدة وتحتاج إلى المساعدة في إنشاء المواقع والمرافق والدعوات للعاملين الرئيسيين من الكثير من الهيئات.

بناء على التعليقات والشواغل التي تم التعبير عنها خلال المشاورات في المسودة الثانية، تم إعداد مسودة ثالثة في بداية عام ١٩٩٠. تم التعاقد مع كاتب سياسي متخصص يتمتع بخبرة عمل في مجلس الملكة الخاص لإعادة صياغة اللغة الخاصة من هذه المسودة الثالثة - لتحسين عرضها على مجلس الوزراء الفيدرالي. تمت إعادة نشر المسودة آنذاك على الهيئات الفيدرالية التي من الممكن أن تكون قد تأثرت بتصنيف هذه السياسة. ركزت المناقشات على موارد واستراتيجيات التطبيق والخطوة النهائية الخاصة بصياغة مستند تكميلي يتم تقديمه لمجلس الخزانة. تم توزيع السياسة على الدوائر الفيدرالية لإجراء الاستعراض النهائي لها كجزء من المبادرات البيئية الحكومية كما تم تقديم مذكرة لمجلس الوزراء تحمل اسم «الخطة الخضراء» في نهاية عام ١٩٩١. وقد تم اعتماد السياسة في ديسمبر ١٩٩١ وفي النهاية وبناء على المشاورات بين الهيئات بشأن فرص التواصل الملائمة تم الإعلان العام عن السياسة من قبل وزير الدولة للبيئة في مارس ١٩٩٢.

(ملحوظة المحرر: لم يتم تحديث دراسة الحالة الماثلة منذ الطبعة الأولى)

يمكن رؤية السياسة الوطنية للأرض الرطبة الخاصة بكندا في الامتداد التالي على موقع رامسار الإلكتروني:

http://www.ramsar.org/wurc/wurc_policy_canada.htm

97- يتمثل الهدف في وضع توجيه لصياغة المفاهيم والنهج العام لسياسة الأرض الرطبة. ويتمثل الهدف الثانوي في العمل كمنتدى تعليمي حيث يتم تصميم المواد التي يتم مناقشتها بطريقة تلائم مستوى وتعقيد القضايا والمصالح والخبرات الخاصة بالأفراد الحاضرين من المستوى المحلي حتى المستوى الوطني. لقد تم تصميم ورش العمل المذكورة لكي تستخدمها الحكومة (الحكومات) في الدولة لصياغة وتطبيق السياسة الفعالة للأرض الرطبة في اختصاصاتها المعنية. يتم مناقشة وقائع ورشة العمل سألقة الذكر فيما يلي.

98- يمكن أن تتحقق القوة الدافعة الرئيسية لحضور ورشة العمل السياسية من خلال الاهتمام والالتزام من جانب الحكومة الفيدرالية أو الوطنية بقيادة وضع السياسة الوطنية للأرض الرطبة (أو في بعض الدول مجموعة السياسات الخاصة بكل ولاية). تكون هناك حاجة إلى التوجيه لصياغة مجموعة من البيانات السياسية. هذا ويمكن أن تكون ورشة العمل السياسية، التي تجمع بين مجموعة كبيرة من المنظمات الحكومية و/أو غير الحكومية وجماعات المصالح، من المصادر الهامة لمثل هذه التوجيهات.

99- من بين الجوانب الأخرى تطوير نقطة اتصال لمناقشة تخطيط استخدام الأرض والقضايا القائمة على المجتمع التي تؤثر على موارد الأرض الرطبة. على النطاق الوطني يمكن أن تكون هذه المناقشات بين الحكومة الوطنية وأصحاب المصالح الصناعية والمنظمات الوطنية غير الحكومية وغيرها من المستويات الحكومية على مستوى المقاطعات والولايات وعلى المستوى المحلي. قد يتضمن ذلك المنظمات المجتمعية والحكومة المحلية بالتعاون مع الهيئات الوطنية. يمكن أن تقود اللجنة الوطنية للأرض الرطبة هذه المشاورات (انظر القسم 2-2 فيما سبق).

8.2 تكوين فريق عمل لكتابة سياسة الأرض الرطبة

100- يجب أن تتولى الهيئة القائمة المعنية مسئولية كتابة مشاريع السياسة والمواد الأخرى اللازمة للمشاورات والمسودات. يجب تكوين مجموعة مختارة من العاملين ذوي المعرفة بالموارد اللازمة لصياغة التقرير والذين يتمتعون بمستوى جيد من مهارات الكتابة. قد يقوم بعض أو كل من هؤلاء الأفراد بقيادة التفاعل مع أصحاب المصالح ومع مجموعات المشاورات. يمكن أن تعتمد المجموعة على هذه الهيئات والقطاعات من خلال فريق العمل المؤقت لتكوين فريق العمل الخاص بكتابة السياسة. سوف يعتمد عمل هذا الفريق على نتائج المشاورات الوطنية. بمجرد تكوين فريق الكتابة، يجب أن يستمر في العمل حتى تكتمل جميع متطلبات كتابة السياسة. قد يلتقي بعض العاملين بالأعضاء الآخرين خلال الجلسات الدورية لفريق العمل فقط، حيث قد يُطلب منهم السفر ذهاباً وإياباً إلى مكان آخر. لقد أضحت الرحلات الكثيرة مكلفة على المشاركين وأصبح لديهم صعوبة في القيام بها. يجب أن يتمتع كل عضو من أعضاء الفريق بمجموعة من الخبرات العلمية والسياسية لإعداد المسودة الأولى من السياسة.

101- يجب أن يتمتع واحد على الأقل من فريق الكتابة بخبرة في إحدى الهيئات الحكومية المركزية لكي يتمتع آنذاك بالوعي القوي في «كيفية عمل النظام» في الإدارة / الإدارات الحكومية المعنية التي تقود المبادرة.

9.2 ضمان الدعم السياسي للخطوات المقبلة

102- في كل خطوة من الخطوات (الخاصة بالمسودات الرئيسية)، يمكن الاعتماد على التفاعل مع كبار العاملين بالحكومة والنشرات الإعلامية على مستوى الوزير أو رئيس الوزراء أو على المستوى الرئاسي لتوضيح دعم الحكومة للعملية الجارية واعتمادها الفعلي لهذه العملية. تعد البيانات الصحفية أو الأحاديث السياسية الرئيسية التي يليها أحد الوزراء أو رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) أو غيرهم من الأدوات التي يمكن من خلالها الإعلان عن التزام الحكومة بإتمام السياسة ودعمها المالي، إذا اقتضى الحال، في موعد محدد.

103- من خلال هذه الخطوات، يجب أن يتواصل الوزير المسئول عن وضع السياسة على أساس منتظم مع زملائه في مجلس الوزراء وإداراتهم وهيئاتهم. يجب إعداد فريق العمل لإطلاع هذه الهيئات ووزراءها والحصول على دعمهم لضمان المعالجة السلسة للمستندات من خلالها وحتى مستوى مجلس الوزارة. تعد التسوية المبكرة للمخاوف التي يثيرها هؤلاء الوزراء من خلال هذه المشاورات أمراً حاسماً فيما يتعلق بالاعتماد اللاحق للسياسة.

10.2 المقاييس الزمنية

104- بناء على ما سبق، يعد الوقت عاملاً هاماً في وضع سياسة الأرض الرطبة. تتطلب كافة الخطوات الخاصة بالعملية الفهم والالتزام المعقول بالوقت. بادئ ذي بدء يجب تحديد وتخطيط الوقت الكافي لمشاركة العاملين ورؤية العملية على نحو ملائم. كما يجب وضع خريطة لسير العمل التي تقدم تفاصيل مواعيد تطوير النص والاجتماعات والمشاورات فيما بين الهيئات حتى الإعلان الحكومي عن السياسة كما يجب تحديثها على أساس منتظم.

105- بمجرد اعتمادها، سوف تتطلب السياسة ذاتها وقتاً كافياً لتكوينها. يجب أن لا تصبح السياسة وثيقة ثابتة ومؤرخة. يمكن أن يكون إضافة شرط خاص بالاستعراض المنتظم وإعادة التفويض مفيداً للسماح بتحديث وإضافة مزيد من المواد على السياسة. يجب أن يعتمد تطبيق السياسة أيضاً على خطة عمل تحدد مواعيد تسليم الإجراءات والنتائج المتوقعة بمواعيد قابلة للقياس.

11.2 استكمال المشاورات وإعداد المسودات الإضافية للسياسة

106- عندما تكتمل كل مسودة من المسودات المحتملة المتعددة، يمكن أن يكون إجراء دورة محدودة من المشاورات الإضافية ذا قيمة أو مطلوباً على أساس قانوني، قد تكون هذه المسودات متاحة لاستعراض الجمهور و/أو الهيئات غير الحكومية كما قد لا تكون متاحة لذلك الاستعراض. سيكون من المتوقع إجراء مزيد من المشاورات المختارة مع الوزارات المتأثرة من الحكومة والقطاعات الأخرى التي تسعى للحصول على إجابة على مخاوفهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي توقع وضع مزيد من المسودات من خلال المشاورات المستمرة والنصائح القانونية والإجابة على توجيهات ورغبات الحكومة.

12.2 وضع مذكرة لمجلس الوزراء

107- بعد إتمام جميع المشاورات مع الوزارات، سوف يحدد النظام الحكومي للدولة الخطوات التالية. في بعض الدول، سوف يتم إعداد مذكرة رسمية لمجلس الوزراء أو البيان الأبيض أو أية مستندات أخرى في صيغة محددة ويجب اعتمادها من قبل جميع الوزراء بناء على نصيحة كبار الخبراء والمدراء بالإدارات. يعد الاعتماد من قبل البرلمان أو سن تشريع جديد أو إدخال تعديل على الدستور من بين الأشكال المختلفة لهذا التصديق على المستوى الوطني كما يعد ملائماً لبعض الأنظمة الحكومية الوطنية الخاصة. سوف تضمن المناورات السياسية المتأنية عدم وجود صراع على مستوى مجلس الوزراء خلال هذه المرحلة الخاصة بالاستعراض الوزاري النهائي كما ستضمن الاعتماد السلس لهذه الوثيقة وفي الكثير الغالب تتويج سنوات من الجهود المبذولة.

13.2 التصديقات والموافقات والبيانات الحكومية

108- بمجرد الحصول على هذه الموافقة من مجلس الوزراء (أو عند اقتضاء الحال من المستوى الرئاسي، أو غير ذلك)، يمكن أن تناقش الهيئة القائدة استراتيجيات التواصل اللازمة لتوزيع السياسة. يمكن التخطيط لأحد الأحداث العامة والإعلان به عن السياسة من قبل الحكومة. يتضمن ذلك طباعة النسخ الكافية للتوزيع قصير وطويل الأجل بالإضافة إلى المواد الصحفية والمقابلات الشخصية الإعلامية ومجموعة مختارة من المقالات الصحفية العامة والاجتماعات مع بعض شركاء التطبيق. هناك حاجة إلى مواد تواصل دقيقة وبسهل قراءتها ومقدمة بطريقة تتمتع بالجاذبية.

III- تنظيم الوثيقة السياسية

3.1 أجزاء نص السياسة

109- قد تحتوي السياسة الوطنية للأرض الرطبة على الأجزاء التالية:

- استعراض للخلفية- السياق التاريخي والإجراءات المتخذة حتى الوقت الراهن،

معلومات إضافية أهداف ومبادئ السياسة الوطنية لأوغندا

اعتمدت حكومة اوغندا السياسة الوطنية للحفاظ على موارد الأرض الرطبة وإدارتها من أجل تشجيع الحفاظ على الأرض الرطبة لدعم قيمها لتحقيق الرفاهية الحالية والمستقبلية لشعبها.

ودعماً لهذا الهدف تضع السياسة خمسة أهداف:

- تحديد المبادئ التي يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الأرض الرطبة في الوقت الحاضر والمستقبل،
- القضاء على الممارسات التي تؤدي إلى تقليل إنتاجية الأرض الرطبة،
- الحفاظ على التنوع الأحيائي للأرض الرطبة الطبيعية أو شبه الطبيعية،
- الحفاظ على خصائص وقيم الأرض الرطبة،
- دمج المخاوف الخاصة بالأرض الرطبة في عملية التخطيط وصنع القرار بالقطاعات الأخرى.

هناك ثلاثة من المبادئ التي يمكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف:

- تعتبر موارد الأرض الرطبة جزءاً لا يتجزأ من البيئة ويجب إدارتها في سياق التفاعل بين استراتيجيات وأنشطة الحفاظ والتنمية الوطنية.
 - يمكن تحقيق الحفاظ على الأرض الرطبة فقط من خلال منهج منسق وتعاوني يضم جميع الأفراد المعنيين والمنظمات المعنية بالدولة، بما في ذلك المجتمعات المحلية.
 - يمثل تغيير الاتجاهات والمدرجات الحالية للشعب الأوغندي بشأن الأراضي الرطبة أهمية قصوى للحفاظ على الأرض الرطبة وإدارتها.
- تم إصدار ستة وثلاثين بياناً سياسياً عن كيفية تحقيق الأهداف وتم إرفاق هذه البيانات بمجموعة تمهيدية من التوجيهات الخاصة بموارد الأرض الرطبة.

(ملحوظة المحرر: يمكن رؤية هذه السياسة على الامتداد التالي على الموقع الإلكتروني لرامسار:

http://www.ramsar.org/wurc/wurc_policy-uganda.htm



- مقدمة- كيف نشأت السياسة ولماذا، التزام الحكومة،
- نظرة عامة- نظرة على موارد الأرض الرطبة بالدولة وقيمتها الاقتصادية/ الاجتماعية والبيئية،
- دور الحكومة الوطنية- في سياق الاختصاص الدستوري وصلاحيات التخطيط،
- دور الشراكات- مع المستويات الأخرى من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص،
- تعريفات- خاصة بالأراضي الرطبة، والمصطلحات التي يتم استخدامها،
- هدف السياسة- هدفاً مختصراً ومرتبطة بالتنمية المستدامة وأهداف التنوع الأحيائي،
- المبادئ الإرشادية- قد تتضمن الأمثلة التعريف بتطلعات أصحاب المصالح والتطلعات الحكومية وتطلعات السكان الأصليين وحقوق ملاك الأراضي والشواغل العالمية والاحتياجات المحلية، و

- الأغراض الخاصة- هناك خمسة بيانات للأهداف تقريباً،
- استراتيجيات السياسة- من 10-15 استراتيجية يتبعها بنود الإجراءات الموجهة نحو الاحتياجات الوطنية.

2.3 الأهداف والمبادئ

110 - يجب أن تتضمن السياسة بياناً واحداً، على أقل تقدير، أو عدداً من بيانات الأهداف البسيطة والمبادئ الملائمة ذات الصلة بالسياسات الوطنية والاعتبارات الثقافية الأخرى . لقد قدمت الكثير من سياسات الأرض الرطبة الحالية التي تم وضعها حتى ذلك اليوم مجموعة بسيطة ومختصرة من بيانات الأهداف. تختلف صياغة هذه البيانات لكنها تدور حول موضوعين: أن الأراضي الرطبة للدولة سوف يتم استخدامها بطريقة مستدامة على مدار الأجيال الحالية والمستقبلية وأن الحفاظ عليها يعد ضرورياً لتحقيق الرفاهية البيئية والاقتصادية للدولة.

111 - تعد المبادئ في جوهرها مجموعة من بيانات الالتزام التي تختص بتوضيح كيفية استيعاب الحكومة لمسئولياتها نحو تطبيق السياسة الوطنية للأرض الرطبة بما يتماشى مع اختصاصها القضائي والممارسات الثقافية للدولة. كانت هناك مجموعة من المبادئ التي تمت صياغتها بطريقة حقيقية مكونة من ثمانية إلى عشرة مبادئ على الأرجح. يتضمن ذلك مبدأً ينص على أن الإجراءات الحكومية التي سوف يتم تطبيقها من خلال هذه السياسة لن تتعدى على حقوق حكومات المقاطعات أو الولايات التي تعد عناصر مكونة لها وعلى أن هذه الإجراءات سوف تضمن العمل مع هذه الحكومات بروح من التعاون. يمكن ذكر مبدأً مشابهاً يتعلق بالسكان الأصليين والوطنيين والمجتمعات المحلية. يمكن أن توضح المبادئ العلاقات بين السياسة والالتزام الحكومة بالتنمية المستمرة والحفاظ على البيئة أو التنوع الأحيائي، حسب اقتضاء الحال.

3.3 أهداف السياسة الوطنية للأرض الرطبة

112 - سوف تركز الأهداف على مجموعة من الكلمات الرئيسية حيث أنها غالباً ما تضحى صورة للسياسة. تكون هناك حاجة إلى وضع قائمة بالأهداف (تمت ملاحظة وجود خمسة إلى عشرة أهداف في العديد من السياسات الوطنية للأرض الرطبة التي تم اعتمادها حتى اليوم) وذلك بقصد كون جميع هذه الأهداف ذات أهمية متساوية في الإعلان عن السياسة. بيد أن التطبيق العملي للسياسة قد يؤدي إلى ملاحظة كون الاهتمام العام ينصب على واحد أو اثنين فقط من هذه الأهداف. على سبيل المثال، اشتمل إعلان كندا عن سياستها الفيدرالية للأرض الرطبة عام 1992 على سبعة أهداف تركز على الحفاظ على خصائص الأرض الرطبة، وتطوير تخطيط استخدام الأراضي الذي يؤثر على الأراضي الرطبة، وعدم وجود خسارة صافية للأرض الرطبة على الأراضي الفيدرالية وتحسين وإصلاح الأراضي الرطبة، وتأمين المواقع ذات الأهمية الوطنية، وتخفيف تأثير جميع الأنشطة الفيدرالية على أي أرض رطبة في الدولة بالإضافة إلى الاستخدام الرشيد لموارد الأرض الرطبة. لكن الهدف الخاص بعدم وجود خسارة صافية أثبت كونه هو الجانب الوحيد الذي حظى على أكبر كم من الاهتمام من هذه السياسة.

113 - عند صياغة السياسة الوطنية، يمكن تحقيق الفائدة من وضع الأهداف المحتملة التالية في الاعتبار:

- ضمان ارتباط السياسة الوطنية للأرض الرطبة وأية برامج يتم وضعها بموجبها بالسياسات الأخرى الخاصة بالحفاظ على الأراضي الأخرى والتربة والمياه والهواء والحياء البرية والتنمية الاقتصادية لها من أجل ضمان تحقيق الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة بالدولة والوفاء بالمسئوليات الدولية للحفاظ على الأرض الرطبة.

- دعم منع مزيد من الخسائر في الأرض الرطبة وتشجيع إصلاح الأراضي الرطبة بالدولة عن طريق الحفاظ على سلامتها والحفاظ على التنوع الجيني لهذه الأراضي الرطبة وضمان التمتع بها والاستخدام الاقتصادي لها على نحو مستدام.

114- قد تعمل ورشة العمل الخاصة بأصحاب المصالح بشأن السياسة الوطنية للأراضي الرطبة (انظر القسم 7-2) على دراسة كيفية تشجيع هذه الأهداف وكيفية تطبيقها من قبل المستويات الملائمة للحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعات (الولايات) والبلديات من خلال مجموعة من استراتيجيات التطبيق السياسية.

4.3 استراتيجيات تنفيذ السياسة

115- ينبغي ان تشمل السياسة على استراتيجيات محددة للتنفيذ على ان تكون قابلة للقياس. كما يتعين ان تخاطب هذه الاستراتيجيات الموضوعات الرئيسية التي تنصدر أولويات الحكومة وتعمل أيضاً على تقوية المستوى المرجو من التعاون والاهتمام بالنواحي الأخرى. وفيما يلي ستتم مناقشة عدد من الموضوعات التي يمكن دمجها لتكوين هذه الاستراتيجيات، علماً بأن ذلك لا يعتبر قائمة شاملة وانما الهدف من هو تقديم افكار عامة.

116- ينبغي اجراء المزيد من البحث والفحص فيما يتعلق بأوجه الصلة بين هذه الاستراتيجيات وغيرها من مبادرات سياسات التنمية المستدامة والتنوع الأحيائي والمياه الدولية. كما ان هناك موضوعات اخرى غير ما سيتم ذكره فيما يلي ستشكل اهمية بالنسبة لبعض السياسات الوطنية للأراضي الرطبة. ويستعرض الفصل 3-5 عناوين الموضوعات التي تناقشها العديد من الحكومات من خلال سياساتها الوطنية للأراضي الرطبة. وفيما يلي سنركز على ثمانية نواح يمكن وضعها في الاعتبار اثناء وضع السياسات بيد انها لا تغطي كافة الموضوعات الممكنة.

I- وضع اهداف عامة للحفاظ على الاراضي الرطبة وذلك من خلال تطوير وتنسيق سياسات اتحادية واقليمية ومحلية للأراضي الرطبة والربط بين هذه السياسات وغيرها من سياسات الاراضي الاخرى والتربة والمياه والهواء وحماية الحياة البرية والتطوير الاقتصادي وذلك للتأكيد على ان حماية الاراضي الرطبة هو جزء من تخطيط وطني شامل لاستخدام الارض.

- توضيح مسؤوليات الحكومة القضائية والقانونية على كافة المستويات فيما يتعلق بالأراضي الرطبة وخصوصاً ما يقع منها داخل مناطق بحرية و مناطق المد والجزر
- ايجاد حلقة وصل بين حماية الاراضي الرطبة ومبادرات الحكومة و سياساتها الحالية او خطوطها الارشادية (مثل سياسات الزراعة الفيديرالية والقروية والخاصة بكل ولاية وسياسات موائل الاسماك وادارة طيور الماء وطيور الشاطئ واتفاقيات الاطعمة الزراعية والغابات).
- إعداد عمليات أو خطوط اتصالات داخل كل قرية أو ولاية أو اقليم من أجل ترجمة توصيات السياسة لكل الجهات التي تشارك اتخاذ القرارات العادلة بشأن استخدام الأراضي على المستوى المحلي.
- حت كافة القرى والولايات والاقاليم على تطوير سياسة أو استراتيجية شاملة لحماية الأراضي الرطبة.
- ضم حماية الأراضي الرطبة الى الاستراتيجيات الوطنية للمياه والتنوع الأحيائي واستراتيجيات الحماية الأخرى باعتبارها جزء لا يتجزأ منها.
- وضع خطوط ارشادية عملية وممارسات ادارية لإدارة منطقة الأراضي الرطبة المحمية.



السياسة الوطنية للأراضي الرطبة يجب أن تغطي كل أنواع الأراضي الرطبة من سواحل المانجروف إلى الجبال إلى المستنقعات كما هو مبين في موقع رامسار نيوريتادي مروسيج سويسرا - تصوير اندرياس ويبف

- تحقيق المزيد من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية للحماية والتنمية المستدامة بالإضافة إلى السياسات النموذجية في مجال السياسات الناجحة للأراضي الرطبة والتي تم تطويرها لشعوب أخرى مع استخراج الأمثلة من نظرية الاستخدام الرشيد الخاصة برامسار.

II تحسين التنسيق والتواصل بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية

- تحديد الهيئات الريادية التي تمنح تفويضا حرا لإدارة الموارد الطبيعية بتنظيم التنسيق والتواصل فيما يختص بالأراضي الرطبة.
- تطوير منهج منظم لتنفيذ برامج وطنية للأراضي الرطبة والتي من شأنها تعزيز مشروعات فعالة تنفذ لصالح هذه الأراضي كأن يكون ذلك من خلال سكرتارية أو لجنة للأراضي الرطبة الوطنية.
- انشاء منتدى وطني للتواصل بشأن حماية الأراضي الرطبة لتصنيف مراجع الأراضي الرطبة والبيانات البيئية الخاصة بها وإنشاء دار مقاصة معلوماتية.

III. تمييز وتشجيع دور وجهود مجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأراضي الرطبة فبإمكان كلا من المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بكل فروعها الاضطلاع بدور قوي في تطوير وتنفيذ برامج حماية الأراضي الرطبة.

- (انظر أيضاً الكتيبات 5 و 15)
- توفير الموارد المالية التي تلزم هذه المجموعات من أجل تمكنهم من تقديم المساعدة في تطوير سياسات و/أو برامج تنبثق من استراتيجية حماية الأراضي الرطبة.
- تسهيل إجراء المزيد من أنشطة جمع التبرعات لصالح حماية الأراضي الرطبة.
- تعزيز مشروعات الشراكة مع المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية والوطنية والدولية ذات الخبرة في مجال الأراضي الرطبة.
- تسهيل دور القطاع الخاص في الاشراف التطوعي غير المقتن على مصادر الأراضي الرطبة باعتباره شريك في مشروعات الحماية مع المجتمعات المحلية والحكومة والمنظمات البيئية غير الحكومية.

IV. تنسيق وترشيد البرامج الحكومية للحد من تاثيراتها العكسية على الأراضي الرطبة وتشجيع حماية الأراضي الرطبة وايجاد محفزات للبرامج من شأنها تشجيع ملاك الأراضي وهيئات الحماية للحفاظ على الأراضي الرطبة في حالة طبيعية.

- (انظر أيضاً الكتيب 12 و 13)
- تحديد كافة البرامج الحكومية التي تؤثر في الأراضي الرطبة وتعزيز تأثير هذه البرامج على الاراضي الرطبة والأراضي الزراعية والغابات المستزرعة.
- التركيز على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية الواقعة داخل الأراضي الرطبة والفوائد الاقتصادية العائدة على ملاك الأراضي ومستخدميها من خلال مشاركتهم في حماية الأراضي الرطبة.
- ايقاف برامج التحفيز الممولة حكومياً والتي ينتج عنها التسييج أو التصريف أو الملاء غير الضروري للأراضي الرطبة.
- التأكيد على أن تقديرات الأثر البيئي تجري على المشروعات الكبرى حكومية كانت أو غير حكومية.
- فحص الاعضاء الضريبي للأراضي الرطبة المحمية وعلى الأخص من خلال العمل المحلي التطوعي لملاك الأراضي ومن خلال البرامج الفيدرالية والقروية والبلدية وداخل الولايات مع التركيز على الأمثلة الناتجة من المناطق الأخرى.
- تطوير استخدام اتفاقيه الحماية لملاك الأراضي وغيرها من التقنيات القانونية التطوعية للمواقع الفردية.
- تقييم المتطلبات بموجب القانون والمعاني المتضمنة في شروط التعويض لملاك الأراضي للإحتفاظ بالأراضي الرطبة في العديد من المحليات.

V. ضمان توافر الصيانة والإدارة المناسبة للأراضي الرطبة المحمية بعد إعلانها وحيازتها و/ أو التحفظ

- (انظر عليها أيضاً الكتيب 15 و 16)
- ضمان توافر الموارد البشرية والمالية الكافية ضمن الميزانيات الفيدرالية والبلدية وميزانيات المقاطعات والولايات وذلك لإدارة مساحات الأراضي الرطبة المحمية.

- تمويل برنامج وطني للأراضي الرطبة من خلال جهود التنسيق والتعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاعات المتحدة الخاصة ملاك الأراضي من عامة الشعب.
- تصميم مشروعات لا تركز على إجمالي الخسارة أو إجمالي الكسب وإنما تركز على وظيفة وقيمة الأرض الرطبة (بما في ذلك تلك المساحات المطلوبة إدارياً من الأراضي الرطبة) وذلك ضمن البرامج الوطنية الإقليمية أو المحلية للأراضي الرطبة.
- تطوير سياسة تمكينية وتشريع يعمل على تسهيل أنشطة جمع التبرعات، متى كان ذلك ملائماً، والتي يمكن استخدامها من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية للحفاظ على الأراضي الرطبة.
- تشجيع المنظمات غير الحكومية التي ترغب في الاحتفاظ بملكية الأراضي الرطبة التي قامت بشرائها لاكتشاف فرص تحقيق اية عوائد منها وذلك مع مراعاة الحفاظ على الشخصية البيئية للموقع. وقد تتحقق هذه العوائد عن طريق استمرار إنتاج المحاصيل وخاصة من خلال المجتمعات المحلية أو العوائد الإستجارية سواء في مجال الزراعة أو الصيد العادي أو المفضخ أو السياحة أو الدراسة العملية للنباتات أو الحيوانات.
- دعم تدريب فرق العمل سواء العلمية أو الفنية أو الإدارية وذلك تشجيعاً على ابتكار الجديد من التقنيات الإبداعية للحفاظ على الأرض وإدراتها.
- تشجيع وتسهيل مشاركة المرأة والمجتمعات المحلية والمتطوعين في إدارة الأراضي الرطبة.

VI. عبور الفجوات المعرفية والمتواجدة حالياً في مجالات تصنيف وجرّد وبحث وتقييم الأراضي الرطبة وضمان توافرها ما يلزم من عمليات التركيب والتخزين والاسترداد لتحقيق هذه المعرفة.

- ينبغي أن تتعامل استراتيجيات التنفيذ مع مجالات ذات أولوية أو اهتمام دولي ووطني يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) التقييم الاجتماعي الإقتصادي وجرّد وتصنيف الأراضي الرطبة.

(ب) المياه الجوفية وتأثيرات التغيرات المناخية.

(ج) حسابات التكلفة/ الفائدة البيئية.

(د) تأثيرات البرامج الحكومية.

(هـ) استعادة خسائر الأراضي الرطبة وإعادة إصلاحها وتخفيف وتعويض خسائرها.

(و) الحفاظ على الشخصية البيئية للأراضي الرطبة.

(انظر أيضاً الكتيب 11)

VII تحسين الوعي العام

- التعريف بالحفاظ على الأراضي الرطبة بالإضافة الى الحفاظ على التربة والأرض والماء والهواء والحياء البرية علاوة على التنمية المستدامة لمبادئ الاستخدام الرشيد ومن الأفضل تقديم ذلك في سياق بيئي بدلاً من تقديمه كل جزئية بشكل منعزل. (انظر أيضاً الكتيب 4)
- توضيح وشرح أوجه الصلة بين الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وجودة المياه وقضايا الكم وبين الحفاظ على الأراضي الرطبة.

الجدول 2: استراتيجيات التنفيذ الخاصة بما تم اقتراحه أو تبنيه من الخطط / السياسات الوطنية للأراضي الرطبة

استراليا :	ماليزيا :
1. ادارة أراضي ومياه الملكية العامة	1. التنسيق وأوجه الصلة بين القطاعات
2. تنفيذ التشريعات والسياسات ذات الصلة.	2. التشريع والسياسات الأخرى
3. اشراك الجماهير في إدارة الأراضي الرطبة	3. المحفزات والمثبطات الاقتصادية
4. العمل من خلال الشراكة	4. تخطيط استخدام الأرض والمياه
5. الاساس العلمي	5. إدارة الموقع
6. الالتزامات الدولية	6. الاستخدام المستدام
	7. التقييم والمراقبة
	8. المعلومات والتوعية والتدريب
	9. التحرك الدولي
	10. التنمية المؤسسية والدعم المالي
كندا :	بيرو :
1. الوعي العام	1. الاعترافات المؤسسية والدعم المالي
2. إدارة الأراضي الفدرالية	2. النواحي القانونية
3. الحفاظ على المواقع ذات الأهمية الخاصة	3. الدراسات البحثية
4. التعاون مع الآخرين	4. التنمية المستدامة
5. شبكة وطنية للمواقع	5. التعليم
6. الدعم العلمي	6. الوعي العام
7. الإلتزامات الدولية	7. بناء القدرات
	8. التعاون الدولي
كوستاريكا :	ترينداد وتوباغو :
1. القضايا العامة	1. التعليم والوعي العام والتدريب
2. تصنيف الأراضي الرطبة	2. إدارة الأراضي الرطبة ذات الملكية العامة
3. تصنيف اراضي المناظر الطبيعية	3. الأراضي الرطبة المحمية
4. التنظيم الإداري	4. الحماية التعاونية للأراضي الرطبة
5. النواحي المالية	5. دراسات الأراضي الرطبة
6. حماية الأراضي الرطبة	6. الإعتبرات القانونية والمؤسسية
7. الأنشطة المسموح بممارستها في الأراضي الرطبة	
8. إدارة الأراضي الرطبة سواء في الأراضي العامة أو الحكومية	
9. الأراضي الرطبة الواقعة داخل الأراضي الخاصة	
10. تكامل المنافع العامة للأراضي الرطبة	
11. الأنشطة المستبعدة أو المسموح بها	
فرنسا :	أوغندا :
1. عرض الاسباب	1. منع الصرف في الأراضي الرطبة
2. جرد الأراضي الرطبة وتقوية أدوات التقييم	2. الإدارة البيئية السليمة
3. تناغم السياسات العامة	3. الاستخدام السليم
4. استعادة الأراضي الرطبة	4. الحفاظ
5. المعلومات وبرامج التوعية	5. إمدادات المياه ومعالجتها
	6. استخدام الأراضي وملكيته
	7. استعادة المواقع
	8. تقييم ومراقبة الأثر البيئي
	9. الوعي العام
	10. البحث ولجرد
	11. بناء القدرة
	12. التحركات الدولية
	13. الترتيبات التشريعية والمؤسسية
جاميكا :	
1. تخطيط الأراضي الرطبة الساحلية أو أراضي المنجروف الرطبة	
2. حماية وتحسين قيم ووظائف الموقع	
3. التعامل مع التأثيرات المحلية	
4. أدوار ومسؤوليات الهيئات الرئيسية	
5. التنفيذ والإذعان	
6. مراجعة التشريعات واللوائح	

- التركيز على البرامج التعليمية الموجهة للعامه وصناع القرار بالإضافة الى تلك الموجهة لأطفال المدارس.
- الاستفادة من فرص التواصل الوطني للترويج للحفاظ على الأراضي الرطبة (مثل اليوم العالمي للأراضي الرطبة وإعلانات الخدمة العامة وأفلام الفيديو والملصقات الإعلانية على الحافلات والإنترنت).
- توزيع البرامج الزراعية والمائية وغيرها من البرامج القطاعية لتعزيز الوعي العام بالحفاظ على الأراضي الرطبة.
- تشجيع إقامة شبكات عمل من خلال استخدام برامج مساهمات ملاك الأراضي ولافات التمييز والتقدير وغيرها من تقنيات نشر الوعي.

VIII . التأكد من الوفاء بالالتزامات الدولية

- تعزيز التعاون عبر الحدود الدولية من أجل إدارة مستجمعات الأمطار وأحواض الأنهار المشتركة والأراضي الرطبة المنبتقة عنها. (انظر أيضاً الكتيب 17)
- تطوير تقنيات وطنية لتنفيذ مبادئ معاهدة رامسار والوفاء بالالتزامات الحكومة نحو هذه المعاهدة.
- تحري تكامل أهداف الأراضي الرطبة بالتماشي مع أهداف ومصالح المعاهدات الدولية للمياه والتنوع الأحيائي والتنمية المستدامة.

5.3 امثلة على الاستراتيجيات الوطنية

117- يشتمل الملحق 3 على قوائم لأمثلة السياسات الاستراتيجية الحكومية وغير الحكومية للحفاظ على الأراضي الرطبة والتي تم تنفيذها أو جاري العمل عليها في شتى بلاد العالم، ويشمل ذلك المبادرات الوطنية وفوق الوطنية. ويقدم الجدول 2 ملخصاً لأسماء استراتيجيات التنفيذ في قائمة من تسعة أمثلة لوثائق السياسة الوطنية للأراضي الرطبة ومن ضمنها مسودات خطط العمل أو السياسية الوطنية للأراضي الرطبة أو تلك التي يتم تبينها بالفعل في كل من استراليا وكندا وكوستاريكا وفرنسا وجاميكا وماليزيا وبيرو وترينداد وتوباغو وأوغندا وفي بعض الحالات تكون هذه الوثائق مجرد «مسودة» أو اوراق «تشارورية» لجهات غير حكومية الا انها تستخدم هنا لالقاء الضوء على فرص تطوير المناهج الاستراتيجية.

118- في الامثلة السابق ذكرها تم التركيز بشكل عام على العديد من المناهج الاستراتيجية بما في ذلك الحاجة الى تحسين التعليم والوعي العام وتطوير التعاون والشراكات بين مستويات الحكومة من الوطنية الى المحلية وتعزيز دعم تشريعات وسياسات وبرامج استخدام المياه والأرض والاضطلاع بمسؤوليات إدارة مواقع الأراضي الرطبة ووضع أساسيات سليمة للسياسة وذلك من خلال البحث والخبرات العلمية وتطوير القدرة المالية واللوجستية المساعدة على تنفيذ السياسة والوفاء بالالتزامات الدولية. وبالنظر الى الجدول 2 نجد أنه قد تم تنفيذ من 5 الى 13 استراتيجية في البلدان المذكورة كأمثلة وقد تم وضعها بشكل مسودة لتكوين رؤية واضحة للموضوع محل النقاش ومدى تقبله بين عامة الجمهور.

دراسة حالة (4) سياسات الأراضي الرطبة داخل دولة فيدرالية

بيل فيليبس، وزارة البيئة الأسترالية سابقاً (وسكرتارية معاهدة رامسار)

في البلاد التي تعمل حكوماتها بالنظام الفيدرالي، يعد تطوير الأدوات السياسية المصممة لتحقيق الإستخدام الرشيد للأراضي الرطبة والحفاظ عليها يعد تحدياً خاصاً. وفي حالة أستراليا وكذلك معظم الدول الفيدرالية تضطلع الحكومات الإقليمية بالمسؤوليات التشريعية اليومية لإدارة الموارد الأرضية والمائية. ولذا فحينما قررت أستراليا ان تتبع إرشادات معاهدة الأراضي الرطبة وقامت بتطوير منهج وطني لسياسات الأراضي الرطبة، فقد وجدت أنها في حاجة الى التأكد من اشتراك جميع السلطات الإختصاصية للولايات وللأقاليم وكذلك حكومة الكومنولث الوطنية في أستراليا.

عندما بدأت الحكومة الوطنية الأسترالية سياسة الأراضي الرطبة لحكومة الكومنولث الأسترالية حيث بدأ العمل بها في اليوم العالمي للأراضي الرطبة من العام ١٩٩٧، كان لدى واحدة (من ثمانية) سلطات اختصاص قضائي إقليمية وسياسة مشابهة جاهزة للعمل وبالتحديد هي منطقة ويلز الجنوبية الجديدة. وتتضمن سياسة الأراضي الرطبة للحكومة الفدرالية من بين استراتيجياتها الست استراتيجية تحت مسمى «العمل بالشراكة مع الولاية/ الإقليم والحكومات المحلية» ومن أولوياتها «العمل بالتعاون وبالشراكة مع حكومات الولايات/ الأقاليم لمساعدتهم على تطوير سياسات أو استراتيجيات للأراضي الرطبة لمناطق اختصاصهم.»

ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، عملت الحكومة الأسترالية على تشجيع ودعم سلطات الإختصاص للولايات أو الأقاليم وذلك من أجل إعداد سياسات للأراضي الرطبة تكون تكميلية لسياسات الحكومة الوطنية. وفي أواخر عام ١٩٩٧ تبنت حكومة غرب أستراليا سياسة خاصة بالأراضي الرطبة للولايات ككل. كما تبنت حكومة فيكتوريا استراتيجية للتنوع الأحيائي تغطي شتى أنحاء الولايات وتحوي هذه الاستراتيجية قسماً خاصاً بالأراضي الرطبة. وهناك أربعة مقاطعات أخرى في مراحل مختلفة من الإعداد لسياسات جديدة أيضاً - الأقليم الشمالي وولايات كوينزلاند وساوث أستراليا وتسمانيا.

وهكذا يتبقى فقط إقليم العاصمة الأسترالية لاتتبع قيادة الحكومة الوطنية بالإضافة الى سبعة مقاطعات أخرى. هناك عدة دروس يمكن تعلمها من حالة أستراليا، فقد كان من الضروري بالنسبة لحكومة الكومنولث أن تكون قائداً ومثلاً يحتذى به بالنسبة للحكومات الإقليمية وذلك من خلال تفعيل سياسة الأراضي الرطبة الخاصة بها. فهذه السياسة كانت نموذجية بالنسبة لتغطيتها الواسعة للقضايا التي تتناولها، كما كان من الضروري أيضاً أن تقوم حكومة الكومنولث بالتشاور مع حكومات الأقاليم خلال عملية تطوير سياستها. وكان ذلك واضحاً في النص المكتوب الخاص بالعمل بالشراكة مع هذه المناطق. وبمجرد قيام حكومة الكومنولث بتبني سياسة الأراضي الرطبة تم العمل على تشجيع سلطات المقاطعات الأخرى على تطوير السياسات الخاصة بها سواء من خلال وسائل مالية أو سياسية. لدى أستراليا مجلس لوزراء البيئة تلتقي فيه حكومة الكومنولث مع الحكومات الإقليمية بشكل منتظم للمناقشة والإتفاق على العمل التعاوني. ولقد منح هذا المنتدى دعمه وتأييده لتطوير إطار تكميلي لسياسات الأراضي الرطبة وهناك فرقة عمل للتعامل مع تنفيذ اتفاقية الأراضي الرطبة تضطلع بمهمة العمل من أجل التوصل إلى نهج وطني متفق عليه.

كما قامت حكومة الكومنولث أيضاً بإنشاء برنامج ضخم لتمويل إدارة الحفاظ على التنوع الأحيائي والموارد الطبيعية (أمانة التراث الطبيعي). ومن خلال هذا البرنامج يتم تخصيص الأموال لمشروعات على أرض الواقع على المستوى المحلي وكذلك لتطوير السياسات ذات الأولوية وغيرها من الأنشطة من قبل سلطات المقاطعات. وبموجب هذا البرنامج تقدم حكومة الكومنولث المساعدة المالية لجميع الحكومات الإقليمية الثمانية من أجل تنفيذ المشروعات اللازمة للأراضي الرطبة بما في ذلك تطوير سياسات حكومة الكومنولث ذاتها للأراضي الرطبة في بعض الحالات. هذه المنهج التمويلي التعاوني يساعد على الاسراع بعملية تطوير السياسة كما يزود سلطات المقاطعات الإقليمية بالموارد التي تحتاجها بشدة لتحسين قدرتها وقاعدة معلوماتها اللازمة لإدارة الأراضي الرطبة بشكل أفضل.

(تحديث من قبل التقرير الوطني الأسترالي لاتفاقية رامسار ٢٠٠٢: «أستراليا الغربية (١٩٩٧). الإقليم الشمالي (٢٠٠٠) كوينزلاند (١٩٩٩)، نيو ساوث ويلز (١٩٩٦) و فيكتوريا (١٩٩٧) جميع هذه المقاطعات قد أعلنت عن سياساتها للأراضي الرطبة بينما يقوم كلا من إقليم العاصمة الأسترالية وتسمانيا وجنوب أستراليا حالياً بتطوير السياسات الخاصة بهم»)

ملاحظة للمحرر: لم يتم تحديث دراسة الحالة هذه منذ صدور الطبعة الثانية.

IV تنفيذ السياسة

1.4 - تحديد المسئول عن التنفيذ

119- من الضروري أن يتم التوصل الى اتفاق واضح من خلال عملية التشاور بشأن تحديد الجهة التي ستكون المسئول الأول عن تنفيذ السياسة الوطنية للأراضي الرطبة. وقد تكون هذه الجهة هي إدارة أو منظمة وطنية تعمل كمنسق وميسر للعمل الوثيق بين الوزارت والشركاء وأصحاب المصالح المعنيين. ومن المهم أيضاً تحديد أدوار الهيئات الأخرى بالنسبة لمسؤولياتهم تجاه إدارة الأراضي الرطبة (انظر دراسة الحالة 4).

2.4 وضع خطوط إرشادية لعملية التنفيذ:

120- هناك العديد من الخيارات الا ان جميعها يقود الى حقيقة واحدة: وهي أن الهيئات التنفيذية بحاجة الى المساعدة والتدريب لفهم ما تعنيه السياسة وما تنص عليه ومن سيكون في موقع المسؤولية وماهي الخبرات المتاحة واين توجد وكيف يتم توزيع المسؤوليات والأدوار وغيرها من التساؤلات ذات الصلة. ويمكن إصدار منشور بعنوان «دليل للتنفيذ» يترادف مع تطوير السياسة نفسها. وفي بعض الحالات يكون من السهل تطوير هذا الدليل بعد سنوات عديدة من الخبرة العملية في مجال السياسة.

121- وسيكون هذا الدليل مفيداً بالنسبة لأصحاب المصالح ومستهلكي موارد الأراضي الرطبة. ولذا فإنه سيكون هدفاً لمدرء الأراضي الرطبة الذين قد يكونوا هيئات حكومية ومجتمعات محلية وملاك اراضي سواء كانوا قطاع خاص أو عام وغيرهم من أصحاب المصالح. وبالنسبة للهيئات الحكومية، فقد تتضمن جميع مدرء الأراضي وواضعو السياسات تحت السلطة القضائية للحكومة التي تقود عملية تنبي السياسة.

وقد يساعد هذا الدليل في النواحي التالية:

(أ) تفسير المصطلحات والأهداف المنصوص عليها في الصيغة السياسية.

(ب) وصف مصادر الخبرات المتاحة وطبيعة الشراكة ودور الهيئات الرئيسية، و

(ج) تفهم أدوار ومسؤوليات أصحاب المصالح وهيئات التنفيذ.

122- علاوة على أنه يمكن من خلال دليل التنفيذ إجراء اتصالات واضحة فيما بين الأطراف حول من ستطبق عليه السياسة من خلال إعداد مواد التوعية العامة.

3.4 تحديد الموارد اللازمة:

123- في بعض الحالات قد يتداخل تحديد الموارد المطلوبة مع القدرة على مناقشة الغايات والأهداف من سياسة الأراضي الرطبة او تصميم سياسة وطنية خاصة بها. فعندما تكون الموارد شحيحة بالنسبة للهيئات الحكومية قد يحدث نوع من الجدال الخطير حول أفضل من يديرية موارد جديدة من شأنها المساعدة على تنفيذ السياسات. وقد يكون لذلك اثره في مثل هذه الحالات من خلال فصل ما ينبغي فعله عن من سيفعله وكيف سيفعله. هذا الفصل بين وضع السياسة وبين اختيار المسئول عن تنفيذها وكيفية تمويلها قد يكون سبباً في تضادي القضايا التي قد تجعل التوصل الى اجماع وطني أمراً عسيراً.

124- وقد تنشأ الحاجة الى تحديد ميزانية لتنفيذ مبادرة سياسة وطنية للأراضي الرطبة فقط بمجرد تقديمها للحصول على تصديق حكومي، كأن يكون ذلك مثلاً بعد الانتهاء من المشاورات حول ما ينبغي فعله. وحينها يكون أفضل وسيلة

لتقييم النواحي المتعلقة بالموارد لهذه السياسة الوطنية هو طرحها من خلال فصل خاص بها بدلاً من تقديمها من خلال الوثيقة ككل. كما تكون هناك حاجة الى تحديث ما قد يتم إجراءه من «تقييم لمتطلبات الموارد» في بداية التنفيذ وذلك طالما ظلت هذه السياسة معمول بها ولذلك فإن التكاليف المفصلة سوف تكون غير ملائمة بالنسبة للوثيقة.

125- وربما يكون من المفيد وضع «خطة عمل» ولكن ذلك بطبيعة الحال سوف يتطلب تنفيذ قائمة من الأعمال من أجل تحقيق غايات وأهداف السياسة ضمن جدول زمني محدود. ويمكن اعتبارها «خطة عمل» بعد إضافة فريق عمل ذو ميزانية محددة وموارد مالية (أنظر الفصل 8.4 لاحقاً). ويمكن تنظيم هذه الخطة بموجب استراتيجيات التنفيذ المعمول بها.

126- سيتم تنفيذ جزء كبير من هذه السياسات عبر عدد متنوع من القطاعات والأنشطة المعدة قبلاً - بمعنى استخدامها حيثما كان من الصعب أو من المستحيل فصل المكونات المتعلقة بموضوع الأراضي الرطبة عن غيرها من المكونات. ومن أجل هذا الغرض يكون من المفيد أن نقدم وضعاً للموارد اللازمة بدلاً من محاولة تحديد كميتها والذي يعد أمراً مضمناً. وربما يكون هناك حاجة الى إعداد وصف موجز لأية موارد جديدة مما سيكون له اثره في زيادة فعالية هذه السياسة. كما ينبغي إعداد بيان أنواع الموارد التي يمكن إدخارها نتيجة للتنفيذ الفعال لهذه السياسة.

4.4 المتطلبات التشريعية :

127- إحدى مكونات نظرية الاستخدام الرشيد الخاصة باتفاقية رامسار هو أن يقوم مؤتمر الأطراف باستعراض التشريعات ذات التأثير السلبي على الأراضي الرطبة بالإضافة الى تطوير تشريعات جديدة، اينما كان ذلك ملائماً، والتي من شأنها تعزيز الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة فضلاً عن حمايتها. وهذه خطوة محورية قد تتطلب سلسلة معقدة من الدراسات من أجل تقييم واقتراح البدائل للبرامج والسياسات والتشريعات المعمول بها والتي تحوي بين طياتها ميثبات لممارسات الحفاظ على الأراضي الرطبة مما يؤثر عليها سلباً.

128- تعاون كل من اتفاقية الأراضي الرطبة ومركز القانون البيئي للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة من أجل التوصل الى القرار VII.7 الخاص بالخطوط الإرشادية لمراجعة القوانين والتشريعات من أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها بشكل رشيد والملحقات المرفقة بها والذي تم تبنيها خلال مؤتمر الأطراف السابع للاتفاقية والمنعقد في مايو 1999 (متاح أيضاً في الكتيب 3) وذلك بهدف المساعدة على مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية التي تدعم الحفاظ على الأراضي الرطبة. وقد جاءت هذه الوثيقة عقب انعقاد ورشة عمل دولية في يوليو 1998 بعنوان تحديد منهجية مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة بالأراضي الرطبة والتي تم خلالها تقديم مجموعة من دراسات الحالة الوطنية من كل من استراليا وكندا وكوستاريكا والهند وبيرو وأوغندا وأمانة دول بحر وان.

129- وفي بعض الدول يكون هناك حاجة إلى إصدار تشريعات جديدة للأراضي الرطبة أو أن ذلك يكون متوقفاً، ففي العديد من الدول الإفريقية على سبيل المثال نجد أن هناك تشجيعاً على وضع قوانين وعقوبات واضحة وصارمة في حالات عدم الالتزام. وفي دول أخرى نرى أن التشريعات الجديدة أو الإضافية تكون أقل تأثيراً في المعتاد من تشجيع مناهج الحلول البعيدة عن اللوائح والالتزام التطوعي والقيام على خدمة الأرض. كما يمكن أن تعتبر الهيئات غير الحكومية والمنظمات المحلية كشركاء فاعلون في تنفيذ هذه السياسات. فلا يوجد في هذه المنطقة اية قواعد أو صيغ قياسية لأن الاحتياجات والترتيبات القانونية تتنوع من دولة لأخرى (أنظر دراسة الحالة 5،6).

130- هناك حاجة إلى إجراء تحليلات لأوجه الانسجام والتكامل وأوجه التعارض بين التشريع والسياسة (بهدف حل اي نزاع قد ينشأ). ويمكن استخدام الآليات القانونية المعمول بها ، حيثما كان ذلك ممكناً ، كما يمكن سن تشريعات

جديدة إذا اقتضت الضرورة. وتعنى المراجعة التشريعية أيضاً تعديل وإبطال التشريعات والسياسات الحكومية التي قد تتعارض أو تنسخ بموجب أهداف الحكومة للحفاظ على الأراضي الرطبة، وذلك ليس بالأمر السهل وقد يكون سبباً للتنافس بين المصالح المتعارضة داخل نظام الحكومة .

131- ويلاحظ أن المتطلبات والفرص التشريعية سوف تتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى ، وعلى الأخص بين الشعوب النامية والمتطورة والتي تختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية فيها اختلافاً جذرياً. وهكذا فإن سن تشريع جديد وتنفيذه ثم تطبيقه قد يمثل اختباراً صعباً لقوة تحمل القائمين على الأمر.

132- وغالباً ما يفضل منهج العمل التطوعي، من ناحية المبدأ ، على منهج التشريع الإلزامي ، غير أن القدرة على تحقيق النتائج المرجوة ، حتى عندما لا يكون العمل تطوعياً ، يجب أن تؤكدتها نصوص القوة التنفيذية والتي تعتبر هي الملاذ الأخير.

5.4 التنغم بين الوزارات

133- يجب أن يتم تنفيذ السياسة بالتشاور والتنغم مع السياسات والاولويات الأخرى لهيئة الحكومة (و التي قد تكون أصلاً في حالة من التعارض). وهذه العملية يجب أن تقودها هيئة لديها ما يكفى من السيطرة و / أو السلطة لإنجاحها. وهنا تبرز الحاجة إلى لجنة وزارية بينية مختصة بسياسة الأراضي الرطبة بحيث تعمل على إرسال التقارير بشكل مباشر إلى مجلس الوزراء مع مسؤولين رفيعي المستوى (مستوى نواب الوزراء على سبيل المثال) .

134- «أى أمر يستحق ان تكون له الأولوية ؟» فى السياسة ، ليس ثمة إجابة بسيطة لهذا السؤال ، فالمسؤوليات والتكليفات أو السلطات التشريعية التابعة للهيئات الأخرى قد تتعارض مع أهداف الحفاظ على الأراضي الرطبة و ترشيد استخدامها الأمر الذى تسعى الحكومة إلى تحقيقه. ففى بعض الدول نجد أن هناك هيئة مركزية ما مخولة بصياغة وإنفاذ السياسة فى حين أن دولاً أخرى قد تعمل بشكل أقل رسمية حيث تعتمد على النصح والشورى. إن ما تصل إليه أية هيئة من درجة قيادية أو تفاعلية عادة ما يكون ناتجاً عن مدى قوة أو ضعف السلطة المستقلة للحكومة الوطنية أو القوى الدستورية لهذه المنظمات .

135- من الضروري ، كما ذكرنا سابقاً ، أن يتم إشراك جميع الوزارات ذات الصلة وهيئاتها بشكل مبكر فى وضع السياسة الوطنية للأراضي الرطبة والتمارين على مراحلها التشاورية . ففى بعض الحالات كان من المفيد تكوين لجنة بين وزارية مختصة بسياسة الأراضي الرطبة سواءً كان ذلك قبل أو بعد تبني السياسة. و يمكن لهذه اللجنة أن تعمل على التوصل إلى إجماع حول مختلف القضايا وحل النزاعات وتسهيل إجراءات التنفيذ بين الوزارات .

136- وينبغى هنا ملاحظة أنه يمكن تنفيذ العديد من استراتيجيات السياسة من خلال البرامج والهيئات الحكومية (وغير الحكومية) المتواجدة وذلك بالتعاون فيما بينها . وقد يتطلب ذلك اجراء القليل من إعادة التشكيل لهذا البرنامج ، ومن الصفات الرئيسية لهذا المنهج أنه قد يؤدي إلى إنخفاض ملحوظ فى معايير الميزانية الخاصة بتنفيذ هذه السياسة و ذلك من خلال الاستخدام الفعال لفريق العمل والميزانيات المتاحة . وقد يساعد ذلك بعض الدول على تركيز متطلباتها من أجل الحصول على المساعدة الدولية بالنسبة للإحتياجات الواضحة التى تتطلب مثل هذه الدعم .

137- تتضمن تقنيات إعادة تشكيل هذه البرامج إعداد تقييم للتقنيات الموضوعة وإعادة التركيز على توجيه مسؤوليات فريق العمل وإدخال مناهج و تكنولوجيا جديدة بأسلوب حذر ومتعقل مما يسمح بتدريب فريق العمل . جميع هذه الوسائل يجب أن تعمل على كسب تأييد ودعم البيروقراطية بدلاً من أن يكون هناك تخوفاً من التحميل الزائد أو

دراسة حالة (5)

استعراض السياسات القطاعية والتشريعات المتعلقة بالأراضي الرطبة بول مافابي، البرنامج الوطني للأراضي الرطبة، الحكومة الأوغندية.

في المعتاد يكون هناك العديد من السياسات التي تؤثر على إدارة الأراضي الرطبة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعد مسألة الحفاظ على الأراضي الرطبة وإدراتها مسؤولية مشتركة بين العديد من المؤسسات والمنظمات. فعند وضع سياسة وطنية للأراضي الرطبة ينبغي - وذلك أمر في غاية الضرورة - أن يؤخذ في الاعتبار ما تم إحرازه من نجاحات وما تم الوقوع فيه من أخفاقات وعلاقة هذا كله بسياسات القطاعات وذلك من أجل تفاذي تكرار ما فات. وكذلك فإن السياسات الوطنية للأراضي الرطبة ينبغي ألا تهمل النظر في ما هو معمول به من تشريعات ذات صلة بالأراضي الرطبة للتأكد من أن السياسات الجديدة لا تتعارض مع التشريعات المعمول بها.

ومن أجل إجراء هذه المراجعة للسياسة والتشريعات المعمول بها قد يكون من المفيد تكوين لجنة وزارية تعمل كمرشد عند تكوين السياسة الجديدة وتضمن اندماج الوزارات ذات الصلة والمؤسسات التابعة لها في السياسات الوطنية للأراضي الرطبة.

وفي حالة أوغندا، أجريت سلسلة من الدراسات من أجل هدف معين هو مراجعة التشريعات المعمول بها. وقد وجدت هذه الدراسات أن لا يوجد تقريباً أي تشريع في أوغندا له صلة بالأراضي الرطبة ككيان مستقل. بيد أنه كانت هناك إشارة إلى المستنقعات (وهي نوع واحد فقط من الأراضي الرطبة) وذلك في قانون الأراضي العامة وقانون الصحة العامة. كما أشارت الدراسات إلى أن إنفاذ هذه القوانين لم يكن إجراءً كافياً لضمان الحفاظ على الأراضي الرطبة. وقد ثبت أن هذه الدراسات في غاية الأهمية بالنسبة لإعداد مسودة مبدئية للسياسة الوطنية الأوغندية للأراضي الرطبة.

ويحمل التشريع، على الرغم من أنه غير كاف في حد ذاته، كخلفية جيدة للسياسة. فتضمن قضايا الأراضي الرطبة في التشريع القطاعي يكون مهماً فقط طالما أنه ذا صلة بهذه القطاعات كما أنه قد لا يعكس الطبيعة متعددة القطاعات للأراضي الرطبة. وهكذا فإن التشريع يأتي قبل، أو حتى يحل محل، سياسة الأراضي الرطبة مما قد يكون له تداعيات سلبية. ذلك أن التشريع في حالة أوغندا فيما مضى كان غالباً ما ينحصر على الأنشطة الأدمية ولكنه شمل القليل أو حتى لم يشمل أي محفزات للحفاظ على الأراضي الرطبة.

وكذلك فإن المراجعة التشريعية هامة أيضاً لأنها تساعد على التعرف على النواحي السلبية للسياسات المؤثرة في الأراضي الرطبة، علاوة على الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتعديل هذه التشريعات الأمر الذي يضمن عدم تعارض القوانين الجديدة مع تلك المعمول بها أو إبطال عملها. كما تساعد المراجعة على تحديد واجبات المؤسسات المطلعة بمسؤولية إدارة الأراضي الرطبة.

وبمجرد تبني السياسة الجديدة في أوغندا، بات واضحاً أن هناك حاجة الزامية الى وضع تشريع يدعم تنفيذ هذه السياسة. ولوحظ أن هذا التشريع يمكن أن يوضع في شكل قانون منفصل مثل قانون البرلمان مثلاً، أو أن يكون جزءاً من مظلة تشريعات أو لوائح أو قوانين فرعية بيئية. ولقد صدق مجلس الوزراء الأوغندي على خطوط إرشادية خاصة بإعداد تشريع لإنفاذ سياسة وطنية للأراضي الرطبة. وفي الوقت ذاته كانت الحكومة تعمل على إعداد سياسة وطنية بيئية. وكنتيجة لذلك أدمجت النصوص الخاصة بحماية الأراضي الرطبة داخل القوانين الأساسية الوطنية للبيئة. وقد تقرر اشباع ذلك بلوائح مفصلة على المستوى الوطني وما يلزم من القوانين الفرعية والقدرات الرسمية على مستوى الحي والمنطقة على التوالي.

(ملاحظة للمحرر : لم يتم تحديث دراسة الحالة هذه منذ الطبعة الأولى)

ويمكن الإطلاع على السياسة الوطنية الأوغندية للأراضي الرطبة على موقع رامسار وهو:

http://www.ramsar.org/wurc/wurc_policy_uganda.htm.

دراسة الحالة رقم (6) استراتيجيات الالتزام

روبيرتا تشيو، وزارة الدولة ، وجيلبيرتوسينترون ، خدمة الثروة السمكية و الحياة البرية ،
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

فى الولايات المتحدة الأمريكية ضاع ما يقرب من نصف مساحة الاراضى الرطبة و التى تقدر بنصف مليون هكتار منذ عام 1700 وقد كانت هذه الاراضى فى وقت من الاوقات تغطى منطقة ال 48 ولاية الجنوبية. وعلى الرغم من أن معدل فقدان قد انخفض بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة إلا أن اجمالى معدل الفقدان السنوى ما زال يصل إلى 40.000 هكتار تقريبا من الأراضى الرطبة. ولقد تطور منهجنا فى التعامل مع الأراضى الرطبة على مر الأعوام من خلال العمل على وضع مجموعة قوانين تكفل السلطة لهيئات فيدرالية متنوعة لتنظيم العمل الخاص و الحكومى فيما يتعلق بالأراضى ككل و ضمن ذلك الأراضى الرطبة. ولقد تم سن ما يزيد عن 25 قانون فيدرالى ذو صلة بالأراضى الرطبة منذ عام 1899 ، كان أولها قانون الأنهار والمرافئ لعام 1899 والذى نص على ضرورة استصدار تصاريح من سلاح المهندسين بالجيش للقيام باعمال تجريف قيعان الانهار وملئها وغير ذلك من الأنشطة التى قد تؤدي الى إعاقة حركة الملاحة فى المجارى المائية وبما فى ذلك الأراضى الرطبة. وبشكل عام تتناول هذه القوانين النواحي التالية: (1) تنظيم الأنشطة التى تتم داخل المناطق التى يتم تحديدها كأراضى رطبة ؛ (2) حيازة الأراضى الرطبة عن طريق الشراء أو التسهيلات الوقائية التى تمنع أنواع معينة من الأنشطة مثل التصريف و الملاء ؛ (3) إصلاح الأراضى المتضررة أو تكوين أراضى رطبة جديدة ؛ (4) وضع ميثطات أمام محاولات تغيير الأراضى الرطبة و منح محفزات لحمايتها فى أماكنها الطبيعية. و على الرغم من هذه القوانين العديدة و التدخلات التى قامت بها 36 هيئة فيدرالية ، أو ربما بسبب ذلك ، لم تكن هناك أية جهود حتى أواخر السبعينات لتنسيق الجهد الفيدرالى حول قضية الأراضى الرطبة. ولقد أصدر الرئيس كارتر أمران تنفيذيان لتوجيه تحركات الهيئات الفيدرالية ، كان الأمر التنفيذى الأول يوجه هذه الهيئات للحد من تدمير الأراضى الرطبة و للحفاظ عليها و تحسين الإنتفاع بها من خلال القيام بمسؤولياتهم تجاه حيازة الأراضى الفيدرالية و التصرف بها و لتجنب تسهيل الإنشاءات الجديدة داخل مناطق الأراضى الرطبة كما يقدم التوجيه لهم فيما يجرونه من برامج لها تأثير على استخدام الأراضى بما فى ذلك أنشطة التخطيط والتنظيم واستخراج التراخيص للموارد المائية والأراضى ذات الصلة. أما الأمر التنفيذى الثانى فهو يركز على إدارة سهل الفيضان. وفى عام 1989 قام الرئيس بوش بتدشين هدفاً وطنياً بعنوان « لا لفقدان الأراضى الرطبة ». كما قام بإعداد أول فريق مهام من مختلف الهيئات للإضطلاع بمسؤوليات الأراضى الرطبة منبثق عن مجموعة العمل التابعة لمجلس السياسة الوطنية و الخاصة بالموارد الطبيعية و البيئية والطاقة وذلك للتوصل الى تحقيق إيقاف فقدان الأراضى الرطبة و الذى يعتبر هدفاً وطنياً . و كان هذا الفريق مكلف ب: (1) إمداد الهيئات الفيدرالية بالتوجيه السليم من أجل تعزيز و تنفيذ و تمكين الحماية للأراضى الرطبة و صيانتها وإصلاحها (2) تنسيق اشتراك الهيئات فى تحقيق هدف إيقاف فقدان الأراضى الرطبة و (3) المساعدة على تنفيذ هذا الهدف من قبل الحكومات الفيدرالية و المحلية و حكومات الولايات و ذلك لتحديد الخطوات التى ينبغى اتخاذها . فى عام 1993 أصدرت حكومة كلينتون خطة للأراضى الرطبة كان هدفها الفورى هو إيقاف الفقدان الإجمالى لما تبقى من الأراضى الرطبة بالدولة و هدفها على المدى البعيد هو زيادة جودة و كمية الأراضى الرطبة بالدولة. كما أعلنت الحكومة ضمن خطة العمل للمياة النقية و الصادرة عام 1998 عن استراتيجية لتحقيق إجمالى مكسب يصل إلى 40.000 هكتار من الأراضى الرطبة سنوياً ابتداءً من عام 2005. و حالياً تركز مجموعة العمل البيئية المختصة بالسياسة الفيدرالية للأراضى الرطبة (مجموعة عمل البيت الأبيض للأراضى الرطبة) ، تركز اهتمامها على ما يخص السياسة الفيدرالية للأراضى الرطبة . وتلتزم مجموعة العمل بخفض اعتماد الحكومة الفيدرالية على البرامج النظامية كوسائل أساسية لحماية موارد الأراضى الرطبة ولتحقيق مكاسب الأراضى الرطبة على المدى البعيد من خلال التركيز على البرامج غير النظامية. وفى شهر يونية من العام 1998 صدر أمر تنفيذى بتوجيه الهيئات الفيدرالية إلى استخدام برامجها و أنشطتها لحماية الشعب المرجانية الخاصة بالدولة. وسوف يستمر الدور الفعال الذى تلعبه عملية تنظيم و تقوية الأراضى الرطبة فى الاستراتيجية الكلية للأراضى الرطبة الخاصة بالولايات المتحدة بينما تستمر تحسينات فعالية البرامج فى خفض نسبة الفقدان. كما أن تحقيق زيادة إجمالية لرقعة الأراضى الرطبة سوف يتطلب العمل المنسق مع ملاك الأراضى و المجتمعات لتشجيع ودعم عمليات إصلاح و تحسين الأراضى الرطبة وفى الوقت ذاته التأكيد من أن البرنامج النظامى لا يؤدي إلى الفقدان الإجمالى للأراضى الرطبة. ومن أهم أجزاء هذه الاستراتيجية هى الجهود الفيدرالية المبذولة من أجل إصلاح الأراضى الرطبة و إحراز التقدم المستمر على مستوى الجهود الخاص والمحلى والقبلى والولايات. كما سيكون من الضرورى تقوية الشراكات بين البرامج الفيدرالية و الجهود غير الفيدرالية من أجل تحقيق هدف الكسب الإجمالى. (ملحوظة المحرر: لم يتم تحديث دراسة الحالة هذه منذ صدور الطبعة الأولى)

من المجهول عموماً .

6.4 متطلبات التنسيق

138- ينبغي تحديد هيئة وطنية لتتولى قيادة التنفيذ مع توافر بعض الموارد من أجل استمرارية فريق عمل خبراء السياسة/ الخبراء العلميون، وستعمل هذه الهيئة على التنسيق و/أو تقديم النصح والتدريب والتفاعل فيما بين الوزارات. والأفضل بالنسبة لهذه الهيئة هو أن يكون لديها خبراء مقيمون مختصون بالأراضي الرطبة وخبرات مؤسسية على الصعيدين الوطنى والدولى فى الحفاظ على الأراضي الرطبة والبيئة ككل . وفى العديد من الحالات تتطابق هذه المواصفات مع الهيئة القيادية المنتقاة وطنياً لتنفيذ إلتزامات الدولة باتفاقية رامسار (أنظر دراسة الحالة رقم 7)

7.4 وضع خطة تنفيذ

139- تقدم خطة التنفيذ (خطة العمل) وصفاً لكيفية تنفيذ كل استراتيجية على حدة على المدى القصير والبعيد كما تبين من سيكون مسؤولاً عن ذلك. وفي حالة اتاحة موارد جديدة، فسوف يساعد ذلك في تحديد متطلبات الفريق والميزانية وفق افق زمني يتناسب مع ظروف الأمة، على سبيل المثال من 5 الى 10 أعوام. وفي بعض الحالات لا تتوافر هذه الموارد وحينئذ تكون الميزانية خطوة غير ضرورية. وفي هذه الحالة تكون هناك حاجة الى وضع استراتيجية بحيث يتم تنفيذ السياسة بواسطة الهيئات الفردية بما لديها من ميزانيات وبرامج.

140- وغالباً ما ستسير الأمور وفقاً للظروف من حيث تحديد افضل السبل لتقديم خطط وبرامج العمل – على سبيل المثال قد يتم تقديمها كجزء من ثقة السياسة نفسها (كملاحق مثلاً) أو ربما يكون من الأفضل تحويلها الى أدوات معمول بها بالنسبة للهيئات المسؤولة.

141- ان تأكيد أداء الحكومة لالتزامها لهو السبيل الى تنفيذ السياسة الوطنية للأراضي الرطبة، ويتطلب ذلك توضيح المهام وتحديد من سيكون عليه تنفيذها والمدة الزمنية المتاحة لذلك والمعايير التي سيلتزم بها والجهة التي يلجأ اليها للتزود بهذه المعلومات. وعلى من سيتولون مهمة (ضمان الإلتزام) هذه أن يعملوا في هذه المرحلة على اختبار والتأكد من عدم وجود ثغرات بخطة التنفيذ بمعنى التأكد من أن خطة التنفيذ تتناول حرفياً كل الخطوات والأعمال التي تشير اليها السياسة ومن ثم تتخذ الخطوات اللازمة لتغطية اية ثغرات متواجدة. واذا ما احتاج الأمر ينبغي إعداد ايضاح لعمليات تصنيف وتتابع العمل. كما يجب في مرحلة ما ان تشير خطة العمل الى ما سيتم إتخاذه في حالى عدم التنفيذ كما هو مخطط له.

8.4 التدريب

142- هناك بعض الأمور التي تعتبر ضرورية لنجاح تنفيذ سياسة الأراضي الرطبة وهي تدريب مدارء الأراضي الرطبة على تقييم الأثر البيئي أو تدريب فريق التخطيط على مجال السياسة والتدريب على ما يخص الأراضي الرطبة بشكل عام. ولا ينبغي ان تعتبر هذه الأمور شيئاً اختيارياً كما ان حسن التصرف وتعزيز التدريب في مجال ابحات الأراضي الرطبة والإدارة والحراسة جميعها أموراً الزامية بموجب المادة 5.4 من اتفاقية رامسار.

143- هناك العديد من الأمثلة على مبادرات التدريب الخاصة بالأراضي الرطبة ومن ضمنها انعقاد عدد لا يحصى من الدورات وورش العمل الإقليمية والوطنية والتي قامت بتنظيمها مختلف الهيئات. فعلى سبيل المثال هناك الدورة التدريبية الوطنية التي نظمتها هيئة المعونة الأجنبية اليابانية (JICA) في مجال الحفاظ على الأراضي الرطبة والطيور المهاجرة عام 1994 ولمدة مبدئية خمس سنوات. وهناك الدورة الدولية لإدارة الأراضي الرطبة المنظمة من قبل المركز الاستشاري

دراسة الحالة «7»

سياسة الأراضي الرطبة بماليزيا : عملية التطوير والتنسيق

ساندارى راماكريشنا ، آسيا – باسيفيك الدولية للأراضي الرطبة ، ماليزيا .

تلقت ماليزيا ، والتي وقعت على اتفاقية رامسار منذ 1994 ، منحة من صندوق المنح الصغيرة التابع للاتفاقية في عام 1995 وذلك لإعانتها على تطوير سياسة للأراضي الرطبة الوطنية وكان ذلك تحت إشراف اللجنة القيادية التابعة لرامسار برئاسة الأمين العام لوزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة ، ويتكون أعضاها من ممثلين عن منظمات بحثية وجامعات وهيئات حكومية فيدرالية ومن الولايات ومن آسيا – باسيفيك الدولية للأراضي الرطبة .

وخلال المرحلة الابتدائية تم فحص ودراسة العديد من الأمثلة لسياسة الأراضي الرطبة في دول أخرى وقد تمت دعوة خير كندى فى سياسة الأراضي الرطبة الى ماليزيا لشرح مقدمة في اجتماع اللجنة القيادية الوطنية لرامسار حول تطوير سياسة فيدرالية للحفاظ على الأراضي الرطبة بناء على الخبرة الكندية. وقد نوقشت انذاك قضايا وثيقة الصلة فيما يتعلق بالأنواع الثلاثة للملكية الأراضي الرطبة وهي الخاصة والإقليمية والفيدرالية، كما تم اقتراح إطار عمل لعملية تطوير السياسة ووافقت عليه اللجنة. وتم تكوين فريق مراجعة من ممثلين من وزارات الزراعة والغابات والري والصرف وصيد الاسماك والحياة البرية والحدائق الوطنية والبيئية بالإضافة الى معهد ابحاث الغابات بماليزيا ووحدة التخطيط الاقتصادي ومكتب النائب العام وجامعة ماليزيا الوطنية ووزارة العلوم والتكنولوجيا البيئية وآسيا باسيفيك الدولية للأراضي الرطبة. وكانت مهمة هذا الفريق هي اعداد ورقة خلفية وشرح للسياسة والمساعدة في مراجعة هذه الورقة كلما تطورت وظهرت ملامحها. وقد تم تداول ورقة الخلفية هذه بين كافة الهيئات الكبرى الفيدرالية أو التابعة للولايات في ماليزيا، فهناك 13 ولاية في ماليزيا. وتم تنظيم ورشة عمل وطنية حول تطوير إطار عمل لسياسة وطنية للأراضي الرطبة بواسطة اسيا باسيفيك الدولية للأراضي الرطبة ووزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة في ابريل 1996. وكان الهدف الرئيس بالنسبة لورشة العمل هو الخروج بأفكار سريعة والحصول على معلومات مرجعية من أصحاب المصالح المختلفون بهدف تحسين ورقة الخلفية. كانت هذه الورقة مقسمة الى ثلاثة اقسام: (أ) الأساس المنطقي لسياسة الأراضي الرطبة. (ب) بيانات الأهداف و(ج) الاستراتيجيات وخطط العمل لكل من السياسات المقترحة. وقد تم ارفاق توصيات ورشة العمل بورقة الخلفية. وبعد ذلك عقدت ورش عمل تشاورية في العديد من الولايات الماليزية التي تم تقديمها بشكل موجز في ورشة العمل الوطنية. وتم الحاق المعلومات المرجعية الناتجة عن المناقشات بالوثيقة حيث روجعت من قبل فريق المراجعة.

في شهر يوليو من العام 1997، تم تكوين لجنة تخطيط لإعداد السياسة بناءً على ورقة الخلفية وقام الأمين العام لوزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة بتعيين مدير المعهد الماليزي لأبحاث الغابات رئيساً لهذه اللجنة. ويتكون أعضائها من ممثلين من كل من المعهد الماليزي لأبحاث الغابات ووزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة والوحدة الفيدرالية للتخطيط الإقتصادي ووزارة الري والصرف ووزارة البيئة والجامعة الوطنية الماليزية وآسيا باسيفيك الدولية للأراضي الرطبة. وقد اجتمعت اللجنة 5 مرات منذ يوليو 1997 وحتى مايو 1998 من أجل صياغة السياسة. وهكذا، اتخذت الوثيقة شكلاً وتم تقويتها وتعزيزها بواسطة الأعضاء ذوي الخبرة في صياغة السياسة الوطنية الماليزية للتنوع الأحيائي والتي تم تدشينها في مارس 1998. وفي شهر يونيو من العام 1998 قدمت مسودة السياسة الى الأمين العام لوزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة لمراجعتها. جاء في توصيات اللجنة الوطنية توجيه الطلب الى وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة بتنظيم ورشة عمل وطنية نهائية لمناقشة مسودة السياسة. وهكذا فقد نظمت اسيا باسيفيك الدولية للأراضي الرطبة بالاشتراك مع وزارات العلوم والتكنولوجيا والبيئة ورشة عمل عقدت في نوفمبر 1998. وقبل عقدها، تم توزيع مسودة السياسة على الهيئات الحكومية الفيدرالية ومختلف وحدات التخطيط الإقتصادي التابعة للولايات والمنظمات غير الحكومية التي كان لديها الوقت الكافي لإبداء التعليقات والمقترحات التي تركزت على التعريف بالأراضي الرطبة ووضع الأساس المنطقي للسياسة ووظائف ومنافع الأراضي الرطبة وأكبر المخاطر التي تتهددها وكيفية إدارتها والاطار التشريعي وبيانات الأهداف والغايات والمبادئ الارشادية والاستراتيجيات وخطط العمل الملائمة ومسرد لشرح المصطلحات العسيرة. وقد طلب من الأعضاء إرسال كافة التعليقات المكتوبة الى الامانة بنهاية شهر ديسمبر 1998.

(تحديث الطبعة الثانية: في شهر يوليو من العام 2002، تم تداول مسودة السياسة خلال اجتماع لجنة العمل الفني لرامسار وتم تمريرها الى لجنة القيادة الوطنية التابعة لرامسار من أجل إبداء التعليقات. وفي عام 2003 قدمت وزارة المعلومات والتكنولوجيا والبيئة وثيقة سياسة الأراضي الرطبة حيث تم إدراجها ضمن الإطار القانوني الأكبر لسياسة التنوع الأحيائي الماليزي. كما انعقد المجلس الوطني للتنوع الأحيائي والتكنولوجيا الأحيائية برئاسة نائب رئيس الوزراء لدراسة القضايا المتعلقة بالتنوع الأحيائي والقرصنة والأمن الأحيائي. وكان من بين مهام هذا المجلس اتمام الصورة النهائية لسياسة الأراضي الرطبة قبل عرضها بشكل نهائي على مجلس الوزراء الماليزي. وقد تم انجاز هذه المهمة بحلول شهر مارس عام 2003 والسياسة الآن بانتظار الموافقة والتصديق النهائيين من قبل مجلس الوزراء الماليزي.)

(ملاحظة للمحرر : لم يتم تحديث دراسة الحالة هذه منذ الطبعة الثانية)

التدريبي للأراضي الرطبة في نيلستاد بهولندا والذي يقدم برنامجاً شاملاً سنوياً مدته 6 أسابيع. ولقد قام مكتب رامسار بإجراء مسح دولي للدورات التدريبية في مجال الأراضي الرطبة وتم نشره تحت عنوان دليل فرص التدريب في مجال إدارة الأراضي الرطبة، حيث قدم قائمة مكونة من أكثر من 67 مبادرة تدريبية في 16 دولة (مكتب رامسار 1998ب).

144- وهناك القليل من الدول التي قامت بإعداد دليل محدد ودورة تدريبية في مجال التنفيذ معدلة ومكيفة لتناسب استراتيجية أو سياسة وطنية للأراضي الرطبة. وكمثال على ذلك هناك دليل التنفيذ لمدراء الأراضي الفدرالية (لينش ستوروات والمؤلفون 1996) وتعمل حالياً حكومة كندا أو الهيئة الشريكة لها وهي مجلس الحفاظ على الأراضي الرطبة بشمال أمريكا (كندا)، تعملان على تنفيذ دورة بعنوان العمل مع الأراضي الرطبة حيث تم تقديمها بتصاميم متعددة مجهزة لتناسب الهيئات الحكومية الفيدرالية في كندا. ومن ثم تم تسويق الدورة التدريبية لمجموعات لا تقل عن 20 مدير وتشمل محاضرات دراسات حالة وزيارات ميدانية للأراضي الرطبة. وتعمل حكومة استراليا على دراسة دورة تدريبية مشابهة كما تم إنشاء برنامج تنفيذ للسياسة الوطنية للأراضي الرطبة في أوغندا.

145- بمجرد تبني سياسة وطنية للأراضي الرطبة يمكن بعدها البدء في تنفيذ برنامج تدريبي لتقييم احتياجات الأراضي الرطبة على المستوى الوطني. ولا داعي هنا لتقديم الكثير من التفاصيل بل ينبغي تقديم إيضاح فيما يتعلق بالموضوعات ونواحي الالتزام التي تتواجد فيها أوجه النقص والاحتياجات الأساسية. وهناك أمر آخر جدير بالاهتمام على الصعيد الوطني وهو إعداد تقييم للقائمين على التدريب ويشمل ذلك إجراء جرد للموارد والدورات والمؤسسات والمستشارين والتي قد تكون ذات صلة بالوفاء بالمتطلبات المحددة.

9.4 تشارك الخبرات بين الدول:

146- من أهم أوجه إتفاقية رامسار هو قدرتها على تقوية عملية تشارك الخبرات. فهناك تبادل زيارات لأخصائين سياسة الأراضي الرطبة تتم حالياً بين الدول على أن هناك العديد من مؤلفي الخطوط الإرشادية قد قاموا بتشارك الخبرات مع الشعوب التي مازالت تبدأ سياستها الوطنية للأراضي الرطبة. وعلى سبيل المثال، قدمت كندا المشورة بشكل غير رسمي لكل من ماليزيا واستراليا وغيرها من أطراف إتفاقية رامسار وذلك فيما يتعلق بتطوير سياستهم الوطنية للأراضي الرطبة، وكذلك قدمت كل من استراليا وأوغندا النصح غير الرسمي لبوتسوانا كما قدمت المنظمة الدولية للطيور النضيجة غير الرسمية لترينيداد وتوباغو.

147- مثل هذه التبادلات البيئية كانت تتطلب توصية دعوات لزيارات قصيرة الأمد أو حتى زيارات للراحة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى كانت تتطلب تبادلات غير رسمية للوثائق بما في ذلك النصائح السرية ومراجعة نصوص مسودات السياسة. كما كانت هناك حاجة إلى مقترحات بعقد ورش عمل تشاورية وللعمل مع مجموعات غير حكومية والاجتماع مع كبار المسؤولين الحكوميين وفحص آليات التمويل ووضع مسودة لنص السياسة وحتى يومنا هذا مازالت كل هذه الأمور تتم نسبياً على نحو غير رسمي مما يسمح للأخصائين المدعوين في أحد الدول الأطراف بالسفر إلى دولة أخرى أو دول عديدة لتقديم النصح والمشورة على المدى القصير وهكذا فإن الجميع يتشاركون خبرة أحدهم في مجال تطوير هذه السياسات مما سيؤدي إلى تحسن مستوى الخبرات المحلية. وفي كل حالة على حدة تبرز الحاجة إلى التكيف والتأقلم بدرجة ما لمواتاة الظروف والإحتياجات المحلية. ويمكن لمكتب رامسار أن يقدم المساعدة في تقوية مثل هذه التبادلات بين الدول الأطراف في إتفاقية رامسار.

10.4 إنشاء برنامج وطني للمراقبة:

148- هناك عامل منفصل بيد أنه محوري بالنسبة لتنفيذ أية سياسة وطنية للأراضي الرطبة وأي برنامج ذو صلة بها وهو

معلومات إضافية

بالنسبة للخطوط الإرشادية للتحرك العالمي حول الأراضي الخثية (GGAP) والذي تم إرفاقه بإعتباره ملحقاً للقرار VIII.17 من قبل المؤتمر الثامن لأطراف الإتفاقية، فالينسيا ، اسبانيا ، 2002 فلم يتم تضمينه كمجلد منفصل في هذه الطبعة الثالثة من الكتيبات ويقدم النص التالي وهو مأخوذ من الخطوط الإرشادية، ما ذكر فيها من أعمال ذات صلة بالسياسة والأدوات التشريعية.

خطوط إرشادية للعمل:

- 1-ج- على الدول الأطراف مراجعة إطارات العمل الحالية للسياسات الوطنية والقوانين والبرامج التحفيزية ذات الصلة بالأراضي الخثية إستغلالاً لخطوط رامسار الإرشادية لمراجعة القوانين والتشريعات للحفاظ على الأراضي الرطبة وترشيدها (كتيب رامسار رقم 3) وذلك من أجل تحديد المعوقات الرئيسية والفرص المتاحة لتحقيق الإستخدام الرشيد للأراضي الخثية على نحو أكثر تأثيراً. وينبغي تشديد هذه المعايير في حالة تعرض الأراضي الخثية لأية مخاطر ناشئة عن تنمية الموارد أو أية ضغوط أخرى.
- 2-ج- على الدول الأطراف أن تحرص بشدة على التأكد من أن التشريع والسياسات الوطنية ذات الصلة بالأراضي الخثية تتناغم مع الإلتزامات الدولية الأخرى.
- 3-ج- على الدول الأطراف التأكد من ان الاهمية القصوى المتمثلة في متطلبات الاستخدام الرشيد للأراضي الخثية قد تم تصميمها بشكل كامل داخل خطط واستراتيجيات الأراضي الرطبة الوطنية والتنوع الأحيائي وادوات تخطيط استخدام الارض كما ينبغي عليهم التأكد من ان سياسات الاراضي الرطبة الوطنية التي وضعت بالتماشي مع الخطوط الارشادية المتبناه من قبل قرار رامسار رقم VII.6 (كتيب رامسار رقم 2) تتحد بشكل كامل مع تنفيذ الاستخدام الرشيد للأراضي الخثية .
- 4-ج- ينبغي القيام بمراجعة الشبكات الوطنية لمنطقة الأراضي الخثية المحمية. كما يتعين، متى كان ذلك ممكناً، زيادة محميات وحدائق الأراضي الخثية وغيرها من أنواع الأراضي الخثية المحمية وذلك في حالة وجود شبكة من مواقع الاراضي الخثية ضمن نظام وطني للمناطق المحمية.
- 5-ج- يجب بذل منح من المزيد من الحرص على تأمين الحفاظ على أنواع الراضي الخثية ذات الأهمية الوطنية والاقليمية والعالمية وذلك من خلال توسيع الشبكة العالمية لمواقع رامسار وتطبيق الخطوط الارشادية للتعرف على وتحديد الأراضي الخثية والاراضي العشبية الرطبة ومناطق المنجروف والشعب المرجانية باعتبارها اراض رطبة ذات أهمية دولية والمتبناه بواسطة مؤتمر الاطراف الثامن القرار (VIII-11).
- 6-ج- على الدول الأطراف وضع سياسات لإعادة إصلاح الأراضي الخصبة تماشياً مع القرار VIII.17 وايضا كان من الممكن طلب المساعدة من الدول والقطاع الخاص ذوي المعرفة بهذه المجالات وذلك استغلالاً للمبادئ والخطوط الإرشادية لإصلاح الأراضي الرطبة والمتبناه من قبل مؤتمر الأطراف الثامن (القرار VIII.16).

إنشاء نوعين من المراقبة: (أ) المراقبة على صحة الأراضي الرطبة وأستخدام الأراضي (ب) ومراقبة نجاح البرنامج. وكلا النوعين سوف يساعد على استهداف مبادرات الأراضي الرطبة داخل سياق الأساس المنطقي للسياسة.

149- ربما تتطلب عملية مراقبة الأراضي الرطبة ملاحظة بيئتها المتغيره بمعنى نباتاتها وطيورها ومياهها أو كيميائها استجابة للتغير المناخي والتلوث وغيرها من الآثار طويلة المدى. وتسمح الدراسات التي تجري على استخدام الأراضي

المؤل على النطاق الوطني أو الإقليمي بتقييم نجاح المبادرات المباشرة للحفاظ على الأراضي الرطبة - بمعنى معرفة هل مازالت تفقد أم لا ولماذا؟

(أنظر أيضا الكتيب 11 و16)

150- وعادة ما تكون مراقبة نجاح السياسة على المستوى المؤسسي وعلى مستوى البرنامج. بمعنى معرفة هل تم استغلال الموارد التي إنفقت على فريق العمل بشكل سليم على سبيل المثال، هل تقدم أنظمة البيانات المعمول بها ما يكفي في المعلومات للحكومة فيما يتعلق بأين وكيف يعمل البرنامج؟ هل يتم تحقيق أهداف السياسة؟ إن السياسة بحاجة إلى معايير توضع من أجل تحديد ما إذا كانت تعمل أم لا وللمراقبة الذاتية وأخيرا للتعديل إذا ما أقتضت الضرورة.

11.4 بيان المراجع :

151- يكون الجزء الأخير من وثيقة السياسة عبارة عن بيان بالمراجع التي ذكرت خلال الوثيقة. وقد يتضمن هذا البيان أيضا ملحق شامل بالمراجع ذات الأهمية الوطنية والدولية والتي تم إنتقاءها لتحسين النص المكتوب باعتبارها قراءات إضافية وعلى كل الأحوال من المفيد تضمين الوثائق المقبولة فقط لدى الجمهور. فمثل هذه المراجع تكون قليلة الإستخدام لو أنها ضمن فئة يصعب الحصول عليها أو قد نفذت طبعاتها.

V. المراجع

لينش ستوروات، بي. بي نيس، روبيس وأي كيسل تايلور. 1996، السياسة الفدرالية للحفاظ على الأرض الرطبة، دليل ارشادي تنفيذي لمدراء الأرض الفدرالية. خدمة الحياة البرية الكندية، بيئة كندا. اوتاوا، كندا. صفحة 32.

مجلس أمريكا الشمالية للحفاظ على الأرض الرطبة، كندا. 1998. رؤية للحفاظ على الأراضي الرطبة بكندا. كتيب اوتاوا، اوناريو صفحة 8.

بريتشارد دي. 1997. تنفيذ اتفاقية رامسار في ترينداد وتوباغو. الجمعية الملكية لحماية الطيور. تقرير تضرغ علمي تابع للجمعية. بيفوردشاير، المملكة المتحدة.

مكتب رامسار. 1987. مراجعة التقارير الوطنية التي قدمتها الأطراف ومراجعة تنفيذ الاتفاقية منذ الاجتماع الثاني للمؤتمر في كرونينجين، هولندا في مايو 1984. الوثيقة C.3.6، الإجراءات، الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف. معاهدة الأراضي الرطبة. الصفحات 231-236. ريجينا، كندا.

مكتب رامسار. 1990. مراجعة التقارير الوطنية التي قدمتها الأطراف ومراجعة تنفيذ الاتفاقية منذ الاجتماع الثالث للمؤتمر في ريجينا، كندا في مايو/ يونيو 1987. الوثيقة C.5.16، الإجراءات، الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف. اتفاقية الأراضي الرطبة. المجلد الثالث الصفحات 469-485. مونتريال، السويد.

مكتب رامسار. 1993. مراجعة التقارير الوطنية التي قدمتها الأطراف ومراجعة تنفيذ الاتفاقية منذ الاجتماع الرابع للمؤتمر في مونتريال، السويد في يونيو/ يوليو 1990. الوثيقة C.4.18، الإجراءات، الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف. اتفاقية الأراضي الرطبة. المجلد الثالث الصفحات 351-354. كوشيرو، اليابان.

مكتب رامسار. 1998. أ. مراجعات إقليمية لتنفيذ الاتفاقية منذ عقد الاجتماع السادس للمؤتمر في بريسان،

استراليا في مارس 1996. سيتم نشرها في الإجراءات، الإجتماع السابع لمؤتمر الأطراف. معاهدة الأراضي الرطبة. سان جوزيه، كوستاريكا.

مكتب رامسار. 1998 ب. دليل فرص للتدريب على إدارة الأرض الرطبة. النسخة الأولى. أكتوبر 1998.

مكتب رامسار. 1998 ج. التقارير الوطنية للأطراف المقدم لمؤتمر الأطراف السابع. التقارير متوفرة في موقع الانترنت الخاص برمسار، <http://ramsar.org> كما أن هناك ملخص للمنسقين الإقليميين لاجتماع اللجنة الدائمة لرمسار، أكتوبر 1998.

روبيس، ج. د. ه. 1996. وضع تطوير سياسة وطنية للأراضي الرطبة في دول رامسار. الإجراءات، الإجتماع السادس لمؤتمر الأطراف. اتفاقية الأراضي الرطبة. المجلد A 12/10 الصفحة 22-29. بريسبان، استراليا.

سمارت، إم. 1993. ملخص للتعليقات في التقارير الوطنية. دليل إرشادي لوضع سياسات الأرض الرطبة الوطنية. الإجراءات، الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف. اتفاقية الأراضي الرطبة. المجلد 2 الصفحة 152، كوشيرو، اليابان.

شاين، سي. وال. جلوكا. 1999. إرشادات مراجعة القوانين من أجل الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة والحفاظ عليها للسيد كلاير شاين. مكتب رامسار. تقرير مركز القانون البيئي الصادر من الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة البيئة والمقدم الى مؤتمر الأطراف السابع. سان جوزيه، كوستاريكا.

الملحق 1

أوليات لوضع سياسات الأرض الرطبة

من المتوقع ان تكون أولى المهام التي يتم انجازها بموجب الاتفاقية تنفيذ مبدأ الاستخدام الرشيد من خلال سياسة وطنية للأرض الرطبة. وتم تقسيم إجراءات السياسة الوطنية للأرض الرطبة الى خمسة فئات كلها تدعم تنفيذ الاستخدام الرشيد (بما يتماشى مع إرشادات تنفيذ مفهوم الاستخدام الرشيد، التوصية 4.10):

الإجراءات ذات الأولوية لوضع سياسات وطنية للأراضي الرطبة

1. الإجراءات الرامية إلى تحسين الترتيبات المؤسسية والتنظيمية، والتي تشمل:
 - أ- وضع الترتيبات المؤسسية التي تساعد الجهات المعنية على الحفاظ على الأراضي الرطبة ودمج أولويات الأراضي الرطبة على نحو كامل في عملية التخطيط، و؛
 - ب- إنشاء آليات وإجراءات لإدماج نهج متكامل متعدد التخصصات في تخطيط وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالأراضي الرطبة والنظم الداعمة لها، من أجل ضمان الحفاظ على الأراضي الرطبة وتحقيق التنمية المستدامة.
2. إجراءات للتعامل مع التشريعات وسياسات الحكومة، وتشمل:
 - أ) استعراض التشريعات القائمة والسياسات (بما في ذلك الإعانات والحوافز) التي تدعم جهود الحفاظ على الأراضي الرطبة؛
 - ب) تطبيق التشريعات والسياسات القائمة ذات الأهمية للحفاظ على الأراضي الرطبة حسب الضرورة؛
 - ج) اعتماد تشريعات وسياسات جديدة حسب الضرورة، و
 - د) استخدام أموال التنمية في إقامة مشاريع تدعم جهود الحفاظ على الأراضي الرطبة وتحقيق الاستخدام المستدام لمواردها.
3. إجراءات لزيادة المعرفة ونشر الوعي بالأراضي الرطبة وقيمتها، وتشمل:
 - أ) تبادل الخبرات والمعلومات حول سياسة الأراضي الرطبة وطرق الحفاظ عليها والاستخدام الرشيد المتبع بين الدول التي تقوم بصياغة أو تنفيذ سياسات وطنية للأراضي الرطبة، أو الدول التي تسعى من أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة؛
 - ب) زيادة الوعي والفهم لدى صانعي القرار والمجتمع حول القيم والفوائد الكاملة المترتبة على تطبيق الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة. من بين هذه الفوائد والقيم التي يمكن أن تحدث داخل أو خارج نطاق الأرض الرطبة، هي:
 - السيطرة على الرواسب وتآكل التربة،
 - السيطرة على الفيضانات،
 - الحفاظ على جودة المياه والحد من التلوث،
 - حماية إمدادات المياه السطحية والجوفية،
 - دعم مصائد الأسماك والرعي والزراعة،
 - الاستجمام في الهواء الطلق وتعليم المجتمع،
 - توفير موائل للحياة البرية، وخصوصا الطيور المائية،

• المساهمة في الاستقرار المناخي ؛

(ج) إعادة النظر في الأساليب التقليدية للاستخدام الرشيد، وتقديم شرح واف حول المشاريع التجريبية التي تظهر الاستخدام الرشيد لمجموعة منتقاه من أنواع الأراضي الرطبة ، و

(د) تدريب موظفين مؤهلين في التخصصات التي تساعد في تنفيذ إجراءات وسياسات الحفاظ الأراضي الرطبة

4. إجراءات لاستعراض حالة جميع الأراضي الرطبة ، وتحديد أولوياتها في سياق وطني ، بما في ذلك:

(أ) إعداد قائمة جرد وطنية للأراضي الرطبة وتصنيف المواقع ؛

(ب) تحديد وتقييم فوائد وقيم كل موقع (انظر 3 ب أعلاه) ؛

(ج) تعريف أولويات حماية وإدارة لكل موقع ، وفقا لاحتياجات وظروف كل طرف متعاقد .

5- إجراءات لمعالجة المشاكل الخاصة بأراض رطبة محددة، بما في ذلك :

(أ) إدماج الاعتبارات البيئية منذ البداية في التخطيط للمشاريع التي قد تؤثر على الأراضي الرطبة (بما في ذلك إجراء تقييم كامل لتأثيرها على البيئة قبل الموافقة عليها ، واستمرار التقييم أثناء التنفيذ ، والتنفيذ الكامل للتدابير البيئية اللازمة). ينبغي أن يغطي التخطيط والتقييم والتقدير المشاريع الواقعة عند مصب النهر أو تلك الموجودة داخل الأراضي الرطبة نفسها، وغيرها من المشاريع التي قد تؤثر على الأراضي الرطبة، وينبغي أن تولي اهتماما خاصا للحفاظ على المنافع والقيم المدرجة في الفقرة 3 ب أعلاه ؛

(ب) تنظيم الاستفادة من العناصر الطبيعية لأنظمة الأراضي الرطبة لمنع الاستخدام الجائر لها.

(ج) وضع وتنفيذ خطط للإدارة وإجراء مراجعة دورية لتلك الخطط التي تشمل السكان المحليين وتأخذ في الاعتبار متطلباتهم ؛

(د) إعلان قائمة رامسار للأراضي الرطبة التي تم تحديدها كمواقع ذات أهمية دولية ؛

(هـ) إنشاء محميات طبيعية في الأراضي الرطبة المدرجة أو غير المدرجة في القائمة ؛ و

(و) وضع اعتبارات جادة لاعادة أصلح الأراضي الرطبة التي تضاءلت قيمها ومنافعها أو تدهورت حالتها.

الملحق 2

التوصية 6.9

(أقرها مؤتمر الأطراف السادس، بريسيبان، استراليا، 1996)

إطار عمل لتطوير وتنفيذ سياسات وطنية للأراضي الرطبة

1. يأخذ بالإعتبار التوصية 4.10 التي تدعو الأطراف الى صياغة سياسات وطنية للأراضي الرطبة باعتبارها خطوة هامة من شأنها تسهيل عملية الحفاظ على الأراضي الرطبة وتحقيق الاستخدام الرشيد لها وتنفيذ ارشادات الاستخدام الرشيد الواردة في الاتفاقية، «مؤكداً بذلك ان مفهوم الاستخدام الرشيد يشمل جميع مراحل عملية صيانة الأراضي الرطبة بما في ذلك تطوير السياسات ونشاطات التعليم والتخطيط واجراءات أخرى متعلقة بالموقع».
- 2- ويذكر بأن التوصية 4.10 تدعو الأطراف الى العمل سويا من أجل صياغة سياسات وطنية شاملة على المدى الطويل وأن يتم صياغة هذه السياسات بما يتناسب مع مؤسساتهم الوطنية.
3. كما يذكر بتوجيهات لجنة رامسار الدائمة لمنظمي الجلسة الفنية A في الإجتماع الحالي للعمل على إيجاد (أ) خطوط إرشادية تعمل على تسريع صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للأراضي الرطبة و(ب) خطوط إرشادية من شأنها تعزيز روابط أقوى بين السياسات الوطنية للأرض الرطبة والاستخدام الرشيد لهذه الأراضي من جهة وبين التخطيط الإقليمي (خاصة في المناطق الساحلية) من جهة أخرى.
4. ويذكر أيضاً أن هناك آليات ونماذج عديدة لتنمية وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأراضي الرطبة مشيراً الى أن نشر المعرفة في هذا المجال سيعود بالنفع العظيم على العديد من الدول الأطراف التي تعمل على تطوير سياسات للأرض الرطبة وسيساعد في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للاتفاقية للعام 1997-2002.

مؤتمر الأطراف

- 5- يشير الى وجود حاجة لتطوير إطار عمل من أجل صياغة وتنفيذ سياسات للأراضي الرطبة تستفيد منها الدول الأطراف التي ليس لديها أي سياسة من هذا القبيل حتى الآن، إضافة الى الحاجة الى إدراج نماذج وأمثلة توضيحية.
6. يدعو مكتب رامسار الى اصدار تقرير يشتمل على إطار العمل المذكور آنفاً بالإضافة الى إجراء دراسة لحالة سياسات الأرض الرطبة في شتى أرجاء العالم مع إعطاء أمثلة على العمليات والخطط القومية للتشاور في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة في إطار أوضاع قومية وسياسية ودستورية وبما يتماشى مع سياسات وخطط عمل وطنية للتنوع الأحيائي او الحفاظ على البيئة.
7. يحث الأطراف على تقديم معلومات موجزة ونسخ لمستندات من سياسات الأراضي الرطبة ذات الصلة الى مكتب رامسار وذلك للمساعدة في إعداد إطار العمل المنشود.
8. يحث الأطراف صاحبة الخبرة في مجال صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للأرض الرطبة على نقل خبراتهم الى الدول الأعضاء التي تسعى الى صياغة مثل هذه السياسات.
9. يدعو مكتب رامسار الى إجراء التنسيق اللازم من أجل إصدار التقرير بالتعاون مع الشركاء الذين لديهم رغبة في المشاركة في اصدار هذا التقرير وتوفير المصادر اللازمة له.

الملحق 3

ملحق 3 : موجز للسياسات الوطنية للأراضي الرطبة وخطط عمل / استراتيجيات من قبل الطرف المتعاقد لرمسار أو المنطقة

(ملاحظة للكاتب: لم يتم تحديث هذا النص منذ إصدار النسخة الأولى. وللمزيد من المعلومات فإنه يتم تحويل القراء الى الملخصات الإقليمية لتنفيذ الاتفاقية والمتاحة على موقع رامسار على الانترنت http://www.ramsar.org/cop8/cop8_docs_index_e.htm (انظر مستندات مؤتمر الاطراف الثامن رقم 25 و26 و27 و8 و29 و30). وموقع http://www.ramsar.org/cop9/cop9_docs_index_e.htm انظر مستندات مؤتمر الاطراف التاسع رقم 9 و10 و11 و12 و13.

يقدم المسرد التالي لمستندات سياسة الأرض الرطبة مراجعة أولية للعديد من المراجع المتاحة ولكنه لا يجب أن ينظر الى هذا المسرد على أنه مكتمل لأن هناك مبادرات جديدة تظهر كل يوم في العديد من الدول بشكل منتظم. وتم تحديث هذه المسرد بالمزيد من التفاصيل متوفرة في 106 تقرير وطني تم تقديمها لمؤتمر الأطراف السابع وهو متاح على موقع رامسار على الانترنت. ويعتذر الكاتب عن اي حذف أو خطأ يرد في التفاصيل. وبإمكان مكتب رامسار مساعدة القارئ في الحصول على عنوان مصدر تقرير بعينه. تم ترتيب المستندات وفقاً للترتيب الأبجدي للدول. كما تم وضع رمز تصنيفي أمام كل تقرير ليحدد ما اذا كان هذا التقرير عبارة عن :

سياسة حكومية ويرمز اليها بـ GOP أو

استراتيجية حكومية / خطة عمل أو مستند تخطيط ويرمز اليها بـ GOS أو

سياسة أو استراتيجية لمنظمة غير حكومية ويرمز اليها بـ NGO

الجزائر – طلبت تمويل مرفق بيئة عالمي لها من أجل استراتيجيتها الوطنية للتنوع الأحيائي والتي ستضمن خطة عمل للأراضي الرطبة.

الأرجنتين — جاري الانتهاء من إعداد إستراتيجية وطنية للتنوع الأحيائي وتشتمل الاستراتيجية على إجراءات للحفاظ على الأراضي الرطبة والاستخدام الرشيد.

أرمينيا — قامت الحكومة بتطوير خطة عمل بحيرة سيفان واشتملت الخطة على إجراءات للحفاظ على الأراضي الرطبة. **استراليا** — أسست لجنة استشارية للسياسة الوطنية للأراضي الرطبة وأعلنت سياستها في فبراير 1997. ألزمت كل إدارات الكومنولث بمجموعة مشتركة من الأهداف. لديها أيضاً خطة عمل وبرامج وطنية. هناك عدة ولايات تعمل على صياغة أو تنفيذ سياسات للأراضي الرطبة.

سياسة حكومية (GOP) : سياسة حكومة الكومنولث الاسترالية للأراضي الرطبة ، يناير 1997. وحدة الأراضي الرطبة والمجاري المائية والطيور المائية، مجموعة التنوع الأحيائي، وزارة البيئة الاسترالية، كانبيرا، استراليا. الصفحة 38 وملحق.

سياسة حكومية (GOP): سياسة إدارة الأراضي الرطبة في ولاية نيوساوث ويلز: دليل إرشادي في الإدارة. 1996. إدارة الحفاظ على المياه والأراضي. سيدني، استراليا.

استراتيجية حكومية (GOS): استراتيجية الحفاظ على التنوع الأحيائي في الأراضي الرطبة في الأقاليم الشمالية. 1999. مسودة تقرير بموجب التشاور العلني، حكومة الأقاليم الشمالية. استراليا.

استراتيجية حكومية (GOS): استراتيجية للحفاظ على الأراضي الرطبة في منطقة كوين لاند. 1999. مسودة تقرير. حكومة كوين لاند. استراليا.

سياسة حكومية (GOP): سياسة جنوب استراليا للأراضي الرطبة. 1999. مسودة تقرير بموجب التشاور العلني. حكومة جنوب استراليا. استراليا.

سياسة حكومية (GOP): سياسة تاسمانيان للأرض الرطبة. 1999. مسودة تقرير بموجب التشاور العلني. حكومة تاسمانيان. استراليا.

سياسة حكومية (GOP): برنامج ولاية فكتوريا للحفاظ على الأراضي الرطبة. 1988. إدارة الحفاظ على الغابات والأراضي. وزارة التخطيط والبيئة، فكتوريا. استراليا. صفحة 43.

استراتيجية حكومية (GOS): استراتيجية ولاية فكتوريا للتنوع الأحيائي. ارشادات في الإدارة. الجزء الثاني: الأراضي الرطبة. 1997. إدارة الحفاظ على الغابات والأراضي. إدارة مياه فكتوريا ووزارة التخطيط والبيئة. فكتوريا، استراليا.

سياسة حكومية (GOP): سياسة الحفاظ على الأراضي الرطبة لجنوب استراليا. 1997. إدارة الحفاظ على الأراضي ولجنة المياه والأنهار. بيرث، استراليا. صفحة 23.

النمسا — جاري إعداد استراتيجية وطنية للأرض الرطبة وسيتم دمجها بخطة العمل الوطنية للبيئة والاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي.

جزر البهاما — سيتم إعداد استراتيجية وطنية للأرض الرطبة بما يتماشى مع خطة العمل الوطنية للتنوع الأحيائي.

البحرين — تم وضع اقتراح باعتبار منطقة خليج تبولى محمية أرض رطبة وذلك لتسهيل الابحاث حول الأراضي الرطبة والتعليم العام ومراقبة الطيور تحت إشراف إدارة شؤون البيئة التابعة لوزارة الإسكان والبلديات والبيئة.

بنجلاديش — قدم الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة مسودة سياسة وطنية للأرض الرطبة الى وزارة البيئة والغابات واشتملت على استراتيجيات الاستخدام الرشيد للأرض الرطبة.

روسيا البيضاء — لديها مقترح إقليمي لضم منظمات شريكة.

سياسة استراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO): الأراضي الرطبة في برايبات وياسيلدا - التراث الطبيعي لبوليشا. 1997. كتيب منشور. أكاديمية روسيا البيضاء للعلوم ومؤسسة مايكل اوتو لحماية البيئة. منسك، روسيا البيضاء.

بلجيكا — إدارة الأرض الرطبة باستثناء بحر الشمال الخاضع لسلطة الحكومة الإقليمية. تم اعتماد قانون بحر الشمال في عام 1997. وركز هذا القانون على البيئة البحرية وحماية الطبيعة. وأقرت حكومة منطقة فلاندرز في عام 1997 تشريع للحفاظ على الأراضي الرطبة. وفي عام 1989 سنت حكومة منطقة والون عدة قوانين لتحديد مناطق الأراضي الرطبة ذات الأهمية الأحيائية. يجري حالياً إعداد خطة عمل وبرنامج للطبيعة يشتمل على بعض الأمور المتعلقة بالأراضي الرطبة ويتوقع الانتهاء منه في 1999. تخضع الأراضي الرطبة في بروكسل لبرنامج التخطيط المتكامل التي تنفذه العاصمة خاصة الامور المتعلقة بالمجاري المائية.

منطقة البحر الأسود — توجد خطة إقليمية تسعى لتفعيل التعاون بين 7 حكومات بالإضافة الى منظمات أخرى شريكة.

سياسة أو استراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO): الحفاظ على الأراضي الرطبة في منطقة البحر الأسود. مكتب أبحاث الطيور المائية والأراضي الرطبة الدولي، الأصدار رقم 33 لسنة 1994. المناطق المتاخمة لتركيا وجورجيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا ورومانيا ومولدوفا وبلغاريا. مكتب أبحاث الطيور المائية والأراضي الرطبة. المملكة المتحدة، سلمبريدج صفحة رقم 77.

بوليفيا — ستتضمن الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي نقاط تتعلق ببرامج الحفاظ على الأرض الرطبة.

بوتسوانا - يجري حالياً صياغة استراتيجية وسياسة وطنية للأرض الرطبة ويتوقع الانتهاء منها في عام 1999.

البرازيل — جاري حالياً العمل على تطوير استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة بالتنسيق مع برامج تشريعية.

بلغاريا — تم تطوير خطة عمل وطنية للأراضي الرطبة في عام 1995. كما شهدت التدابير المحلية للحفاظ على الأراضي الرطبة المطبقة في أحد المواقع الخمسة عشر تطوراً ملحوظاً. وهناك إقرار بوجود حاجة الى تطوير خطة وطنية شاملة لجميع الأراضي الرطبة، بالإضافة الى عملية جرد وطنية، وسيطلب ذلك دعماً تنموياً خارجياً غير حكومي.

- استراتيجية حكومية (GOS): خطة عمل وطنية للحفاظ على معظم الأراضي الرطبة الهامة في بلغاريا. 1995. وزارة البيئة. صوفيا. بلغاريا. صفحة 55.
- بوركينيا فاسو** — أطلقت برنامجاً وطنياً للأراضي الرطبة بالتعاون مع برنامج الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة في أفريقيا الغربية ووزارة البيئة والمياه. يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات الوطنية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة. تم بدأ صياغة سياسة وطنية للأراضي الرطبة يتوقع الانتهاء منها في عام 1999.
- كامبوديا** — تدرس حالياً صياغة سياسة وخطة عمل وطنية للأراضي الرطبة.
- سياسة أو استراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO)/استراتيجية حكومية: خطة عمل للأراضي الرطبة في مملكة كامبوديا. أكتوبر 1995. مسودة تقرير. الأراضي الرطبة الدولية. كوالالمبور، ماليزيا. صفحة 81.
- كندا** — وضعت سياسة فيدرالية شاملة للأراضي الرطبة أقرها المجلس الوزاري في 1991. وتعكف حالياً الجهات المعنية في العديد من مقاطعاتها العشرة على صياغة أو تنفيذ سياسات للحفاظ على الأراضي الرطبة. (البيروتا، مقاطعات ألبرتا وساسكاتشوان وماينيتوبا ونيوبرانزويك وماينيتوبا وضعت سياسات أقرها المجلس الوزاري الخاص بكل مقاطعة.)
- سياسة حكومية (GOP): السياسة الفدرالية للحفاظ على الأراضي الرطبة. 1991. حكومة كندا. وزارة البيئة بكندا. أوتاوا، أونتاريو. صفحة 14.
- استراتيجية حكومية (GOS): السياسة الفدرالية للحفاظ على الأراضي الرطبة. دليل إرشادي للمدراء الأراضي الفدرالية. حكومة كندا. وزارة البيئة بكندا. 1996. أوتاوا، أونتاريو. صفحة 32.
- سياسة حكومية (GOP): الأراضي الرطبة. بيان لسياسة حكومة أونتاريو. 1992) قانون التخطيط بأونتاريو القسم 3. المنقحة في سنة 1996 و 1997. وزارة الموارد الطبيعية بأونتاريو. تورونتو، أونتاريو.
- سياسة حكومية (GOP): (أ) إدارة الأرض الرطبة في منطقة البرتا المستعمرة. سياسة للأراضي الزراعية في مستعمرة البرتا. (ب) سياسة إدارة الأراضي الخثية في البرتا. هيئة الموارد المائية بالبرتا. 1993. ايدمنتون، البرتا.
- سياسة حكومية (GOP): دليلك لسياسة الأراضي الرطبة في ساسكاتشوان. 1995. حكومة ساسكاتشوان، ريجينا، ساسكاتشوان.
- سياسة حكومية (GOP): مسودة سياسة الأراضي الرطبة في نيوبرانزويك. 1999. حكومة نيوبرانزويك. فريديريكسن، نيوبرانزويك.
- تشاد** — ساعدت المشاورات القطاعية حول البيئة والتصحر في عام 1994 على وضع خطة عمل وطنية للاستخدام الرشيد للمصادر الطبيعية. وتضمن ذلك إدارة الأراضي الرطبة. كما يجري حالياً إعداد استراتيجية وطنية للتنوع الأحيائي تشمل على بعض الأمور المتعلقة بالأراضي الرطبة.
- تشيلي** — تم اقتراح وضع استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة على أن يتم الانتهاء منها في أوائل عام 1999، ويجري حالياً وضع سياسات وطنية للبيئة والمياه تتلائم مع الاستراتيجية.
- الصين** — يعمل حالياً ممثلو 17 هيئة حكومية على وضع خطة عمل للحفاظ على الأراضي الرطبة في الصين. وتم عقد اجتماعات في عام 1996 و عام 1997. وينتظر أن يوافق مجلس الدولة على الخطة التي تشمل مسح للموارد الوطنية من الأراضي الرطبة قامت به إدارة الدولة للغابات. وتشارك في إعداد الخطة وزارات وهيئات مختلفة ويحظى هذا المشروع بدعم من قبل الصندوق العالمي للطبيعة والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة.
- استراتيجية حكومية (GOS): خطة عمل الصين للحفاظ على الأراضي الرطبة. 1999. مسودة نص باللغة الصينية الرسمية مطروحة للمناقشة 1999. إدارة الدولة للغابات. بكين، الصين.
- كولومبيا** — تم إدراج الأراضي الرطبة البحرية والساحلية في استراتيجية التنمية المستدامة للمنطقة الساحلية في كولومبيا

للعام 1998. ويتم حالياً مناقشة إعداد خطة عمل للأراضي الرطبة ذات المياه العذبة على أن يتم الانتهاء منها في عام 1999. **جزر القمر** — تتضمن السياسة الوطنية للبيئة للعام 1993 وخطة عمل 1994 عدة مبادرات تتعلق بالتنوع الأحيائي الساحلي والمياه والأراضي الرطبة. وهناك اقتراح بدمج مبادرات الحفاظ على الأراضي الرطبة في خطة العمل الوطنية للبيئة. **الكونجو** — تم دمج مسألة الحفاظ على الأراضي الرطبة بشكل جزئي في الخطة الوطنية للبيئة والغابات وارشادات التنمية الريفية. ولكن ذلك يعد غير كافياً للحفاظ على الأرض الرطبة ولذلك يجري حالياً إعداد استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة وخطة عمل من ثمانية أهداف على أن يتم تنفيذها خلال الفترة 1997-2002 من خلال عملية تتكون من أربع خطوات. **كوستاريكا** — قامت بإعداد خريطة وطنية للأراضي الرطبة ووضعت خطة عمل وطنية للأراضي الرطبة في عام 1996. سياسة أو استراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO): سياسة حكومية: الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة وتحقيق التنمية المستدامة لها في كوستاريكا. مكتب رامسار، المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للحفاظ على الطبيعة، وزارة البيئة والطاقة، (مركز البحث العلمي). مسودة فبراير 1997. مسودة قانون للحفاظ على الأراضي الرطبة.

ساحل العاج — تم وضع خطط عمل للبيئة والطبيعة والمياه الوطنية من أجل تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعي، خاصة تلك الموجودة في الأراضي الرطبة. وهناك خطة لإعداد سياسة وطنية للأراضي الرطبة. **كرواتيا** — من المزمع اقرار مسودة استراتيجية وخطة عمل وطنية للمناظر الطبيعية والاحياء بحلول عام 1999. وتتضمن خطة العمل 18 هدفاً الى جانب استراتيجية للحفاظ على الأراضي الرطبة مكونة من 11 فقرة. **جمهورية التشيك** — تم دمج استراتيجية الأراضي الرطبة بالاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي. **جمهورية الكونغو الديمقراطية** — سيتم النظر في إعداد استراتيجية وسياسة وطنية للأراضي الرطبة عند الانتهاء من حصر الأراضي الرطبة. وسيتم تحديد مواقع الأراضي الرطبة التي تحتاج الى حماية من خلال الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي وسياسة وطنية حول الادارة الاستراتيجية للبيئة. على كل حال يتعذر القيام بذلك حالياً في ظل الظروف الراهنة في البلاد.

الدنمارك — ينطبق قانون الحفاظ على الطبيعة على جميع الأراضي الرطبة في الدولة ويشمل ذلك أيضاً تشريعات محددة للمستنقعات المألحة والصغيرة والمستنقعات والأراضي البور. وتخضع جميع الأراضي الرطبة التي تتجاوز مساحتها 0.25 هكتار للحماية. وهناك برنامج رئيسي اقر عام 1998 لاستعادة وإعادة إصلاح الأراضي الرطبة، ومنع التنمية في الأراضي الرطبة السابقة، واشتمل البرنامج على خطة عمل لحماية البيئة المائية.

الاكوادور — ستقوم بدمج استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة في الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي الجاري صياغتها. **مصر** — يتوقع بدأ تطبيق خطة عمل وسياسة وطنية للأراضي الرطبة في عام 1999 تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي.

استونيا — اقرت سياسة وطنية للأراضي الرطبة في عام 1997 للأطيان والبحيرات والأراضي الرطبة شبه الطبيعية. ومن المتوقع ان تصدر استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة بمساعدة من البنك الدولي في أواخر عام 1998.

الاتحاد الأوروبي — لمحة عامة عن الالتزامات الحكومية الدولية في غرب أوروبا.

استراتيجية حكومية (GOS): الحفاظ على الأراضي الرطبة: الإجراءات التي قام بها الاتحاد الأوروبي. 1996. لجنة المجتمعات الأوروبية، الأمانة العامة XI، البيئة، الأمن النووي والحماية المدنية. بروكسل، بلجيكا. صفحة 32.

فنلندا — اجرت تخطيطاً وطنياً لتحديد مناطق الأراضي الخثية التي بحاجة الى تطوير اكثر من كونها بحاجة الى حماية. ويعد الحفاظ على الاراضي الخثية جزء من السياسة الوطنية للمحافظة في فنلندا.

استراتيجية حكومية (GOS): الخطة الأساسية للحفاظ على طبيعة الأراضي الخثية في فنلندا. 1987. بحث قام به كل

من اي. كاكينين و بي سالمينين. هلسنكي، فنلندا.

فرنسا — أقرت خطة عمل وطنية في مارس 1995.

استراتيجية حكومية (GOS): خطة عمل وطنية للأراضي الوطنية. 1995. وزارة البيئة. باريس، فرنسا. صفحة 6.
جامبيا — يتم حالياً تشكيل لجنة وطنية للأراضي الرطبة لدراسة عناصر السياسة الوطنية للأراضي الرطبة بالتنسيق مع خطة العمل الوطنية للبيئة واستراتيجية التنوع الأحيائي واستراتيجية إدارة المناطق الساحلية.

جورجيا — تم اقتراح دمج نقاط تتعلق بالأراضي الرطبة في خطة العمل والاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي. وسيتمحور فيما بعد ان كان هناك حاجة لوضع استراتيجية وطنية منفصلة للأراضي الرطبة.

المانيا — بدأت بالفعل عملية إعداد سياسة وطنية للأراضي الرطبة. وهناك ولايات تدير مواقع لأراض رطبة وخصبة.
غانا — تم الانتهاء من مسودة استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة في أغسطس 1998. وعقدت في عام 1997 ورشة عمل وطنية حول الأراضي الرطبة الساحلية تمهيداً لوضع سياسة للأراضي الرطبة. ومن المتوقع أن تقوم حكومة غانا بإقرار مسودة السياسة بحلول نهاية عام 1998.

سياسة حكومية (GOP): إدارة الأراضي الرطبة في غانا: سياسة واستراتيجية وخطة عمل. وزارة الأراضي والغابات. غانا.
اليونان — قامت بتنفيذ سياسة وطنية للأراضي الرطبة تتكون من 11 نقطة للفترة من 1995-2000. كما تعمل حالياً على تطوير استراتيجية وطنية لموارد الأراضي الرطبة لتنفيذها خلال الفترة 2000-2005 كجزء من السياسة الوطنية للبيئة.
جواتمالا — تقوم حالياً بتطوير خطة عمل وطنية للأراضي الرطبة تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للاستخدام الرشيد للتنوع الأحيائي والحفاظ على البيئة. وستتضمن خطة عمل الأراضي الرطبة لمحة عامة عن حالة الأراضي الرطبة في البلاد وتحديد المبادرات الحالية المقترحة على المدى القصير والمتوسط.

غينيا — قامت ببدء برنامج إدارة المنطقة الساحلية ووضعت مبادئ توجيهية لإدارة غابات المانجروف وإدارة المشاريع التجريبية لغابات المانجروف. وتم اقتراح سياسة وطنية للأراضي الرطبة وتقديمها الى الهيئات الحكومية المعنية في الدولة.
هندوراس — سيتم إدراج مبدأ الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة في الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي.
المجر — يتضمن قانون الحفاظ على الطبيعة الصادر في سنة 1996 بعض الفقرات المتعلقة بالأراضي الرطبة.

أيسلندا — خطة التنمية المستدامة للفترة 1996-1999 التي تشمل حماية الأراضي الرطبة وجعلها جزء من استراتيجية الحفاظ على الطبيعة وخطة العمل الوطنية للتنوع الأحيائي.
الهند — اقترحت اللجنة الوطنية للأراضي الرطبة وأشجار المانجروف والشعاب المرجانية مسودة سياسة وطنية للأراضي الرطبة. وقام معهد انديرا غاندي لأبحاث التنمية بإعداد خطة عمل وطنية للأراضي الرطبة. وهذه هي أول مبادرة تقوم بها منظمة غير حكومية حتى كتابة هذه السطور. وتدرس الحكومة حالياً السياسة المقترحة.

سياسة اقترحها منظمة غير حكومية (NGO): فعاليات ورشة عمل حول سياسة الأراضي الرطبة سياسة وخطة عمل للأراضي الرطبة في الهند. 1998. معهد انديرا غاندي لبحوث التنمية. دلهي. في إطار التحضير.

اندونيسيا — قامت المديرية العامة لحماية الغابات والحفاظ على الطبيعة التابعة لوزارة الغابات بالإنهاء من الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل إدارة الأراضي الرطبة في اندونيسيا وذلك بالتشاور مع 11 لجنة وطنية.

جمهورية ايران الإسلامية — السياسة القومية معنية فقط بحماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية باعتبارها احد مكونات الخطة الثالثة للتنمية والتي يجري إعدادها حالياً.

ايرلندا — تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي اقرت في عام 1997 عناصر الحفاظ على الطبيعة بما في ذلك الأراضي الرطبة. وعمل القطاع غير الحكومي بالتعاون مع القطاع الخاص والهيئات الحكومية والمجتمع الدولي لتطوير خطة للحفاظ على المستنقعات في ايرلندا.

خطة المنظمات غير الحكومية الأيرلندية للحفاظ على الأراضي الحثية في عام 2000. المجلس الأيرلندي للحفاظ على الأراضي الحثية. اعداد بي دي فس و سي ايه اوكونيل. دوبلين، أيرلندا. صفحة رقم 100.

اسرائيل — تعد حماية الأراضي الرطبة جزء من الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي. واقترحت وزارة البيئة سياسة مبدئية للحفاظ على الأراضي الرطبة من ثمانية أهدافا على ان يتم تنفيذها من خلال برامج الحفاظ والتنوع الأحيائي.

إيطاليا — اقترحت تطوير استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة مكونة من 5 نقاط بالاضافة الى خطة عمل تتماشى مع استراتيجيات المناطق المحمية والاستراتيجيات البيئية.

جاميكا — قامت بالانتهاء من صياغة سياستين مطروحتين حالياً للمراجعة العلنية: مسودة سياسة وطنية تتضمن 8 استراتيجيات حول اشجار المنجروف، والأراضي الحثية والأراضي الرطبة الساحلية، و (ب) سياسة تتضمن 6 استراتيجيات حول الشعاب المرجانية. من المتوقع ان تقدم هذه السياسات إلى مجلس الوزراء والبرلمان في عام 1999.

سياسة حكومية (GOP): مسودة سياسة وتشريع لحماية الأراضي الرطبة الساحلية وأشجار المنجروف. تم الانتهاء من مسودة ثانية في عام 1998. هيئة الحفاظ على الموارد الطبيعية، قسم ادارة المنطقة الساحلية. كينجستون، جاميكا. صفحة 46.

سياسة حكومية (GOP) : سياسة وتشريع لحماية الشعاب المرجانية. مسودة سياسة وتشريع لحماية الشعاب المرجانية. المسودة الثانية للعام 1998. هيئة الحفاظ على الموارد الطبيعية، قسم ادارة المنطقة الساحلية. كينجستون، جاميكا.

اليابان — لديها خطة وطنية حول التنوع الأحيائي قائمة على اتفاقية التنوع الأحيائي التي تتضمن سياسات متعلقة بالأراضي الرطبة.

الأردن — يشمل قانون حماية البيئة فقرات تدعم حماية الأراضي الرطبة والاستخدام الرشيد.

كينيا — تعمل حالياً على تطوير سياسة وطنية للأراضي الرطبة متعلقة بالتنمية المستدامة وتعكف حالياً على دراسة قيم ووظائف الأرض الرطبة. وقامت اللجنة الوطنية الدائمة للأراضي الرطبة باكمال أول مسودة لسياسة الأراضي الرطبة. كما تم اقتراح استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة. وعقدت أيضاً العديد من ورش العمل الإقليمية.

لاتيفيا — تعد ارشادات الاستخدام الرشيد لاتفاقية رامسار جزء من خطة السياسة البيئية في لاتيفيا والتي أقرت في عام 1995.

لتوانيا — تشمل خطة العمل الوطنية للتنوع الأحيائي خطط لحماية الأراضي الرطبة الداخلية والساحلية والأخرى المطلة على بحر البلطيق. ولم تنفذ هذا الخطة لعدم كفاية موارد البرنامج.

مالاوي — تم اقتراح خطة عمل واستراتيجية وطنية للأراضي الرطبة ولكنها لم تنفذ لعدم توفر الدعم المادي. وسيتم العمل على تطوير تلك الخطة والاستراتيجيات في إطار خطة العمل الوطنية للبيئة والاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي والتشريع الحالي المتعلق بالغابات وحماية البيئة والحياة البرية.

ماليزيا — شارفت على الانتهاء من صياغة سياسة وطنية للأراضي الرطبة بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية. كما عقدت عدة ورش عمل في هذا الصدد. وينتظر أن يقر المجلس الوزاري السياسة الجديدة. كما قامت أيضاً بتنفيذ خطة عمل وطنية. وتشرف وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة بشكل أساسي على القضايا المتعلقة بالبيئة.

سياسة أو استراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO): ورشة عمل حول تنمية اطار عمل وطني لسياسة الأراضي الرطبة. ورقة معلومات أساسية. ابريل / نيسان عام 1996. المنظمة الدولية للأراضي الرطبة. كوالالمبور، ماليزيا. صفحة 44.

مالي — تسعى للحصول على المساعدة من المنظمة الدولية للأراضي الرطبة حتى تتمكن من وضع السياسات والاستراتيجيات



اجتماع مؤتمر الأطراف يتيح الفرصة للأعضاء أن يتبادلوا الملاحظات على تطوير سياساتهم الوطنية كما هو مبين في مؤتمر الأرض التاسع في كمبالا- أوغندا نوفمبر ٢٠٠٥ تصوير دي بيك

الوطنية للأراضي الرطبة. تدعم بعض التشريعات الوطنية تنفيذ اتفاقية رامسار.

مالطا — تستخدم مواقع رامسار والأراضي الرطبة في البلاد من أجل التثقيف البيئي والترفيه. وتخضع الأراضي الرطبة لسياسة حماية الموائل النادرة ويحظر القيام بأي أعمال تنموية بها.

المكسيك — تم تفعيل برنامج وطني نشط للأراضي الرطبة وهو مرتبط باستراتيجيات الحياة البرية والمناطق المحمية. موناكو — هناك جزء خاص بالأراضي الرطبة مدرج ضمن سياسة إمارة موناكو للحفاظ على التنوع الأحيائي والمناظر الطبيعية.

منغوليا — تعهدت الحكومة في عام 1997 بوضع سياسة وطنية للأراضي الرطبة ويتوقع الانتهاء من وضع خطة عمل وسياسة وطنية للأراضي الرطبة بحلول عام 1999 تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للمياه.

المغرب — تعهدت الحكومة بتطوير استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة. وستقوم الدولة بتنفيذ خطط العمل التي حددتها الاستراتيجية.

ناميبيا — تعكف حالياً وزارة البيئة والسياحة على تطوير سياسة وطنية للأراضي الرطبة متوافقة مع برامج تخطيط استخدام أراضي الدولة والتنمية المستدامة.

نيبال — توجد خطة لإدارة الأراضي الرطبة الهامة.

هولندا — أدرجت العديد من السياسات الوطنية مسألة حماية الأراضي الرطبة ضمن اهتماماتها ومن بين هذه السياسات خطة سياسة الطبيعة في عام 1991 والخطة الثالثة لسياسة إدارة المياه والخطة الوطنية لسياسة البيئة.

نيوزلندا — أقرت سياسة وطنية للأراضي الرطبة في عام 1986. ثم قامت بوضع خطة عمل وطنية للأراضي الرطبة لدعم سياستها الوطنية في عام 1998 تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي والمبادرات الحكومية الإقليمية.

نيكاراجوا — اقترحت وضع استراتيجية وطنية لتعزيز مبادرات الأراضي المحمية والمناطق السياحية والأراضي الرطبة بحيث يتم الانتهاء منها في عام 1999.

النيجر — تم الانتهاء من وضع استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة مكونة من 4 عناصر أساسية.

النرويج — تشتمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي لسنة 1997 - 1997 وبرنامج إدارة الطبيعة على تدابير متعلقة بالأراضي الرطبة. ومن المزمع ان تقوم الحكومة بدراسة تقرير عن المناطق الساحلية في ربيع 1999.

باكستان — قامت بوضع خطة عمل وطنية لإدارة الأراضي الرطبة، توضح تاريخ وحالة الأراضي الرطبة في البلاد وتقدم مقترحات لبعض القضايا المتعلقة بالأراضي الرطبة. ولم تقر الحكومة حتى الان هذه الخطة. وتم اقتراح وضع خطط عمل اقليمية للأراضي الرطبة في وقت لاحق.

بنما — ستشتمل خطة العمل الوطنية للتنوع الأحيائي والاستراتيجية الوطنية للبيئة على برامج لإدارة الموارد الطبيعية والاستخدام الرشيد، من بينها برامج خاصة بأنظمة الأراضي الرطبة.

بيرو — وضعت سياسة وطنية للأراضي الرطبة في عام 1996.

سياسة حكومية / سياسة أاستراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO/GOP): الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة، بيرو. 1996. برنامج الحفاظ والتنمية المستدامة للأراضي الرطبة، بيرو، الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، المنظمة الدولية للأراضي الرطبة، الصندوق العالمي للطبيعة. وزارة الزراعة، والمعهد القومي للموارد الطبيعية في بيرو. ليما، بيرو. صفحة 44.

الفلبين — تم الانتهاء من وضع خطة عمل وطنية للأراضي الرطبة. وتم اقتراح اعتماد هذه الخطة المكونة من 3 عناصر هامة كجزء من الإستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي للعام 1999-2004. كما تمت دراسة الأمور المتعلقة بالأراضي الرطبة من خلال مبادرات حماية استخدام الأراضي كمبادرة خطة إطار عمل التخطيط الطبيعي.

سياسة أاستراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO) / إستراتيجية حكومية (GOS): خطة العمل الوطنية للأراضي الرطبة لجمهورية الفلبين. وزارة البيئة والموارد الطبيعية. مدينة كوزون، الفلبين والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة، كوالالمبور.

بولندا — تم الانتهاء من وضع مسودة خطة إدارة وطنية للأراضي الرطبة في بولندا.

البرتغال — يعكف معهد الحفاظ على الطبيعة على تطوير إستراتيجية وطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة. وتركز الإستراتيجية لتي تشتمل على خمسة أهداف على الفترة 1999-2003. ويؤمل أن تتحول هذه الإستراتيجية إلى برنامج وطني للأراضي الرطبة.

جمهورية كوريا — طرحت قانون للحفاظ على الأراضي الرطبة أمام مجلس الشعب مناقشته. وسيكون هذا القانون أساسا لخطة العمل والسياسة الوطنية للأراضي الرطبة.

رومانيا — وضعت خطة عمل وطنية للأراضي الرطبة في عام 1996 كجزء من الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على التنوع الأحيائي.

إستراتيجية حكومية (GOS): استراتيجية وخطة عمل تتعلق بالتنوع الأحيائي للأراضي الرطبة في رومانيا. 1996. إدارة حماية البيئة، وزارة المياه والغابات وحماية البيئة. بوخارست ورومانيا.

الاتحاد الروسي — انتهى من اعداد مسودة مفصلة للاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة بالتعاون مع المنظمة الدولية للأراضي الرطبة. (تم ادراج هذه المسودة ضمن التقرير الوطني الروسي المقدم الى مؤتمر الاطراف السابع). وكانت هذه المسودة محور تركيز ورشة العمل التي عقدت في فبراير 1998. وينتظر تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجياتها وأهدافها.

الكتيب الثاني: السياسات الوطنية للأراضي الرطبة

سياسة أو استراتيجية لمنظمة غير حكومية (NGO) استراتيجية حكومية (GOS): استراتيجية الحفاظ على الأراضي الرطبة في الاتحاد الروسي: إطار عمل مفاهيمي. 1998. في. جي. فينوجرادوي. المنظمة الدولية للأراضي الرطبة في آسيا والمحيط الهادي. موسكو.

السنغال — تم سن قانون جديد للبيئة يركز على تنفيذ إدارة الأراضي الرطبة على المستوى المحلي من قبل السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية والهيئات المعنية بالزراعة والمياه.

الجمهورية السلوفاكية — تم اقتراح وضع برنامج وطني لإدارة الأراضي الرطبة يشتمل على 9 استراتيجيات و22 اجراء لتنفيذها خلال الفترة 1997-2002، ومازال الاقتراح محل دراسة الدولة. ويجري حالياً تجربة بعض عناصر البرنامج.

سلوفينيا — قامت بصياغة مسودة مكونة مع ثمانية عناصر للاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة في خريف عام 1998.

جنوب أفريقيا — وضعت مسودة السياسة الوطنية للأراضي الرطبة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البيئية والسياحة. وتحتوي السياسة على ثمانية استراتيجيات تتم دراستها حالياً.

اسبانيا — تعمل حالياً على وضع خطة عمل للأراضي الرطبة.

سريلانكا — قامت بإعداد خطط لإدارة عشرين موقع رئيسي للأراضي الرطبة بالإضافة الى خطط لإدارة أنظمة المنجروف.

سورينام — تطبق عدة قوانين وطنية لحماية للأراضي الرطبة.

السويد — وضعت خطة وطنية للحفاظ على المستنقعات في عام 1994. ويجري حالياً تنفيذ الخطة. وتشتمل خطة عمل التنوع الأحيائي للعام 1995 على فصل يتعلق بالأراضي الرطبة كما يوجد في قانون الحفاظ على الطبيعة فصلين متعلقين بتصريف مياه الأراضي الرطبة. ويجري حالياً إعداد دراسة وطنية عن البحيرات والمجاري المائية.

سويسرا — تخضع جميع المستنقعات (بما في ذلك المخثات المزروعة والمستنقعات الصغيرة) ومناظرها الطبيعية للحماية وذلك وفقاً للاستفتاء الدستوري لعام 1987 والتغييرات التشريعية التي حدثت في الفترة ما بين 1988 و1996

سياسة حكومية (GOP): قانون حماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية الصادر في 1 مايو 1996.

سياسة حكومية (GOP): المادة 23 ب والفقرة 3 من المادة 23 ج من القانون الاتحادي الصادر في 1 يوليو عام 1966 بشأن حماية الطبيعة والمناظر الطبيعية، بصيغته المعدلة في مارس 24 للعام 1995. برن، سويسرا، وغيرها من القوانين ذات الصلة.

تاييلند — أقر المجلس الوزاري سياسة وطنية للأراضي الرطبة وخطة عمل في سبتمبر 1997. ويتم تنفيذها من خلال اللجنة الوطنية لإدارة الأراضي الرطبة.

توجو — هناك جهود وطنية مشتركة من أجل تشكيل لجان للبيئة من المجتمعات المحلية. وستمكن هذه الجهود السكان المحليون من القيام بمهمة تحديد وإدارة الأراضي الرطبة. وتم اقتراح وضع سياسة وطنية للأراضي الرطبة تتعلق بمسألة الاستخدام الرشيد على ان يتم ربطها باستراتيجية للتنوع الأحيائي وخطة عمل وطنية للبيئة.

ترينيداد وتوباغو — وضعت مسودة لسياسة وخطة وطنية للأراضي الرطبة في عام 1996. كما أنشأت لجنة وطنية للأراضي الرطبة. وينتظر ان يصادق المجلس الوزاري على السياسة الجديدة. تقوم مبادئ السياسة على مفهوم الاستخدام الرشيد وتعطي الاسباب الرئيسية للسياسة وتوضح الموارد والاستراتيجيات.

سياسة حكومية (GOP): مسودة سياسة الحفاظ على الأراضي الرطبة في ترينيداد وتوباغو. أكتوبر 1996. اللجنة الوطنية للأراضي الرطبة. ميناء اسبانيا، ترينيداد وتوباغو. الصفحة 17 والملحقات.

تونس — تم اعداد استراتيجية وطنية للمياه السطحية واشتملت على تشريع مقترح للأراضي الرطبة يتعلق باتفاقية رامسار.

تركيا — هناك اقتراح باسناد مهمة وضع سياسة وطنية للأراضي الرطبة الى وزارة البيئية والسياحة بالتشاور مع الهيئات والمنظمات غير الحكومية المعنية.

أوغندا — انتهت من وضع سياسة وطنية للأراضي الرطبة في عام 1994 وشرعت في صياغة استراتيجية للتنفيذ في عام 1995. اعتمدت الحكومة السياسة رسمياً في عام 1996. وتم اقتراح موائمة السياسات المحلية للأراضي الرطبة مع السياسة الوطنية. سياسة حكومية (GOP): سياسة وطنية لإدارة موارد الأراضي الرطبة والحفاظ عليها. جمهورية أوغندا. 1995. وزارة الموارد الطبيعية. كامبالا، أوغندا. صفحة 16.

أوكرانيا — قامت بوضع سياسة وطنية للأراضي الرطبة بدعم من المنظمة الدولية للأراضي الرطبة وتعد هذه السياسة جزء من خطة الحفاظ على الطبيعة. وتم اقتراح وضع خطة عمل للحفاظ على الأراضي الرطبة كجزء من خطة العمل الوطنية للتنوع الأحيائي. وستشمل الخطة على مقترحات للأراضي الرطبة الساحلية والبحرية والنهرية وتلك الواقعة بجوار السهول الفيضية والبحيرات والمستنقعات.

الولايات المتحدة الأمريكية — أطلقت مبادرة وخطة عمل المياه النقية في أواخر عام 1998 والتي اشتملت على استراتيجية تهدف الى تحقيق متوسط زيادة مقدارها 40000 هكتار من الأراضي الرطبة كل عام بدء من عام 2005. وأكدت خطة الدولة للأراضي الرطبة لسنة 1993 مجدداً على هدفها المؤقت لمنع حدوث اي خسائر في الأراضي الرطبة كما أكدت أيضاً على هدفها طويل المدى الرامي الى تحسين جودة الأراضي الرطبة وزيادة أعدادها. وهناك 25 قانوناً فيدرالياً تعزز هذه السياسة من بينها قانون المياه النقية وقانون السياسة الوطنية للبيئة وقانون الحفاظ على الأراضي الرطبة في أمريكا الشمالية الذي يدعم خطة إدارة الطيور المائية في شمال أمريكا ويدعم كذلك مشاركة 36 هيئة فدرالية وبرامج وقوانين محلية ومبادرات خاصة ومبادرات منظمات غير حكومية. وتشارك وهيئات فيدرالية رئيسية وهي سلاح المهندسين بالجيش، وهيئة الشئون الزراعية التابعة لوزارة الزراعة وهيئة الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الأحياء البرية والمائية، والهيئة الوطنية لشئون المحيطات والغلاف الجوي وهيئة حماية البيئة.

سياسة حكومية (GOP) حماية الأراضي الرطبة الأمريكية: مدخل فعال ومرن وواف. أغسطس 1993، مكتب البيت الأبيض للسياسة البيئية. واشنطن، دي سي، الصفحة 26.

سياسة حكومية GOP / مبادرة او سياسة منظمة غير حكومية NGO: حماية الأراضي الرطبة الأمريكية: أجندة عمل إجرائية. التقرير النهائي لمنتدى سياسة الأراضي الرطبة. 1989. ميتشيل لسلي، ايديوين اتش. كلارك الثاني، وجيل بنجام، ايدس. الصفحة 160.

سياسة حكومية (GOP): السياسة الفدرالية للأراضي الرطبة. موقع هيئة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية البيئة. واشنطن دي سي. <http://www.epa.gov/owow/>

المملكة المتحدة — تطبق مجموعة من القوانين والاستراتيجيات الوطنية الشاملة التي تشتمل على إجراءات للحفاظ على الأراضي الرطبة والخثية. ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالتعاون مع شركات محلية وإقليمية عديدة وبالتنسيق مع فرقة العمل المشترك ولجنة وطنية تعمل في مجالات مثل خطط مصب النهر وسياسة التنمية المستدامة وخطط الشاطئ. ولدى أيرلندا الشمالية سياسة محددة بشأن إدارة الأراضي الخثية.

سياسة حكومية (GOP): الحفاظ على الأراضي الخثية في أيرلندا. عرض سياسة. هيئة البيئة، حكومة شمال أيرلندا. بلفاست، أيرلندا الشمالية. يونيو 1993. الصفحة 9 والملحقات.

فينزويلا — قامت مجموعة من منظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بصياغة مسودة استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة في عام 1996. ويتم حالياً مراجعة المسودة لتقديمها الى سلطة رامسار الوطنية في عام 1999.

فيتنام — انتهت من وضع استراتيجية وطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة بدعم من الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. مبادرة أو استراتيجية منظمة غير حكومية (NGO): استراتيجية فيتنام الوطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة وإدارتها. 1996. مكتب الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة.

يوغسلافيا — يشتمل قانون حماية البيئة على فصل يتعلق بالأراضي الرطبة. تم بدأ العمل في صياغة استراتيجية للحفاظ على الأراضي الرطبة والاستخدام المستدام في عام 1998.

زامبيا — جاري اعداد برنامج وطني للأراضي الرطبة. وهناك اقتراح للانتهاء من وضع سياسة وطنية للأراضي الرطبة بحلول عام 1999.

قرارات ذات صلة

VII.6 القرار

(تبناه مؤتمر الأطراف السابع، سان جوزيه، 1999)

مبادئ توجيهية لتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة

1. يذكر بالمادة 3.1 من الاتفاقية والتي تنص بأنه "يتعين على الأطراف صياغة وتنفيذ تخطيطهم من أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة المدرجة في القائمة وتطبيق الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة في بلدانهم".
2. ويذكر كذلك بالتوصية 4.10 والقرار 5.6 وملحقاتهم التي تقدم دليلاً إرشادي لتنفيذ مفهوم الاستخدام الرشيد ويحث الأطراف على صياغة وتطبيق سياسات وطنية للأراضي الرطبة كون ذلك يعد خطوة هامة تجاه تحقيق الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة؛
3. ويدرك أن التوصية 6.9 طالبت بوضع إطار عمل من أجل تطوير وتنفيذ سياسات وطنية للأراضي الرطبة بالإضافة إلى إجراء دراسة حول حالة سياسات الأراضي الرطبة في جميع دول العالم.
4. كما يدرك أن الهدف التشغيلي 2.1 والإجراء 2.1.2 من الخطة الاستراتيجية 1997-2002 يحث الأطراف ومكتب رامسار والمنظمات الشريكة على «تشجيع قدر أكبر من الجهود من أجل صياغة سياسات وطنية للأراضي الرطبة سواء على أساس مستقل أو كعنصر يمكن تحديده بوضوح من بين مبادرات التخطيط الوطنية الأخرى للحفاظ على الأرض الرطبة».
5. يعرب عن سعادته بما ورد في التقارير الوطنية المقدمة الى مؤتمر الأطراف من أن 77 من الدول الأعضاء انتهوا بالفعل من صياغة سياسة واستراتيجية وطنية للأراضي الرطبة وان آخرين شاركوا على الانتهاء من صياغة سياساتهم أو استراتيجياتهم الخاصة.
6. وينوه أيضاً إلى أن الجلسة الفنية الثانية من المؤتمر التي ناقشت مسألة التخطيط الوطني للحفاظ على الأراضي الرطبة وتطبيق الاستخدام الرشيد قامت، بعد دراسة مطولة، بتقديم ملحق القرار الذي يحمل عنوان الخطوط الإرشادية لصياغة وتنفيذ سياسات وطنية للأراضي الرطبة؛
7. ويدرك ان صياغة السياسات والمبادرات ذات الصلة قد تتطلب جهوداً لبناء القدرات حيث هناك حاجة الى زيادة الموارد المالية والفنية والبشرية؛ و
8. تعبر عن تقديرها لكتاب ملحق هذا القرار على تقديم نصيحتهم المشتركة التي تنبع من خبرة كبيرة ستساعد الأطراف الذين يستعدون لإعداد مثل هذه السياسات على اكمال المهمة بكفاءة ودقة متناهية.

مؤتمر الأطراف

9. يتبنى ملحق هذا القرار الذي يحمل عنوان دليل صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للأراضي الرطبة لتكون بمثابة دليل إرشادي للأطراف؛ ويحث الاطراف المقبلين على صياغة مثل هذه السياسات ان يولوا هذا الأمر جل اهتمامهم؛

10. يحث الأطراف على دراسة وتطبيق الإرشادات الواردة بملحق القرار 7.7 والذي يحمل عنوان الخطوط الإرشادية لمراجعة القوانين والقرارات من أجل تعزيز الحفاظ على الأراضي الرطبة وتطبيق مفهوم الاستخدام الرشيد، مدركاً العلاقة الوثيقة بين أدوات السياسة والتشريع؛
11. يحث الأطراف على إدراك الفوائد المترتبة على دمج إجراءات ملائمة في السياسات الوطنية للأراضي الرطبة تعمل على ضمان إعطاء الأولوية لبدء برامج وتخصيص موارد مالية من أجل إستعادة الأراضي الرطبة وتشجيع القيام بإجراءات على المستوى المحلي لإعادة إصلاح الأراضي الرطبة؛
12. كما يشجع الأطراف على الاستفادة من بعض عناصر الأدلة الإرشادية الأخرى التي اقترتها الاتفاقية متى كان ذلك ممكناً مثل الخطوط الإرشادية لتنفيذ مفهوم الاستخدام الرشيد (التوصية 4.10) والخطوط الإرشادية الإضافية لتنفيذ مفهوم الاستخدام الحكيم (القرار 5.6)، والخطوط الإرشادية لتخطيط إدارة مواقع رامسار وأراضي رطبة أخرى (القرار 5.7)، والخطوط الإرشادية للتعاون الدولي في إطار اتفاقية رامسار (القرار VII.19)، وبرنامج الدعم الذي اقترته الاتفاقية (القرار VII.9) والمتعلق أيضاً بالقرار VII.16 حول تقييم الضرر والقرار VII.15 المتعلق بالحوافز؛ و
13. كما يحث الأطراف التي تملك خبرة في مجال صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة على نقل خبراتهم إلى الدول الأخرى الأعضاء التي بصدد الشروع في صياغة سياساتها الوطنية وذلك عملاً بما جاء في الخطوط الإرشادية للتعاون الدولي بموجب اتفاقية رامسار (القرار VII.19).

The Ramsar Convention 'toolkit' for the conservation and wise use of wetlands

Convention pillar 1: Wise Use

Wise use of wetlands

Handbook 1	Conceptual Framework for the wise use of wetlands
-------------------	----------------------------------------------------------

Wetland policies and legislation

Handbook 2	National Wetland Policies Developing and implementing National Wetland Policies
-------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------

Handbook 3	Laws and institutions Reviewing laws and institutions to promote the conservation and wise use of wetlands
-------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Wetlands and people

Handbook 4	Wetland CEPA The Convention's Programme on communication, education and public awareness (CEPA) 2003-2008
-------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Handbook 5	Participatory skills Establishing and strengthening local communities' and indigenous people's participation in the management of wetlands
-------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Wetlands and water

Handbook 6	Water-related guidance An Integrated Framework for the Convention's water-related guidance
-------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------

Handbook 7	River basin management Integrating wetland conservation and wise use into river basin management
-------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Handbook 8	Water allocation and management Guidelines for the allocation and management of water for maintaining the ecological functions of wetlands
-------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Handbook 9	Managing groundwater Managing groundwater to maintain wetland ecological character
-------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------

Wetlands and spatial planning

Handbook 10	Coastal management Wetland issues in Integrated Coastal Zone Management
--------------------	-----------------------------------------------------------------------------------

Wetland inventory, assessment, and monitoring

Handbook 11	Inventory, assessment, and monitoring An Integrated framework for wetland inventory, assessment, and monitoring
--------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Handbook 12	Wetland inventory A Ramsar framework for wetland inventory
--------------------	----------------------------------------------------------------------

Handbook 13	Impact assessment Guidelines for incorporating biodiversity-related issues into environmental impact assessment legislation and/or processes and in strategic environmental assessment
--------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Convention pillar 2: Ramsar sites designation & management

Wetlands of International Importance

Handbook 14	Designating Ramsar Sites Strategic Framework and guidelines for the future development of the List of Wetlands of International Importance
--------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

Handbook 15	Addressing change in ecological character
--------------------	--------------------------------------------------

Managing wetlands

Handbook 16	Managing Wetlands Frameworks for managing Ramsar sites and other wetlands
--------------------	-------------------------------------------------------------------------------------

Convention pillar 3: International cooperation

International cooperation

Handbook 17	International cooperation Guidelines for international cooperation under the Ramsar Convention on Wetlands
--------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

2 الإصدار الثالث
كتيب رامسار
الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

السياسات الوطنية للأراضي الرطبة



Ramsar Convention Secretariat
Rue Mauverney 28
CH-1196 Gland, Switzerland
Tel: +41 22 999 0170
E-mail: ramsar@ramsar.org
Web: <http://www.ramsar.org>

